

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/3/Add.1
2 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل: حالات الاختفاء
والإعدام بإجراءات موجزة

تقرير المقررة الخاصة، السيدة أسما جاهانغير، المقدم عملاً
بقرار اللجنة ٣٥/١٩٩٩

إضافة

موجز للحالات التي أُحيلت إلى الحكومات والردود الواردة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٢-١	مقدمة
٥	٤٩٧-٣	موجز للحالات التي أُحيلت والردود الواردة
٥	٤٩٧-٣	ألف- البلدان
٥	٧-٣	أفغانستان
٦	١٠-٨	ألبانيا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦	٢٢-١١	الجزائر
٨	٣٣-٢٣	أنغولا
١٠	٣٧-٣٤	الأرجنتين
١١	٣٩-٣٨	النمسا
١١	٤١-٤٠	أذربيجان
١٢	٤٥-٤٢	جزر البهاما
١٣	٤٧-٤٦	بنغلاديش
١٣	٥٠-٤٨	بوليفيا
١٤	٥٣-٥١	البوسنة والهرسك
١٤	٥٧-٥٤	بوتسوانا
١٥	٧٠-٥٨	البرازيل
١٨	٧٦-٧١	بلغاريا
١٩	٧٨-٧٧	بوركينافاسو
١٩	٨٦-٧٩	بوروندي
٢١	٩٤-٨٧	الكاميرون
٢٢	١٠٦-٩٥	شيلي
٢٥	١٢١-١٠٧	الصين
٢٨	١٦٢-١٢٢	كولومبيا
٣٧	١٦٣	كوبا
٣٧	١٩٣-١٦٤	جمهورية الكونغو الشعبية
٤١	١٩٥-١٩٤	الجمهورية الدومينيكية
٤٢	١٩٩-١٩٦	إكوادور
٤٢	٢٠١-٢٠٠	السلفادور
٤٣	٢٠٤-٢٠٢	ألمانيا
٤٤	٢١١-٢٠٥	غواتيمالا
٤٥	٢١٣-٢١٢	غينيا - بيساو
٤٦	٢١٧-٢١٤	هايتي
٤٦	٢٢٤-٢١٨	هندوراس
٤٨	٢٤١-٢٢٥	الهند
٥١	٢٧٥-٢٤٢	إندونيسيا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥٦	٢٨٢-٢٧٦	 إيران (جمهورية - الإسلامية)
٥٧	٢٨٥-٢٨٣	 العراق
٥٨	٢٩٠-٢٨٦	 إسرائيل
٥٩	٢٩٥-٢٩١	 جامايكا
٦٠	٢٩٦	 اليابان
٦١	٢٩٧	 الكويت
٦١	٣٠٠-٢٩٨	 ماليزيا
٦٢	٣١٩-٣٠١	 المكسيك
٦٧	٣٣٤-٣٢٠	 ميانمار
٧٠	٣٣٩-٣٣٥	 نيبال
٧١	٣٤١-٣٤٠	 نيكاراغوا
٧٢	٣٦٦-٣٤٢	 باكستان
٧٥	٣٦٩-٣٦٧	 بيرو
٧٦	٣٨١-٣٧٠	 الفلبين
٧٩	٣٨٢	 جمهورية كوريا
٧٩	٣٨٧-٣٨٣	 الاتحاد الروسي
٨٠	٣٨٩-٣٨٨	 رواندا
٨١	٣٩٤-٣٩٠	 المملكة العربية السعودية
٨٢	٣٩٧-٣٩٥	 السنغال
٨٢	٣٩٩-٣٩٨	 سيراليون
٨٣	٤٠١-٤٠٠	 جنوب أفريقيا
٨٣	٤١٤-٤٠٢	 سري لانكا
٨٥	٤٢٠-٤١٥	 السودان
٨٧	٤٢٢-٤٢١	 طاجيكستان
٨٧	٤٢٥-٤٢٣	 تايلند
٨٨	٤٣٠-٤٢٦	 ترينيداد وتوباغو
٨٩	٤٣٤-٤٣١	 تونس
٩٠	٤٥٦-٤٣٥	 تركيا
٩٦	٤٥٩-٤٥٧	 أوغندا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٩٦	٤٨٢-٤٦٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠١	٤٨٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٠١	٤٨٥-٤٨٤	أوزبكستان
١٠٢	٤٨٨-٤٨٦	فنزويلا
١٠٣	٤٩١-٤٨٩	اليمن
١٠٣	٤٩٦-٤٩٢	يوغوسلافيا
١٠٤	٤٩٧	زامبيا
١٠٥	٥٠١-٤٩٨	باء - جهات أخرى
١٠٥	٥٠١-٤٩٨	السلطة الفلسطينية

مقدمة

١- هذه الإضافة لتقرير المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج إطار القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تُورد وصفاً لـ ٦٩ حالة قطرية وتبين الإجراءات التي اتخذتها المقررة الخاصة فيما بين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. كذلك فإنها تحتوي بشكل موجز على الردود الواردة من الحكومات على رسائلها، كما تتضمن ملاحظات المقررة الخاصة حيثما اعتُبر ذلك مناسباً.

٢- وبسبب القيود المفروضة على حجم الوثائق، اضطرت المقررة الخاصة إلى أن تقلل بقدر كبير تفاصيل الرسائل المرسلة والواردة. ونتيجة لذلك فإنه لم يمكن الاستجابة للطلبات الواردة من الحكومات بنشر ردودها كاملة. وللأسف نفسه، فإن الردود الواردة من المصادر على طلبات المقررة الخاصة، على الرغم مما تمثله من أهمية كبيرة لأعمالها، لم تنعكس في التقرير إلا بطريقة موجزة للغاية.

موجز للحالات التي أُحيلت والردود الواردة

ألف - البلدان

أفغانستان

٣- واصلت المقررة الخاصة تلقي بلاغات فيما يتعلق بمحاكمات أسفرت عن صدور أحكام بالإعدام تقصر عن بلوغ الحد الأدنى من الضمانات بموجب المعايير الدولية. وأبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأن أكثر من عشرة محتجزين قد قتلوا أثناء الحبس لدى مسؤولين تابعين للطالبان أو بعد قيام هؤلاء بإلقاء القبض عليهم.

٤- وللإطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، تحيل المقررة الخاصة إلى التقارير المقدمة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان إلى لجنة حقوق الإنسان.

الرسائل الموجهة

٥- أثناء الفترة قيد الاستعراض، تلقت المقررة الخاصة عدة ادعاءات بوقوع انتهاكات للحق في الحياة في أفغانستان. وأحالت المقررة الخاصة الادعاءات التالية إلى مجلس الطالبان: بخصوص مقتل داغراوال أغا محمد الذي ادعى أنه أخذ من منزله وعثر عليه بعد ذلك ميتاً وهو يتدلى من شجرة في موقع، بمقاطعة غازني؛ ومقتل الجنرال صلحمان، الذي أفادت التقارير أن الحراس التابعين للطالبان قد أخذوه من منزله والذي عثر أحد الرعاة على جثته بعد ذلك بعشرين يوماً في أغندب؛ ومقتل محمد خاب توداي، وهو موظف في شركة الخطوط الجوية الأفغانية

أريانا، الذي أفادت التقارير أن موظفي الطالبان قد ألقوا القبض عليه في كابول والذي عُثر على جثته بعد ذلك ببضعة أيام.

الرسائل الواردة

٦- تأسف المقررة الخاصة لكون مجلس الطالبان لم يبعث بأي رد على رسائلها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

ملاحظات

٧- تشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير بشأن حدوث حالات وفاة أثناء الحبس في أفغانستان. كذلك فإن استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع في ذلك البلد يدعو إلى القلق البالغ.

ألبانيا

٨- أثناء الفترة قيد الاستعراض، تلقت المقررة الخاصة ادعاء واحدًا بشأن حدوث انتهاكات للحق في الحياة في ألبانيا.

الرسائل الموجهة

٩- أحالت المقررة الخاصة ادعاءً إلى حكومة ألبانيا بشأن مقتل أغرون باشا الذي ادّعي أن الشرطة قد أخذته من المستشفى وأنها قد قتلتته بعد ذلك في قرية تقع خارج فير.

الرسائل الواردة

١٠- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم تبعث بأي رد على رسالتها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

الجزائر

١١- تشير المقررة الخاصة إلى الحالة المعقدة الخاصة بالعنف والعنف المضاد في الجزائر، والتي ازدادت تدهورا في ظل القيود المفروضة على المعلومات والتحقيقات. وكثيرا ما رفض السماح لمنظمات حقوق الإنسان ولوسائل الإعلام الأجنبية بالدخول إلى البلد. أما العاملون في مجال حقوق الإنسان والصحفيون الذين سمح لهم

بالدخول إلى البلد فقد أخضعوا للمراقبة والقيود. وأما أولئك الذين استمروا في العمل في البلد فقد واجهوا تهديدات بالقتل وقتل فعلي. وقد أسهمت جميع هذه الأفعال في بناء جدار من الصمت حول أزمة حقوق الإنسان في الجزائر.

١٢- وتأسف المقررة الخاصة للافتقار إلى المعلومات وتحث الحكومة على اعتماد سياسة قوامها الشفافية لكي يصبح المجتمع الدولي في وضع يسمح له بالحصول على صورة واضحة لانتهاكات حقوق الإنسان ولكي يمكن أن يتعاون مع الحكومة للتغلب على هذه الانتهاكات.

الرسائل الواردة

١٣- ردت الحكومة الجزائرية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على الادعاءات المختلفة التي كانت المقورة الخاصة قد أحالتها إليها. وبخصوص الرسالة المؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، فإن دولة الجزائر تأسف لتجاهل جهودها فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأوضحت بالإضافة إلى ذلك أن الادعاءات الواردة في الرسالة قد كذبتها وسائط إعلام زارت الأماكن المعنية وتلقت شهادات شهود وقابلت الناجين من المذابح. وقد حدد هؤلاء الأخيرون بالإجماع هوية مرتكبي المذابح ولم يشيروا في أي لحظة إلى قصور من جانب أجهزة الأمن. وأضافت الحكومة أنه لم يجر القيام بأي تحقيق عن قرب ولا أي تحريات في موقع الأحداث. وعلاوة على ذلك فإن السلطات المسؤولة عن النظام العام قد توجهت حالاً إلى موقع الأحداث في كل مرة نُبِهت فيها إلى وجود مجموعة إجرامية.

١٤- وقدمت الحكومة إيضاحات فيما يتعلق بالمنطق الكامن وراء المذابح الجماعية فأشارت إلى أن هذه المذابح تحدث ليلاً في أراض ذات تضاريس متطابقة، وأن مرتكبيها ينتمون إلى هذه الأماكن نفسها ويعرفون السكان حق المعرفة وأن الإرهابيين يضعون أجهزة متفجرة مصنوعة بطريقة يدوية من أجل تغطية هروبهم.

١٥- وأخيراً، فإن الحكومة قد اختتمت ردها بطمأنئة المقررة الخاصة على أن القضاء الجزائري ينظر في هذه القضايا ويستخدم كل ما في وسعه من أجل تحديد هوية مرتكبي هذه الأفعال وملاحقتهم ومعاقبتهم.

١٦- مسألة بن طلحه. في ليلة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قامت مجموعة إرهابية بمهاجمة اثنين من الأحياء الواقعة في محيط بلدة بن طلحه، وبلغ عدد الضحايا ٢٧٧ شخصاً. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، فُتح تحقيق قضائي وأُلقي القبض على أربعة أشخاص وأودعوا السجن. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فُتح تحقيق إضافي ضد ثلاثة متهمين هاربين. وقد صدر في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عن غرفة الاتهام أمر إحالة إلى المحكمة الجنائية.

١٧- قضية حايس رايس، سيدي موسى. في ليلة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، قامت مجموعة إرهابية بمهاجمة قرية حايس رايس الزراعية الواقعة في محيط بلدة سيدي موسى، وجرى اغتيال ٢٣٨ شخصاً. وقامت محكمة الأربع بفتح

تحقيق قضائي وجرى تعيين هوية مرتكبي المذبحة الأربعة. وأصدر قاضي التحقيق أوامر تفتيش في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨.

١٨- قضية سيدي يوسف/بني مسوس. في ليلة ٤ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وقع هجوم إرهابي على بلدة سيدي يوسف: فاغتيل ٥٠ شخصا، اغتيلوا بالأسلحة الأبيض بصورة رئيسية، وجرى اختطاف ثلاث شابات. وفتُح تحقيق قضائي كما تم القيام في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ بعملية مناهضة للإرهابيين ضد وكر ثمانية مرتكبين للمذبحة. وتلُخذ الإجراءات القضائية مجراها.

١٩- مسألة عمي موسى. في ليلة ٣٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قامت مجموعة إرهابية بمهاجمة قرية صغيرة تقع في عمي موسى واغتيل ٢٧٠ شخصا. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فُتُح تحقيق قضائي وقام قاضي التحقيق في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ بإصدار أمر بالتعمق في التحريات. وتأخذ الإجراءات القضائية مجراها.

٢٠- وأوضحت الحكومة الجزائرية من ناحية أخرى أن مناقشات المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة تدّاع مباشرة على التلفاز، مما يسمح للمواطن بممارسة الرقابة على ممثليه وعلى عمل الحكومة. وعلاوة على ذلك، أوضحت الحكومة أنها تحرص على بيان أن الجزائر لديها مواردها الخاصة التي تسمح بكشف ملابس عمليات الاغتيال.

٢١- وقد أنشأت الدولة برنامجا عاجلاً لصالح السكان ضحايا هذه الأعمال البربرية يشمل، في جملة أمور، تعزيز الأمن حول الأماكن التي وقعت فيها المذابح وإعادة إسكان الأسر، وإقامة خلايا للاستماع إلى الناجين من المذابح ولمعالجتهم نفسياً.

ملاحظات

٢٢- تشير المقررة الخاصة إلى أنها قد أوضحت حرصها على زيارة الجزائر وهي تأمل في أن تنتظر الحكومة في هذا الطلب على نحو إيجابي.

أنغولا

٢٣- أحالت المقررة الخاصة تسعة بلاغات إلى حكومة أنغولا بشأن انتهاك حق الأشخاص التالي بيانهم في الحياة.

الرسائل الموجهة

٢٤- لويس نغوبا وكاسيميرو دونغي. ادّعى أنهما قد مرا جنود الحكومة في طريق عودتهما إلى ليكو، بمركز كاكونغو، بعد رحلة صيد للحيات والأسماك. وأفادت التقارير أن الجنود قد ظنوا خطأ أنهما من أنصار جبهة تحرير جيب كابيندا، فألقوا القبض عليهما وضربوهما وطعنوهما بحراب البنادق ثم أطلقوا عليهما النار فقتلوهما.

٢٥- ويدّعى أن خورخي بيبينا نديمبي قد قتل عمداً على أيدي جنود الحكومة الذين أفيد أنهم كانوا يقومون بغارة على قرية تشيمفولا بعد صدام بين القوات الحكومية وإحدى الفصائل التابعة لجبهة تحرير جيب كابيندا. وقيل إن خورخي بيبينا نديمبي قد أطلق عليه النار في معدته ثم طعن.

٢٦- ووفقاً لما ذكرته التقارير، فإن ٢١ عضواً من أعضاء الكنيسة الإنجيلية قد قُتلوا في قرية كايو - كونتيننا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وذلك، فيما ادّعى، على أيدي أفراد عسكريين. وأفيد أن الجنود قد قاموا أولاً بضرب الشماس خوسيه أدريانو بيتيتا ثم أطلقوا عليه الرصاص وقتلوه، هو وعشرين عضواً من أعضاء الكنيسة.

٢٧- ويدّعى أن مسؤولاً حكومياً محلياً قد قام في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بتهديد أنطونيو كاسيميرو عندما وصل متأخراً إلى احتفال في ماسابي. وأفادت التقارير أن السيد كاسيميرو قد قُتل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على أيدي أربعة رجال، ثلاثة منهم يرتدون زي الشرطة، اقتحموا منزله وقاموا، متجاهلين توسلات جيرانه، بإطلاق النار عليه في المعدة.

٢٨- وأفادت التقارير بأن برناردو كيبيكي كان في الشارع بالقرب من منزله في زانغويو عندما جاء رجلان وتحدا إلى. ثم اقترب رجل ثالث وأطلق النار عليه. وأفادت التقارير أن الشهود قد تمكنوا من تعيين هوية الرجل على أنه مسؤول أمني. وقد أُلقي القبض على هذا المسؤول، ولكن أُطلق سراحه بعد نحو ٢٠ يوماً.

٢٩- وأفادت التقارير أن عشرات الأشخاص كانوا عائدين من السوق في مدينة كابيندا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في شاحنة مفتوحة تعمل كحافلة. وفي تشيويبو قام ضابط بالجيش، كان مسلحاً بمدفع رشاش، بإيقاف الشاحنة وأراد أن يركبها مجاناً. وقد رفض السائق ذلك وعندما تحركت الشاحنة، ادّعى أن الضابط قد أطلق النار على الراكبين، فقتل سبعة أشخاص وجرح ١١ شخصاً آخرين.

٣٠- وأفادت التقارير أن عامل تموين، هو انطونيو مافونغو، قد تُوُفي بعد أن ضربه رجل شرطة على رأسه في كابونغو. ويدّعى أن السيد ما فونغو قد توقف لالتقاط وعاء به ماء وعندها ضربه رجل الشرطة خلف رأسه بعقب بندقيته. ثم هرب رجل الشرطة بعد ذلك هو وزميل له في سيارة مسروقة.

٣١- وأفادت التقارير أن ثلاثة من الشبان على الأقل، من بينهم كليمنتينو كاردوسو، قد قُتلوا في عملية من عمليات الشرطة، حسبما ادّعي. وأفيد أن أفراد أسرتي اثنين من القتلة قد أخبروا الصحفيين بأنهم شاهدوا عمليات القتل. وقال أقارب السيد كاردوسو إنهم قد سمعوا طلقات نارية وصرخة بعد إلقاء القبض عليه. وعندما هرعوا إلى مساعدته، وجدوه جثة هامة.

٣٢- ووفقاً للمعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة، كان السيد بوافينتورا من بين أكثر من ٤٠ شخصاً من مسؤولي وأنصار "يونيتا" (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا) أفيد أنه أُلقي القبض عليهم في أواسط عام ١٩٩٨ ويُدعى أنهم محتجزون دون توجيه اتهام أو دون محاكمة في مخفر شرطة مركز سوريمو حتى أيلول/سبتمبر. وأفيد أن السيد بوافينتورا قد تُوُفي أثناء حبسه لدى الشرطة.

الرسائل الواردة

٣٣- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترسل أي رد على رسائلها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

الأرجنتين

٣٤- وجهت المقررة الخاصة نداءين عاجلين إلى حكومة الأرجنتين بشأن سلامة الأشخاص التالي بيانهم.

النداءات العاجلة

٣٥- وجهت المقررة الخاصة نداءاً عاجلاً إلى الحكومة بشأن خوسيه لويس أوهيذا الذي أفادت التقارير أنه أُطلق النار عليه وجُرح في منزله في بوينس آيرس في ٦ نيسان/أبريل. وقد أبلغت المقررة الخاصة بأن إحدى دوريات الشرطة من مخفر الشرطة الرابع والثلاثين ذُكر أنها كانت قريبة من المكان الذي أُطلق فيه النار على السيد أوهيذا ولكن يدعى أنها لم تتدخل. وأفيد أن السيد أوهيذا قد تعرض لعدة هجمات بعد أن قام علانية بالإخبار عن حادث كان قد وقع قبل ذلك بثلاث سنوات قامت فيه الشرطة الاتحادية بضربه وتعذيبه أثناء احتجاجه في مخفر الشرطة الرابع والثلاثين.

٣٦- وفي أيار/مايو، وجهت المقررة الخاصة نداءً عاجلاً بشأن تهديدات بالقتل تلقتها إحدى عضوات رابطة جدات ضحايا ساحة مايو (Asociación Abuelas de Plaza de Mayo) واثنان من محامي الرابطة.

الرسائل الواردة

٣٧- في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، أبلغت حكومة الأرجنتين المقررة الخاصة أنها قد قامت بإبلاغ المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان بالتهديدات بالقتل التي يدعى أن سونيا توريس دي بارودي، وهي إحدى عضوات رابطة جدات ضحايا ساحة مايو، وماريا تريسا سانتشيس وإلفيو سانتوتي، وهما محاميان يعملان من أجل الرابطة، قد تلقوها.

النمسا

الرسائل الموجهة

٣٨- أحالت المقررة الخاصة إلى حكومة النمسا ادعاء بالنيابة عن ماركوس أوموفا، وهو مواطن نيجيري توفي أثناء الحبس لدى الشرطة في ١ أيار/مايو ١٩٩٩. وأفيد أن السيد أوموفا قد قدم طلب لجوء إلى السلطات النمساوية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن طلبه قد رفض في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مما سمح بطرده من النمسا إلى نيجيريا. وأفادت التقارير أن ثلاثة أفراد من الشرطة النمساوية قد قاموا في ١ أيار/مايو ١٩٩٩ باصطحاب ماركوس أوموفا على متن رحلة من فيينا إلى صوفيا من أجل تنفيذ أمر الطرد. وادعي أن يدي وقدمي السيد أوموفا قد قيدتا وأن فمه قد أقفل بشريط لاصق. وأفيد أن أفراد الشرطة قد تركوا السيد أوموفا مقيدا في مقعده ومكهما حتى قبيل وصول الطائرة إلى مطار صوفيا. وقد سجل أحد الأطباء وفاة ماركوس أوموفا في الساعة ٢٠/١٨.

الرسائل الواردة

٣٩- أشعرت حكومة النمسا بتلقي الرسالة المتعلقة بالسيد ماركوس أوموفا وأوضحت أن ردا سيرسل في وقت قريب.

أذربيجان

الرسائل الموجهة

٤٠- أبلغت المقررة الخاصة بأن بهرام صادقوف، وهو شخص مشرد من منطقة لاشين، قد توفي في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في زنزانته بمقر إدارة الشرطة في مدينة سومكافيت، وهو ما ادعي أنه حدث نتيجة للضرب المبرح من جانب الشرطة. وأفيد أنه كان قد أُلقي القبض على السيد صادقوف قبل وفاته بأسبوع هو وخمسة أشخاص آخرين مشتبه فيهم بتهمة سرقة خراف.

الرسائل الواردة

٤١- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسالتها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

جزر البهاما

النداءات العاجلة

٤٢- أثناء الفترة قيد الاستعراض وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن أحكام الإعدام الصادرة ضد الأشخاص التالي بيانهم.

٤٣- ففي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا لصالح جون هيجز ودافيد ميتشل اللذين كانا يواجهان الإعدام الوشيك. وأفيد أن جون هيجز قد أدين في آب/أغسطس ١٩٩٦ ودافيد ميتشل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وكان من المقرر إعدام كليهما على الرغم من أن لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية كانت تنتظر في الالتماس المقدم من المدعى عليهما.

الرسائل الواردة

٤٤- تأسف المقرر الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسالتها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

ملاحظات

٤٥- تشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء حقيقة أنه على الرغم من الاتجاه الدولي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، فإن هذه العقوبة في جزر البهاما إلزامية فيما يتعلق بجميع الأشخاص المدانين بالقتل ولا توضع في الحسبان أي ظروف مخففة. وتأسف المقررة الخاصة بالغ الأسف لما تم من إعدام دافيد ميتشل كما كان مقرا، على الرغم من النداءات الموجهة من مجموعة واسعة التنوع من المصادر، بما في ذلك ابن الضحية. وتجدر ملاحظة أن السيد ميتشل كان لديه التماس معروض على لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، يدعي فيه أن حقوقه بموجب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان قد انتهكت. وتأسف المقررة الخاصة أيضا لأن جون هيجز، الذي كان من المقرر إعدامه في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، قد تمكن من الانتحار في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وذلك بقطع رسغيه. وتحث المقررة الخاصة حكومة جزر البهاما على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وعلى فرض وقف تنفيذ فوري على تطبيق عقوبة الإعدام، بقصد إلغاء هذه العقوبة بصورة دائمة.

بنغلاديش

الرسائل الموجهة

٤٦- أبلغت المقررة الخاصة بأن بيدي بيغوم وهي امرأة عمرها ١٨ عاما قد جلدت حتى الموت في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ في باتسيل لقيامها، حسبما ادعي، بممارسة الجنس قبل الزواج وللتسبب في الإجهاض. وأفادت التقارير أن رجل دين يرأس مجلس القرية الذي أصدر الحكم على الأنسة بيغوم قد أمر بقيام ثلاثة رجال بجلدها. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن بيدي بيغوم قد استحثت الإجهاض بواسطة أدوية تقوم على الأعشاب.

الرسائل الواردة

٤٧- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسالتها.

بوليفيا

٤٨- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة بوليفيا أثناء الفترة قيد الاستعراض.

النداءات العاجلة

٤٩- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بعد أن أبلغت بأن والدو ألباراسين وأسرتهم قد تلقوا تهديدات بالقتل. وكانت المقررة الخاصة قد تدخلت سابقا لصالح السيد ألباراسين، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان في بوليفيا (Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Bolivia) بعد أن قام أفراد الشرطة، حسبما ادعي، باختطافه وتعذيبه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد أفيد أن السيد ألباراسين وأسرتهم قد تلقوا تهديدات بالقتل في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وهو اليوم الذي كان من المقرر أن يمثل فيه أفراد الشرطة المتهمون بتعذيبه في جلسة تعقد في المحكمة الجنائية.

الرسائل الواردة

٥٠- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد حتى الآن على رسالتها.

البوسنة والهرسك

٥١- قامت المقررة الخاصة، بصورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، بتوجيه نداء عاجل لصالح الشخص المبين فيما يلي وذلك في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

نداءات عاجلة

٥٢- أبلغ المقرران الخاصان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بأن زيليكو كوبانيا، وهو رئيس تحرير الصحيفة المستقلة الصربية - البوسنية "نيزافيزم نوفين" (Nezavisime Novine)، قد فقد كلتا ساقيه وعانى من إصابات شديدة في بطنه في إطار محاولة لاغتياله. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن محاولة الاغتيال ذات صلة بالمقالات التي نشرها السيد كوبانيا بخصوص جرائم الحرب التي ارتكبتها الصرب ضد المسلمين. وكان قد شكك أيضا في هذه المقالات في جهود السلطات الرامية إلى إلقاء القبض على مجرمي الحرب المشتبه فيهم.

الرسائل الواردة

٥٣- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسالتها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

بوتسوانا

نداءات عاجلة

٥٤- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة بوتسوانا بشأن حالتين تتعلقان بعقوبة الإعدام.

٥٥- ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه نداء عاجل إلى حكومة بوتسوانا بشأن تيهابولوغانغ ماوي وغوارا براون ميتسويتلا، اللذين أفادت التقرير أنهما يواجهان الإعدام بعد أن رفضت التماسات مقدمة لتخفيف الحكم بالإعدام الصادر ضد كل منهما. وتلقت المقررة الخاصة ادعاءات تشير إلى أن المدعى عليهما ربما يكونان قد أدينا فقط أو بصورة رئيسية على أساس أدلة ظرفية.

٥٦- وأبلغت المقررة الخاصة بأن أول عمليات تنفيذ للإعدام في بوتسوانا منذ سنوات طويلة قد نفذت في آب/أغسطس ١٩٩٥ حين شنق خمسة سجناء. وأفيد أن أحد السجناء قد أعدم في عام ١٩٩٧.

الرسائل الواردة

٥٧- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم تبعث بأي رد على رسالتها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

البرازيل

٥٨- وجهت المقررة الخاصة أربعة نداءات عاجلة وثلاثة ادعاءات بارتكاب انتهاكات للحق في الحياة أثناء الفترة قيد النظر.

نداءات عاجلة

٥٩- في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة البرازيل بشأن سلامة جماعات السكان الأصليين "ماكوكسي" في منطقة رابوسا/سيرا دو سول بولاية رورايا. وقد ادعى أن مجموعة من نحو عشرة مزارعين قد دخلت في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ في منطقة جماعة السكان الأصليين "ويليمون". وذكرت التقارير أن هؤلاء الرجال قد اتهموا باولو خوسيه دي سوزا، وهو أحد أفراد جماعة ماكوكسي، بسرقة بعض الماشية. وادعى أن أحد المزارعين قد قام بإطلاق النار مرتين على سيد دي سوزا، فجرحه في صدره. وأفيد أن هذه الحادثة قد وقعت أثناء تجمع زعماء السكان الأصليين لغرض الاجتماع السنوي لمجلس السكان الأصليين في رورايا. وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، توجه نحو ٤٠ من الزعماء إلى ويليمون للتحري عن إطلاق النار المذكور. وقيل إن الشرطة العسكرية وأفرادا مدنيين في مدينة ويراموتا قد قاموا بإيقاف هذه المجموعة في طريق عودتها. وبينما كانت الشرطة تقوم بتفتيش سيارتهم، يدعى أن أحد العمال الزراعيين قد قام بطعن وجرح إيغون هيك، وهو رجل تيشير يعمل مع مجلس تيشير السكان الأصليين. ويدعى كذلك أنه عقب مرسوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الصادر عن وزارة العدل والذي يأذن برسم حدود منطقة رابوسا/سيرا دو سول الخاصة بالسكان الأصليين، فإن السلطات المحلية قد حرّضت الأهالي من غير السكان الأصليين على العنف ضد جماعة "ماكوكسي" احتجاجا على ترسيم الحدود. ويدعى أن الشرطة لم تقم في مناسبات عديدة بالتدخل لمنع أعمال العنف من هذا القبيل. ونظرا إلى هذه الادعاءات، فإن المقررة الخاصة قد حثت الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان سلامة أفراد مجتمع السكان الأصليين ماكوكسي.

٦٠- وفي ١٢ نيسان/أبريل، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بخصوص التهديدات بالقتل التي يدعى أنه قد تلقاها روبرتو مونتي وجواو مركيس، وهما مدافعان عن حقوق الإنسان يعملان لدى مركز حقوق الإنسان وذاكرة الشعب (Centro de Direitos Humanos e Memoria Popular) بولاية ريو غراندي دو نورتي. وقد أفادت التقارير أن كلا المدافعين عن حقوق الإنسان هما من الشهود في التحقيقات الرسمية في مقتل فرانسيس كوغيلسون نوغيرا، محامي حقوق الإنسان، في عام ١٩٩٦.

٦١- وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بصورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين إلى الحكومة بشأن سلامة فالديسير نيكاسيو ليما، وهو محام يعمل في قضايا حقوق الإنسان في ولاية أكري. ويدعى أنه تلقى تهديدات بالقتل بشأن تقرير أصدره بخصوص الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها عضو في الكونغرس الاتحادي من ولاية أكري أفيد أنه يرتبط بفرقة من فرق الموت التي تعمل في الولاية. وأفادت التقارير أنه كان قد تحدث في بداية آب/أغسطس ١٩٩٩ عن التحقيق المعني وذلك في مقابلة ضمن عرض مذاع على التلفاز الوطني. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن أربعة رجال مسلحين قد توجهوا، ليلة بث ذلك العرض، إلى منزل أحد أصدقائه وقالوا إنهم سيذهبون لقتل السيد ليما. فضلا عن ذلك، ووفقا للمصدر المعني، فإن الشرطة قد أخبرت فالديسير نيكاسيو ليما بأنه لا يمكن ضمان سلامته في الولاية.

٦٢- وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بصورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بخصوص محامي حقوق الإنسان جويلسي غوميس سانتانا من مدينة ناتال، وهي عاصمة ولاية ريو غراندي دو نورتي. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن السيد سانتوس قد مثل ضحايا في قضايا تتعلق بوحشية مدعاة من جانب الشرطة، وأنه قد ظل يتلقى تهديدات بالقتل منذ آذار/مارس ١٩٩٩ وأن السلطات لم توفر أي تدابير أمنية.

الرسائل الموجهة

٦٣- أبلغت المقررة الخاصة بأن عشرة أفراد من الشرطة العسكرية قد قاموا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، حسبما ادعي، بدخول حي ليبردادي، فيما ادعي، للبحث عن أفراد عصابة يطلق عليها اسم "الرضيع على متن السيارة"، وجميعهم من القصر. وأفيد أن الشرطة قد اعتبرت خطأ لويس كلوديو دي ألميدا، وعمره ١٦ عاما، وجيوفا دا سلفا وعمره ١٦ عاما، فردين من أفراد العصابة ويدعى أنها قد عذبتهما حتى الوفاة. ووفقا لمصدر المعلومات، فإن أفراد الشرطة العسكرية كانوا متورطين، حسبما ادعي، في الجريمة التي لم يعاقب عليها بعد.

٦٤- وأبلغت المقررة الخاصة بأن بيريرا دوس سانتوس، وثياغو باسوس فيريرا، وبولو روبرتو دا سيلفا قد أُلقي القبض عليهم، حسبما ادعي، من جانب الشرطة العسكرية في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتفيد التقارير أنه قد عثر على جثثهم في مرحلة متقدمة من التحلل في ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ في منطقة أرض قفر في برايا غراندي. وفي صباح ١٧ شباط/فبراير، ادعي أن المقيمين في هذه المنطقة المحلية قد رأوا سيارة شرطة تضاهي وصف السيارة التي اقتيد فيها الثلاثة بعيدا واقفة بجوار قطعة الأرض القفر. وأفادت التقارير أن اثنين من حراس الأمن العاملين في مركز تسوق محلي قد شهدا بأنهما رأيا رجال الشرطة يخرجون من السيارة مع الضحايا ويقتادونهم في اتجاه الأرض القفر. ويدعى أنهم قد عادوا وحدهم بعد ذلك بنحو ساعة.

٦٥- وأبلغت المقررة الخاصة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ بأن دورية تابعة للشرطة العسكرية قد قامت ليلة ٣٠ كانون الثاني/يناير، حسبما ادعي، بإلقاء القبض على خوسيه ليسلي هورتينسيو فيرا هو وأخيه. ويبدو أن أفراد

الشرطة قد اقتادوهما إلى أرض قفر تقع في ضواحي فورتاليسا، وأخذوا بطاقتيهما الائتمانية ودمروا أوراق الهوية الخاصة بهما وضربوهما ضربا مبرحا. وأفيد أن الشرطة قد أمرتهما بعد ذلك بالجري ولكن خوسيه ليسلي كان مصابا بإصابات شديدة تعذر عليه معها الحركة. وأفادت التقارير أنه قد وجد في اليوم التالي في منطقة أخرى من مناطق فورتاليسا وأنه أخذ إلى المستشفى حيث توفي من جراحه في وقت تال من اليوم نفسه.

الرسائل الواردة

٦٦- تلقت المقررة الخاصة في ١٠ أيار/مايو رسالة من حكومة البرازيل بشأن حالتي المحامين روبرتو مونتي وجواو مركيس، ذكرت فيها أن الحكومة قد نقلت النداء العاجل الموجه من المقررة الخاصة إلى السلطات المختصة من أجل الحصول على معلومات إضافية ستقدم إلى المقررة الخاصة عندما تصبح متاحة.

٦٧- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت حكومة البرازيل رسالة ردا على النداء العاجل المشترك الموجه بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بشأن حالتي فالديسير نيكاسيو ليما وجويلسي غوميس سانتانا، ذكرت فيها أن هذه الحالة قد أرسلت إلى السلطات المختصة. وأبلغت الحكومة أيضا المقررة الخاصة، في اليوم نفسه بأنه قد تم تنبيه السلطات المختصة إلى حالة كل من لويس كلوديو دي ألميدا، وجيوفاندا سيلفا، وخوسيه ليسلي هورتينسيو فييرا، وبيريرا دوس سانتوس، وثياغو باسوس فيريرا، وبولو روبرتو دا سيلفا. وذكرت الحكومة كذلك أنها تتابع عن كثب تطورات الحالات المذكورة آنفا وأنها ستقدم إلى المقررة الخاصة المعلومات التي يمكن أن توضح المسألة.

٦٨- وفي ٨ و١٣ كانون الأول/ديسمبر، أرسلت الحكومة إلى المقررة الخاصة المعلومات التالية فيما يتعلق بحالة كل من إيغون هيك، رجل التبشير الذي يعمل مع المجلس التبشيري للسكان الأصليين، وبولو خوسيه دي سوزا، وهو أحد أفراد جماعة السكان الأصليين "ماكوكسي". وقد أفاد المدعي العام أن دائرة النيابة العامة الاتحادية قد قامت في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، فيما يتعلق بالاعتداء الموجه ضد السيد دي سوزا بتوجيه الاتهام إلى اثنين من أصحاب الأراضي بخصوص الشروع في القتل وأنه قد جرى الاستماع إلى شهود في هذه القضية. أما في حالة إيغون هيك فإن مكتب الشرطة الاتحادي في ولاية رورايا يقوم بالتحقيق فيها.

٦٩- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أرسلت حكومة البرازيل إلى المقررة الخاصة معلومات بشأن حالة كل من فرانسيسكو دي آيسيس أراجو، وأوناليسيو أراجو باروس، وفالنتين سيرا. ووفقا لما ذكره مكتب النائب العام، فإن مقتل فرانسيسكو دي آيسيس أراجو زعيم السكان الأصليين من جماعة "زوكورو"، قد وقع في مدينة بيسكيرا، بولاية بيرنامبوكو في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨. وقد بادرت في الحال الشرطة الاتحادية في تلك الولاية إلى إجراء تحقيقات بمساعدة من موظفي دائرة النيابة العامة الاتحادية. وكررت الحكومة الإعراب للمقررة الخاصة عن التزامها بتوضيح هذه المسألة وبتطبيق القانون وبأنها تكفل اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في حق المسؤولين عن ذلك في هذا الصدد.

ملاحظات

٧٠- أثناء الفترة قيد الاستعراض، أبلغت المقررة الخاصة بأن ستة أشخاص على الأقل قد قتلوا خارج نطاق القضاء في البرازيل، من بينهم اثنان من القاصرين. وقد لاحظت المقررة الخاصة مع القلق أن عمليات القتل هذه قد نسبت إلى الشرطة أو إلى الجيش.

بلغاريا

٧١- وجهت المقررة الخاصة إلى حكومة بلغاريا أربعة ادعاءات بشأن الاستخدام المفرط للقوة مما نتج عنه وفاة الأشخاص التالي بيانهم.

الرسائل الموجهة

٧٢- ادعي أن تسفيتان كوفاتشيف قد قتل على أيدي رجال الشرطة أثناء محاولتهم إلقاء القبض على رجل آخر كان مطلوباً بخصوص جريمة قتل. وكان السيد كوفاتشيف موجوداً في المنزل أثناء اختباء الرجل المطلوب القبض عليه، وعندما حاول الرجلان الفرار أفيد أن الشرطة التي كانت أحاطت بالمنزل قد أمرتهما بالتوقف وأطلقت طلقات تحذيرية قبل فتح النار على كلا الرجلين. وأفادت التقارير أنه قد أطلق الرصاص على تسفيتان كوفاتشيف في رأسه، فوق صدغه الأيمن، من مسافة خمسة أو ستة أمتار وأنه توفي في المستشفى بعد ذلك في اليوم نفسه.

٧٣- وأبلغت المقررة الخاصة بأن ضابطاً كبيراً بوزارة الداخلية قد قام، حسبما ادعي، بإطلاق النار على ليوبين ديميتروف وقتله، وهو الذي أفيد أنه قد حاول الفرار بعيداً بقيادة سيارة شرطة ليس عليها علامات الشرطة، كانت واقفة خارج مطعم بينما كان ضابط الشرطة، حسبما أفادت التقارير، في مهمة رسمية. وأفيد أن تشريحا للجنة قد أثبت أن الرصاصة قد مرت بالقرب من القلب وأنها قد مزقت إحدى الرئتين.

٧٤- وقد أوقفت عند الحدود الرومانية سيارة يقودها ليوبين ملادينوف، كان يسافر فيها أيضاً يوسين كومباشيف ونيكوليتا آلينا فلاد وهي مواطنة رومانية. وقد أفادت التقارير أن حرس الحدود قد أثبتوا أن السيد ملادينوف كان يستخدم جواز سفر زوجته لنقل السيدة الرومانية عبر الحدود. ثم رفض السيد ملادينوف فتح صندوق السيارة من أجل التفتيش، واسترد جوازات السفر وقفل بالسيارة راجعاً. وأفادت التقارير أن حرس الحدود قد أطلقوا النار على السيارة بعد قيامهم بإطلاق طلقات تحذيرية. ثم قام الضابط الأمر بملاحقة السيارة وإيقافها. وعندما فتح صندوق السيارة وجد فيه يونيل فلاد، وهو مواطن روماني أصيب في رأسه برصاصة. وأفادت التقارير أنه توفي في وقت لاحق بسبب فقدان الدم في مستشفى دوتسي ديلشيف.

٧٥- وأفيد أن حارسا من حراس السجون قد أطلق النار على خريستو تانيف فأرداه قتيلا بينما كان يحاول الفرار. وكان السيد تانيف، هو وسجينان آخران، قد وضعوا سلما مصنوعا من إطار نافذة زنازتهما على حائط السجن. وعندما بدأ السيد تانيف تسلق السلم، أفيد أن حارسا كان في برج المراقبة الموجود بالقرب منهم قد أمرهم عدة مرات بالعودة إلى الفناء. ثم قام الحارس، حسبما ادعي، بإطلاق عدة طلقات تحذيرية من بندقيته الهجومية، فأصاب السيد تانيف في صدره.

الرسائل الواردة

٧٦- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسالتها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

بوركينافاسو

نداءات عاجلة

٧٧- في ١٥ كانون الثاني/يناير، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة بوركينافاسو بشأن تهديدات بالقتل تلقتها منظمة حقوق الإنسان المسماة "الحركة البوركينابية لحقوق الإنسان والشعوب". وأبلغت المقررة الخاصة بأن التهديدات بالقتل قد أصبحت أكثر تواترا عقب اجتماع للمكتب السياسي الوطني للمؤتمر العامل من أجل الديمقراطية، دعي فيه نشطاء المؤتمر إلى التعبئة من أجل الدفاع عن انتصار هذا الحزب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وأفادت التقارير أنه بعد هذا الاجتماع، فإن هاليدو ويدراغو، رئيس الحركة البوركينابية لحقوق الإنسان والشعوب وتولييه سغنون الأمين العام للاتحاد العام للعمل قد تلقيا تهديدات بالقتل. وأفيد أن رئيس فرع هذه الحركة في ياكو قد اضطر إلى التماس اللجوء في مخفر الشرطة المحلي بعد تلقيه تهديدات بالقتل من رئيس بلدية ريو.

الرسائل الواردة

٧٨- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسائلها حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير.

بوروندي

٧٩- تشعر المقررة الخاصة بالقلق لكون حالة حقوق الإنسان في بوروندي ما زالت تتدهور. فكثير من تجاوزات حقوق الإنسان ترتبط مباشرة بالنزاع المسلح الذي قامت في إطاره جميع الأطراف بارتكاب تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. وخلال عام ١٩٩٩، قتل المئات من المدنيين غير المسلحين، وهو ما يدعى أنه تم على

أيدي أفراد القوات المسلحة الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة. وكثير من عمليات الإعدام خارج إطار القضاء التي أفيد أن القوات المسلحة الحكومية قد قامت بها كانت على سبيل الانتقام إزاء أنشطة عسكرية قامت بها جماعات المعارضة المسلحة.

٨٠- وقد تلقت المقررة الخاصة خلال الفترة المعنية نداء عاجلا وأربعة ادعاءات بخصوص انتهاكات للحق في الحياة. وقد علمت مع الأسف أنه في أغلبية الادعاءات الواردة أثناء الفترة قيد البحث فإن أفراد الجيش هم الذين يعتقد أنهم مسؤولون عن هذه الجرائم.

نداءات عاجلة

٨١- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة بوروندي فيما يتصل بالمعلومات الواردة والتي تفيد بأن محكمة استئناف بوجومبورا قد حكمت في شباط/فبراير ١٩٩٨ بالإعدام على كل من ليونيداس هاتونغيماننا، وجميلي نسابيماننا، واسماعيل حسين، وهارونا حمدي، وبوسكو نياندوي، وسعيد نزانزورويمو، وبيير نكورونزيزا. وذكر أنهم اتهموا في قضية تفجير ألغام في بوجومبورا في عام ١٩٩٧. ووفقا للمعلومات الواردة، ذكر أنهم عذبوا بغية الحصول على اعترافات منهم. وأثناء نظر قضيتهم، كانت توجد علامات على سوء المعاملة ظاهرة بشكل واضح. وذكر أن هذا الجانب من القضية لم يثر أثناء محاكمتهم. وعلاوة على ذلك، فإن سعيد نزانزورويمو وبيير نيكورونزيزا قد حوكمَا غيابيا. وذكر أن غرفة النقض بالمحكمة العليا لبوجومبورا قد أقرت جميع هذه الأحكام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٩. وأفيد أن الأشخاص السبعة المذكورين أعلاه محتجزون حاليا في الزنانات التأديبية، التي يبدو أنها مكتظة بالسجناء، بسجن مايمبا المركزي في بوجومبورا. وفي ضوء الادعاءات المذكورة أعلاه، أعرب عن مخاوف من أن حياتهم وسلامتهم العقلية يمكن أن تكونا مهددتين.

الرسائل الموجهة

٨٢- أبلغت المقررة الخاصة بأن الجنود قد قاموا، في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، عقب عملية عسكرية في منطقة كيمينا، بقتل باتريس نغاراما وجاك نديراغاكورا، وفانسنت نداباتميجي وبالتازار نيدوينوموراينغو، وفابيان نياكاموري.

٨٣- وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أفيد أن جنودا قد قاموا بإلقاء القبض على كلود، وهو أحد نشطاء جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي؛ وأنه قد عثر على جثته بعد ذلك بوقت قليل.

٨٤- وعلمت المقررة الخاصة أن سببسيوس بوتوري، وديداس بوكورو، وجان نداباغامبيي، وكاريدو موغابونتيرا، وأناكليت بامبارا قد أُلقي القبض عليهم ونقلوا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى زنزانة على أيدي وكلاء للإدارة المحلية، بتهمة التعاون مع جماعات مسلحة. وقد ادعي أن هؤلاء الأشخاص اعدموا خارج إطار القضاء في أول تموز/يوليه ١٩٩٨.

٨٥- وأحيطت المقررة الخاصة أيضا علما بأن أفرادا عسكريين في موجير، روديزا، قد قاموا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بقتل ناكارورتيماننا وإيمانويل مانيراكيزا.

الرسائل الواردة

٨٦- تأسف المقررة الخاصة لكون الحكومة لم ترد على رسائلها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

الكاميرون

الرسائل الموجهة

٨٧- أحاطت المقررة الخاصة الحكومة علما بإدعاءات تتعلق بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص التالي بيانهم.

٨٨- فقد أبلغت المقررة الخاصة أن بوبو إيم، ومحمدو بابا، ورافاي إبراهيم فوفي قد أعدموا في ٦ آذار/مارس ١٩٩٨ بمركز احتجاز كوسيري، في لوغوني شاري.

٨٩- وعلمت المقررة الخاصة أن قوات الأمن قد قامت في أيار/مايو ١٩٩٨ بإلقاء القبض على صالي مانغاركانا وأنه قد أعدم في الطريق إلى مينديفي، في كاييلي.

٩٠- وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أفيد أن بوبا آدم، وسادجو بريندي، ومايدوكي، وأمادو بيتيل، وأدابا واندو، والحاجي سوري قد أُلقي القبض عليهم من جانب قوات الأمن وأنهم قد أعدموا في الطريق إلى مينديفي، كاييلي.

٩١- وأحيطت المقررة الخاصة علما بأن قوات الأمن قد قامت في ٢٢ حزيران/يونيه بإلقاء القبض على أبابكر، وجبريل كاو، وأبا عيسى كورسا، وموسى كورسا، وبشير ماي وأن هؤلاء قد أعدموا في قريتي زينغوي وزينغانغي.

الرسائل الواردة

٩٢- ردت جمهورية الكاميرون على الإدعاءات الموجهة من المقررة الخاصة بشأن الأشخاص الذين جرى استجوابهم أثناء أحداث آذار/مارس ١٩٩٧.

٩٣- ففي شهر آذار/مارس ١٩٩٧، أُلقي القبض على ٦٠ شخصا في باميندا وفي محليات أخرى من مقاطعة الشمال الغربي. وقد جاءت هذه الاستجابات عقب عمليات سرقة أسلحة وذخائر في الثكنات، وعقب عمليات اغتيال لعناصر في قوات الحفاظ على النظام، وعمليات حرق لمبان تابعة لدوائر الخدمات العامة وكذلك عمليات اختطاف لمسؤولين عامين وأخذهم كرهائن. وقد أُحيل هؤلاء الأشخاص الستون، بعد التحريات، إلى سجن ياوندي المركزي من أجل متابعة التحقيق القضائي توطئة للمحاكمة. ومن بين هؤلاء الأشخاص الستين، توفي شخصان بسبب المرض في السجن، وأطلق سراح ١٣ شخصا، وما زال ٤٥ شخصا ينتظرون محاكمتهم لدى انتهاء التحقيقات. وقالت حكومة جمهورية الكاميرون إنها تحرص على إيضاح أن السلطات العامة تكفل الرعاية الطبية لهؤلاء وتغذيتهم.

٩٤- وأضافت الحكومة أخيرا أن الدعوى تعرض هنا بوصفها قضية قانون عام تتطوي على أشخاص يشتبه في ارتكابهم جريمة وليس على أنها دعوى ضد حزب أو حركة سياسية.

شيلي

٩٥- وجهت المقررة الخاصة ثلاثة نداءات عاجلة وإدعاء بخصوص انتهاك للحق في الحياة أثناء الفترة قيد الاستعراض إلى حكومة شيلي.

نداءات عاجلة

٩٦- في ١٤ كانون الثاني/يناير، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بشأن تهديدات بالقتل تلقاها أعضاء منظمة حقوق الإنسان غير الحكومية المسماة "مؤسسة حقوق الشعب" (Derechos del Pueblo) ((CODEPU)). وأفادت التقارير أنه قد نُقشت في أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كتابات على جدران مقر مؤسسة حقوق الشعب في سانتياغو، تتهم موظفي المنظمة بأنهم شيوعيون وخونة. وعلاوة على ذلك فإن أعضاء هذه المؤسسة قد تلقوا، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رسالة تهديد عن طريق نظام البريد الإلكتروني. وهذه الرسالة، التي يقال إنها قد أرسلت من منظمة "الجبهة الوطنية: الوطن والحرية"، قد هددت أعضاء المؤسسة بالتصفية.

٩٧- وفي ٢٣ آب/أغسطس، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن حادثة إساءة استعمال للسلطة من جانب الشرطة ضد أفراد جماعة مابوتشي في كوميلياهيوي، تيروا، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد أبلغت المقررة الخاصة الحكومة بأن خوسيه لينكوكيو، وهو مدافع عن جماعة مابوتشي، قد احتجز وادعي أنه هدد فيما يتصل بنشاطه المهني.

٩٨- وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أبلغت المقررة الخاصة بأن فيفيانا دياس، وهي رئيسة المنظمة غير الحكومية المسماة "رابطة أقارب المحتجزين المفقودين" (Agrupación de Familiares de Detenidos Desaprecidos)

ومعها عضوان بمجلس الشيوخ من الحزب الاشتراكي هما ريكاردو نونيس وخوسيه أنطونيو فييرا غاليو، إلى جانب أسرهم، قد تلقوا تهديدات. ووجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة شيلي تحثها فيه على العمل من أجل منع توجيه مزيد من التهديدات بالقتل، ومشيرة إلى أن الحوادث التي تنطوي على تهديدات بالقتل قد ازدادت منذ إلقاء القبض على الجنرال السابق أوغيسفو بينوشيه.

الرسائل الموجهة

٩٩- قتلت بولا لاغوس، وعمرها ١٧ عاما، في سانتا تريسا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عندما قام رجال الشرطة بفتح النيران على مظاهرة ضد الجنرال السابق بينوشيه كانت تجري بالقرب من المنتزه الذي كانت توجد فيه بولا لاغوس مع صديق. وقد توفيت في المستشفى في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الرسائل الواردة

١٠٠- بعثت حكومة شيلي، برسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، معلومات عن الإفلات من العقوبة كانت قد طلبتها المقررة الخاصة، ورئيس - مقرر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب. وذكرت الحكومة في ردها أنه في ظل النظام العسكري (١٩٧٣-١٩٨٩)، فإن أعمال المحاكم الشيلية قد اتسمت، مع استثناءات نادرة، بعدم الفعالية في التحقيق في التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان. وشرحت الحكومة كذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢١٩١ المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٨ يمنح عفوا واسع النطاق لمرتكبي الجرائم والمتواطئين معهم. وكثيرا ما فسر هذا القانون تفسيراً واسعاً ونتيجة لذلك فإن عمليات التحقيق القضائية في انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى وكلاء الدولة، وبخاصة أفراد الدوائر الأمنية أو القوات المسلحة أو قوات النظام والأمن العام قد توقفت، من الناحية الفعلية، فيما بين ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ و ١٠ آذار/مارس ١٩٧٨.

١٠١- وقد قامت المحكمة العليا بدور محوري في هذا التفسير الواسع للعفو. فحتى عام ١٩٩٠، كانت المحكمة العليا تتألف حصرا من القضاة المعيّنين أثناء فترة النظام العسكري. وكانت قراراتها تلغي بصورة منهجية قرارات المحاكم الأدنى بمواصلة التحقيقات في الدعاوى المتصلة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن سبعة مقاعد في المحكمة العليا قد أصبحت شاغرة بعد استعادة الحكم الديمقراطي في عام ١٩٩٠، فإن التعيينات الجديدة لم تكن كافية لتغيير سلوك المحكمة في هذا المجال، بالنظر إلى أن القضاة المعيّنين في ظل النظام العسكري كانوا ما زالوا يشكلون الأغلبية. ولم يتغير تشكيل المحكمة تغيراً يعتد به إلا بعد الإصلاح الدستوري الذي جاء به القانون رقم ١٩١٢٣ لعام ١٩٩٧، الذي فرض حداً أقصى لعمر قضاة المحكمة العليا قدره ٧٥ عاماً، وزاد من عدد القضاة من ١٧ إلى ٢١ قاضياً، ونص على أن خمسة أعضاء يجب أن يكونوا محامين غير مرتبطين بإدارة القضاء. ونتيجة لهذا الإصلاح، تقاعد سبعة قضاة. كذلك عين ١٠ قضاة جدد في عام ١٩٩٨. وقد سمح التشكيل الجديد للمحكمة بصدور قرارات بالأغلبية تشكل سوابق مؤاتية للتحقيقات في تجاوزات حقوق الإنسان.

١٠٢- وحتى عام ١٩٩٧ فإن المحكمة العليا كانت تؤكد، في معظم الحالات، أنه يتعين رفض الشكاوى المتعلقة بالأفعال المرتكبة في الفترة المشمولة بعفو عام ١٩٧٨. أما في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، فإن المحكمة العليا قد أصدرت أحكاما عديدة مفادها أنه لا يمكن رفض الدعوى ما لم يتم الانتهاء من التحقيق (قرار المحكمة العليا ٩٨/٩/٩، قضية المحتجز المختفي بيدرو إنريكي بوبليت كوردوفا؛ وقرارها ٩٨/١٠/٢٦، قضية كارلوس هومبرتو كونتريراس مالوخي؛ وقرارها ٩٨/١٢/٢٩، قضية ألفارو ميغيل باريوس دوكي؛ وقرارها ٩٨/١٠/٦، قضية ماركوس كوينونيس ليمباش؛ وقرارها ٩٩/١/٧، قضية المحتجزين المختفين من بارال). وبالمثل، ووفقا لقانون السوابق القضائية الجديد هذا، فإن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة فيما بين ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، وهي فترة وصفها المرسوم بقانون رقم ٥ على أنها "حالة أو فترة حرب"، تنظمها أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، لا يمكن إصدار العفو بشأنها أو أن تكون موضع تقادم. ولذلك فإنه يتعين على المحاكم الامتناع عن منح العفو في أي قضية تنطوي على انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف (قرار المحكمة العليا ٩٨/٩/٩، قضية بيدرو إنريكي بوبليت كوردوفا؛ وقرارها ٩٨/١٠/٦، قضية ماركوس كوينونيس ليمباش). وقررت المحكمة العليا أيضا أن الجرائم ذات الطبيعة المستمرة، مثل الاختطاف وإلقاء القبض بصورة غير مشروعة أو تعسفية، لا يمكن أن تكون مشمولة بالعفو أو التقادم إذا ظل مصير ومكان جود ضحية الانتهاك المتعلق بحقوق الإنسان غير معروفين (قرار المحكمة العليا ٩٨/٩/٩)، قضية بيدرو إنريكي بوبليت كوردوفا؛ وقرارها ٩٨/١٠/٢٦، قضية كارلوس هومبرتو كونتريراس مالوخي؛ وقرارها ٩٨/١٠/٦، قضية ماركوس كوينونيس ليمباش؛ وقرارها ٩٩/١/٧، قضية المحتجزين المختفين من بارال).

١٠٣- وقررت المحكمة العليا أن الدفاع عن الشيء المقضي به في الدعاوى الجنائية يتطلب تعيين كل من الفعل غير المشروع والشخص المتهم بارتكابه. ولا تطبق قاعدة الشيء المقضي به، حتى عندما تكون الدعوى قد رفضت عن طريق التقادم أو العفو (قرار المحكمة العليا ٩٨/١٢/٢٩، قضية ألفارو ميغيل باريوس دوكي). (وتتمثل أهمية هذا القرار في أنه يسمح بإعادة فتح الدعاوى التي أغلقت أو فتحت دعاوى جديدة في حالات الاختطاف أو الاختفاء أو حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، التي لم يصدر في أي منها، مع استثناءات نادرة، قرار ببء الدعوى).

١٠٤- وأكدت المحكمة العليا أيضا أن أسباب سقوط المسؤولية الجنائية وتقادم الدعوى الجنائية والعفو هي شخصية من حيث طبيعتها، بمعنى أنه لا يجوز تطبيقها إلا على أفراد بعينهم. وتبعا لذلك، يجب أن تمتنع المحاكم عن رفض الدعاوى في الحالات التي لم تثبت فيها المسؤولية الجنائية لأشخاص بعينهم، مما يعني أن التحقيق في الجريمة يجب أن يكون قد اكتمل (قرار المحكمة العليا ٩٨/١٠/٢٦، قضية كارلوس هومبرتو كونتريراس مالوخي).

١٠٥- وأخيرا، فإنه لم يحدث إلا في عام ١٩٩٩ أن بنت المحكمة العليا في قرابة ست قضايا تنطوي على منازعات في الاختصاص بين المحاكم العسكرية والمحاكم العادية، متخذة قرارها في صالح الأخيرة في جميع القضايا الست (المحكمة العليا، قضية خورخي مولير وكارمن بوينو؛ والمحكمة العليا، قضية خوسيه لويس باييسا كروسييس؛ والمحكمة العليا، قضية ليبولدو مونيوس أندراي وآخرين).

ملاحظات

١٠٦- تود المقررة الخاصة أن تشكر الحكومة على تعاونها مع لايتها وعلى ردها الشامل على طلبها لمعلومات بشأن الإفلات من العقوبة في شيلي في ظل النظام العسكري. بيد أن المقررة الخاصة تأسف لأنها لم تتلق ردا على رسالتها المتعلقة بوفاة بولا لاغوس.

الصين

١٠٧- نما إلى علم المقررة الخاصة أن عقوبة الإعدام ما زالت مطبقة بشكل واسع في الصين. ويعدم في الصين كل عام عدد يزيد عن يعدمون في بقية بلدان العالم معا. وهناك أكثر من ٦٠ جريمة يعاقب عليها بالإعدام، منها عدد كبير من الجرائم غير العنيفة. وكثير من أحكام الإعدام توقع بعد إجراءات محاكمة لا تستوفي المعايير الدولية.

١٠٨- كما تلقت المقررة الخاصة تقارير عن الوضع في منطقة أكسينجيانغ المستقلة ذاتيا في غرب الصين، وهي المنطقة الوحيدة في البلد التي عرف أن سجناء سياسيين قد أعدموا فيها في السنوات الأخيرة. وأبلغت المقررة الخاصة بأن ٢١٠ أحكام بالإعدام و ١٩٠ حالة إعدام قد نفذت في هذه المقاطعة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وكان معظم المدانين من أبناء منطقة أكسينجيانغ المستقلة ذاتيا ممن حكم عليهم بالإعدام لقيامهم بأنشطة هدامة أو إرهابية بعد محاكمات يدعى بأنها غير عادلة.

النداءات العاجلة

١٠٩- أرسلت المقررة الخاصة سبعة نداءات عاجلة وادعاءين إلى حكومة الصين.

١١٠- ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا بشأن ما يولان التي حكم عليها بالإعدام بدعوى تنظيم بغاء في بيجينغ. وتردد بعد ذلك أن هذه هي أول قضية يحكم فيها على شخص بالإعدام في بيجينغ لتنظيمه للبقاء. وأوضحت المقررة الخاصة أن تنظيم البغاء لا يمكن، طبقا للمعايير المقبولة دوليا، أن يعتبر "جريمة بالغة الخطورة" تطبق عليها عقوبة الإعدام.

١١١- وفي ١٩ كانون الثاني/يناير و ١٤ حزيران/يونيه أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا بشأن مجموعة من شباب الايغهور حكمت عليهم بالإعدام في آخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في غولجا (بنينغ) المحكمة الشعبية المتوسطة في مقاطعة إيلي بادعاء تنظيم مجموعة مضادة للثورة. وقيل إن بعض المتهمين قد أُلقي القبض عليهم في شباط/فبراير ١٩٩٧ وأبقوا في الحبس الانفرادي منذ القبض عليهم. وأبلغت المقررة الخاصة بأن عبد السلام شمس الدين (أبدوسالامو اكسياموكسيدينغ)، وهو عامل نسيج من غولجا في التاسعة والعشرين من عمره، وعبد السلام عبد الرحمن (أبدوسالامو عبد الرحمن) وعددا غير معروف من الأشخاص الآخرين يواجهون الإعدام الوشيك. وقيل إن

السيد شمس الدين قد قبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لمشاركته في احتجاجات في غولجا في شباط/فبراير ١٩٩٧، ورفضت محكمة اكسوار الشعبية العليا طعنه في حكم الاعدام. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها لأن هؤلاء الأشخاص حكم عليهم بالإعدام لقيامهم بأنشطة لا توصف بأنها "جريمة بالغة الخطورة" في محاكمات يبدو أنها لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وخاصة بالنسبة لحق المتهم في أن يكون لديه دفاع قانوني.

١١٢- وفي ١٧ شباط/فبراير بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير بشأن هيميت يميث وكاسم مافير والياس زوردوم وهم ثلاثة من أبناء الايغهور أعيذوا بالقوة من كازاخستان إلى منطقة أكسينجيانغ المستقلة ذاتيا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقيل إنه يشتبه في مشاركتهم في أنشطة أمنية انفصالية.

١١٣- وفي ٢٣ شباط/فبراير أبلغت المقررة الخاصة بأن عبد الشكور نور الله (٣٣ سنة) وبرهان ملاهون (٣٥ سنة) وكلاهما معلم في منطقة كورغاس، قد حكمت عليهما بالإعدام محكمة في كورغاس (هوارغوس) قرب غولجا (ينينغ) في مقاطعة ايلي في منطقة أكسينجيانغ المستقلة ذاتيا. وذكر أن الرجلين كانا بين ١٢ من أبناء الايغهور أدينوا بتهمة التخريب وصناعة القنابل. وادعي أن محاكمتهم لم تكن تتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وأنهم عذبوا لانتزاع اعترافات منهم. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على التحقيق في هذه الادعاءات وممارسة سلطتها لإعادة النظر في هذه القضايا في جلسات عادلة وعلنية.

١١٤- وفي ١٧ آب/أغسطس أرسل نداء عاجل مشترك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن حالة زوليکار ميميت الذي قيل إنه حكمت عليه المحكمة الشعبية المتوسطة في منطقة ايلي بالإعدام. وقيل إنه أبلغ المحكمة بأن اعترافه قد انتزع منه تحت التعذيب، وإنه كشف للمحكمة عن اصابات تؤيد دعواه.

١١٥- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا بشأن سجناء سياسيين ينتظر أن تعلن المحكمة العليا الشعبية في مقاطعة غوانغدونغ الأحكام عليهم. وكان قد ذكر أن ٥٧ تجمعا جماهيريا ستجري في المقاطعة في العيد الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وأن المحكمة الشعبية العليا في مقاطعة غوانغدونغ على وشك إعلان قراراتها النهائية في مصير ٢٣٨ سجيناً حكم عليهم بالإعدام. ووفقا لهذه التقارير ليس من المعروف ما إذا كانت للسجناء المذكورين إمكانية الطعن في الأحكام.

البلاغات المرسلة

١١٦- أرسلت المقررة الخاصة بلاغين بشأن انتهاك الحق في الحياة إلى حكومة الصين نيابة عن الأشخاص التاليين.

١١٧- فقد ذكرت تقارير أنه أثناء مباريات الأقلية القومية تاشي تسيرينغ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ قام مقال من مباني من مقاطعة ليهوكا بإنزال العلم الصيني في قلب ميدان بوتالا في لاهاسا، وأثناء محاولته رفع علم التبت المحظور قبض عليه أفراد الشرطة الشعبية المسلحة الذين أدعي أنه ضربه بشدة، وقيل إنه حين أخذ رجال الأمن يجرونه إلى عربة الشرطة كان قد أصبح عاجزا عن السير، واقتادته الشرطة إلى مستشفى في لاهاسا حيث بقي إلى أن توفي في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر.

١١٨- وذكرت التقارير أن الشرطة قبضت على جينها زهاو في مدينة زايوان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وادعي أنها توفيت صبيحة ٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن تعرضت لعمليات ضرب متكررة. وقيل إن خبير الطب الشرعي في مدينة زايوان أجرى تشريحا لجثة جينها زهاو في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اليوم نفسه فحص خبير الطب الشرعي في مدينة يانتان بدوره الجثة وخلص إلى أن المرأة توفيت نتيجة عمليات ضرب متكررة بأداة مطاطية في أجزاء كثيرة من جسدها.

الرسائل المتلقاة

١١٩- أشارت الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير إلى البلاغ الذي أرسلته المقررة الخاصة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ذاكرة أنها أجرت تحقيقات بشأن الأشخاص التاليين.

١٢٠- ووفقا للمعلومات التي قدمتها الحكومة كانت ما يولان تنظم نحو عشر بغايا فيما بين آب/أغسطس ١٩٩٦ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وأنها انغمست مرارا في عمليات بغاء في المطعم والحمامات التي تديرها. وقررت المحكمة أنها أخلت مرارا بالنظام العام بتنظيم بغاء من أجل الربح. وحكم على ما يولان بالإعدام لأن مسلكها انتهاك للقانون الجنائي. كما ذكرت الحكومة أن ما يولان طعنت في الحكم أمام المحكمة الشعبية العليا في بلدية بيجينغ التي كانت تنتظر في الطعن وقت هذه الرسالة.

ملاحظات

١٢١- تشعر المقررة الخاصة بقلق شديد للمعلومات التي تلقتها أثناء الفترة قيد الاستعراض والتي تعرض نمطا من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، يشمل عمليات الإعدام دون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو تعسفية في منطقة اكسينجيانغ المستقلة ذاتيا. وطبقا للتقارير التي تلقتها فإن الضحايا الرئيسيين لهذه الانتهاكات هم أبناء جماعة لاينغهور أكبر مجموعة إثنية بين السكان المحليين في المنطقة وأغليبتهم الساحقة من المسلمين. وتود المقررة الخاصة كذلك أن تعرب عن قلقها الشديد من التطبيق الواسع والمتزايد لعقوبة الإعدام في الصين.

كولومبيا

١٢٢- ظلت المقررة الخاصة في الفترة قيد الاستعراض تتلقى عددا كبيرا من ادعاءات انتهاك الحق في الحياة في كولومبيا. ورغم أن غالبية هذه الادعاءات تتعلق بأعمال شديدة العنف ترتكبها الميليشيات شبه العسكرية فإن الادعاءات المتلفاة تشمل كذلك انتهاكات للحق في الحياة تنسب إلى قوات أمن الدولة.

١٢٣- وتدين المقررة الخاصة بالشكر لحكومة كولومبيا لتعاونها وردّها السريع على بلاغاتها. إلا أنها تأسف لأن الوضع في كولومبيا لم يتغير كثيرا منذ التقرير السابق. وقد أصبحت التهديدات الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة النقابيين وقادة الطلبة، أكثر صرامة واتساعا في الفترة قيد الاستعراض.

النداءات العاجلة

١٢٤- خلال الفترة قيد الاستعراض أرسلت المقررة الخاصة عددا من النداءات إلى حكومة كولومبيا، بعضها يتعلق بأناس فقدوا حياتهم وبأوضاع طلبت المقررة الخاصة أن تتخذ الحكومة اجراءات بشأنها لتجنب وقوع انتهاكات للحق في الحياة في المستقبل.

(أ) الأعمال التي قامت بها المجموعات شبه العسكرية

١٢٥- **نشاطات حقوق الإنسان.** في ٢٨ كانون الثاني/يناير أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن كارلوس يلوا وستيلا غويرا وهما من العاملين في مجال حقوق الإنسان مع لجنة تروخيللو للعدل والسلام، وقد أدعي أنهما تلقيا تهديدات بالقتل من شخص له صلات بالمجموعات شبه العسكرية في المنطقة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن هجوم شنته مجموعة من المدنيين المسلحين على المعهد الشعبي للتدريب، وهو منظمة حقوق إنسان غير حكومية. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ذكر أن إيفيراردو دي جيسوس بويرتا وخوليو ارنستو غونزاليس عضوي لجنة التضامن مع السجناء السياسيين قتلوا على أيدي أعضاء مجموعة شبه عسكرية. وأرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا يطالب الحكومة بتوفير الحماية لأعضاء اللجنة الآخرين. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها على سلامة قادة الجماعات الذين اختطفوا بالقوة في ١٠ نيسان/أبريل على أيدي قوة الدفاع الذاتي للفلاحين في كردوبا وأورابا، من جماعات السلام في فيلاهارموسا وكلافينيو، بمنطقة شوكو، ومن سان خوزيه دي أيارتادو، بأننتيو كوبا. وذكر أن المجموعة شبه العسكرية بدأت حملة ضد جماعات السلام وضد نشاطات حقوق الإنسان العاملين معها. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة كولومبيا بشأن التهديدات بالقتل التي تلقاها أعضاء جمعية أسر السجناء والمفقودين في باراناكابيرميجا.

١٢٦- **قادة ومدرسو الجامعات.** في ٥ آذار/مارس أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بعد العثور على لويس بيروزا ونومائيل قبرسيل المدرسين في سان ديبغو، سبزار، قتيلين. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على

اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الاستهداف المنظم للمدرسين في المنطقة. وفي ٣٠ آب/أغسطس أرسلت مجموعة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا شبه العسكرية رسائل لبعض المنظمات الطلابية حددت فيها روبن تويون وخافيير كانيافيلاس ورينيه خاراميللو وخايرو توريس ومانويل كوردونا بالقتل، وأرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة ذاكرا أن غوستافو ألونسو مارولاندا قد قتل قبل شهر بعد تلقيه تهديدات مماثلة من المجموعة شبه العسكرية نفسها.

١٢٧- **النقابيون.** في ٢٤ شباط/فبراير لفتت المقررة الخاصة انتباه الحكومة إلى التهديدات بالقتل التي تلقاها اميليو كالفو قائد نقابة سنترامونسبيو في قرطاجة. وذكرت المقررة الخاصة الحكومة بأن غيلفرتو توفار اسكوديرو، وهو أيضا أحد قادة النقابة نفسها، قد قتل على أيدي أعضاء مجموعة شبه عسكرية. وفي ٥ آذار/مارس و ١٥ تموز/يوليه بعثت المقررة الخاصة ندائين عاجلين بشأن سلامة أعضاء الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية بعد ابلاغها باغتيال رئيسه خوليو بوفيدا. وفي ١٥ تموز/يوليه أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا أعربت فيه عن قلقها عن سلامة ايفرين بادرو مورينو قائد الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية وزوجة وبنات الرئيس المقتول للاتحاد الذين ذكر أنهم تلقوا تهديدات بالقتل. وفي ٢٧ نيسان/أبريل لفتت المقررة الخاصة انتباه الحكومة إلى التهديدات بالقتل التي تلقاها خايرو كوردونا الرئيس السابق لنقابة سنترامونسبيو - قرطاج الذي قيل إنه نشر قائمة بأناس ادعي أن لهم صلات بالمجموعات شبه العسكرية، وضمت القائمة أسماء أناس يعتقد أنهم مسؤولون عن اغتيال نقابيين في المنطقة. ووجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا آخر عقب ابلاغها بالهجوم على ميسوس غونزاليس لونا مدير إدارة حقوق الإنسان باتحاد نقابات العمال الموحد (CUT). وفي ٢٦ آب/أغسطس بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا باسم عديد من النقابات ومنظمات الطلاب في جامعة آتلانتيكو وجامعة أنتيوكيا الذين تلقوا تهديدات بالقتل يدعى أنها صادرة عن مجموعة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا شبه العسكرية.

١٢٨- **الفلاحون.** في ٣٠ نيسان/أبريل أرسل نداء عاجلا بشأن الوجود المكثف للمجموعات شبه العسكرية حول بلدتي سيمتي وسان باولو. وتردد أن القوات الجوية الكولومبية والجيش الكولومبي، بالإضافة إلى عديد من المجموعات شبه العسكرية، قد اشتبكوا منذ ١٢ نيسان/أبريل في عمليات مكثفة لتتبع أعضاء في جيش التحرير الوطني اختطفوا طائرة ركاب. وتلقت المقررة الخاصة أنباء عن وجود أعضاء في مجموعات شبه عسكرية مدججين بالسلاح ويرتدون الزي الرسمي في دوريات في شوارع سان باولو، وادعي أن ذلك يتم بالتعاون مع قوات الأمن. وفي هذا الصدد حثت المقررة الخاصة الحكومة على مراقبة هذه الأعمال لمنع انتهاك حقوق الإنسان، كما طالبت الحكومة بايضاح ظروف اغتيال اسماعيل رينسون سييرا وألفيودس دوران رودريغز وارنستو فرنانديز بوتيرو الذين اغتيلوا في سان باولو في الفترة نفسها. وفي ٢٥ آب/أغسطس وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن هجوم قامت به منظمة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا في لاغابارا، بلدية تيبو، بسنتاندر. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على أن تتخذ إجراء لمنع الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل على أيدي هذه المجموعة شبه العسكرية بالذات في المنطقة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا بشأن التهديدات بالموت التي تلقاها أنطونيو باريرا ريانيو وفريد سمندا ألفاريز وبلنيو راميرو ماهينشا وخواناريو تابييرو من سكان فيلا لورينا. وقد ظهرت أسماؤهم في مذكرة تحوي تهديدات بالموت وزعها في القرية أعضاء مجموعة شبه عسكرية. وأرسلت

المقررة الخاصة نداء عاجلا في ١٧ أيلول/سبتمبر بشأن وجود أعضاء في مجموعة شبه عسكرية في مونتيرالو يسألون عن مجموعة من الأشخاص ظهرت أسماؤهم في قائمة، وأسروا بعض هؤلاء الأشخاص وقتلواهم لتوهم، وهدد الباقون بالموت وأمروا بمغادرة القرية.

١٢٩- قادة السكان الأصليين. بعثت المقررة الخاصة في ٢٧ نيسان/أبريل نداء عاجلا إلى الحكومة بعد أن علمت باغتيال لوسيندو دومينيكو خوريبا أحد قادة جماعة أمبيرا كاتيا من السكان الأصليين في آلتوسينو، بقرطبة على يد رجلين يرتديان زيا شبه عسكري في ٢٤ نيسان/أبريل. فضلا عن هذا لفت مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا انتباه المقررة الخاصة إلى استمرار الهجمات الموجهة إلى الجماعات الأصلية وقادتها وخاصة في منطقة آلتوسينو. ويبدو أن معظم الحوادث كانت مرتبطة بمسألة السد الذي تستخدمه شركة هيدوالكتريكا أورا الكهرومائية.

١٣٠- الصحفيون. في ٢٣ نيسان/أبريل أرسل نداء عاجلا مشترك مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير ينبه الحكومة إلى التهديدات بالقتل التي تلقاها الناشر الأدبي غيراردو ريفاس مورينو والمدعى أنها صادرة عن منظمة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا. وفي ١٠ حزيران/يونيه أرسلت المقررة الخاصة بلاغا إلى الحكومة ردا على رسائل مؤرخة في ٧ و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٩ تطلب مزيدا من التفاصيل بشأن هذه القضية، وطلبت المقررة الخاصة إبقاءها على علم بالتحقيق والتدابير التي اتخذت لحماية حياة السيد ريفاس مورينو وحقه في حرية الرأي والتعبير.

(ب) الادعاءات المتلقاة بشأن أفعال ارتكبتها أفراد الجيش أو قوات الأمن

١٣١- نشطاء حقوق الإنسان. في ٢٢ تموز/يوليه أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بشأن التهديدات بالموت التي تلقاها المدعي هومبرتو توريس دياز. ووفقا للمعلومات المتلقاة كانت هذه التهديدات مرتبطة بتحقيق سابق أجراه السيد توريس بشأن تعسفات مدعاة من جانب شركة بارانكويلا.

١٣٢- النقابيون. في ٣١ آب/أغسطس أبلغت المقررة الخاصة بأن خوزيه دومنغو توفار المدير السابق لإدارة حقوق الإنسان في اتحاد نقابات العمال (CUT) قد أطلقت الشرطة عليه النار خارج مقر اتحاد المدرسين الكولومبيين حيث كان سيحضر أحد الاجتماعات. وتم إطلاق النار في اليوم الأول لاضراب وطني قام بتنسيقه اتحاد نقابات العمال. وكان خوزيه دومنغو توفار قد تولى منذ قليل منصب المدير حين حدث الهجوم. وقد غادر سلفه جيسوس غونزاليس لوتا البلاد بعد الهجوم المذكور.

١٣٣- الفلاحون. في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن هجوم تعرض له سكان سانتو دومنغو، أروكا، وادعي أنه من جانب القوات المسلحة لكولومبيا. وفي ٣٠ كانون

الأول/ديسمبر أيضا أرسل نداء عاجل بشأن هجوم ادعي أن الذي قامت به هي كتيبة بالاسي دي بوغا في كوريغيمنتو دي مونتيرولو ببلدية تولا بفال ديل كوكا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي هذا الهجوم قتل كل من خوزيه لوكاس فيلاميل ورامون غوميز مونتيرولا وخوزيه هيلمر غراخاليس قوريرو وخوزيه اسكينوفر باتتيو وخوزيه اوكتافيو لوبيز. وقيل إن سكان مونتيرولا قد اتهموا بالتعاون مع القوات المسلحة الثورية في كولومبيا.

١٣٤- **قادة السكان الأصليين.** في ١٦ نيسان/أبريل أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن عملية قامت بها القوات المسلحة الكولومبية ضد القوات المسلحة الثورية في كولومبيا، وجرت من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل وأثرت على جماعة الباييسيس الأصلية. وقيل إن اللواء الثالث التابع للجيش الوطني قد احتجز اثنين من قادة السكان الأصليين هما ايزودرو كامبو الكو ورومولو غويتيا ياتاكوي.

١٣٥- كما بعثت المقررة الخاصة ثمان نداءات عاجلة بشأن التهديدات بالقتل التي تلقاها مدنيون وقادة كنسيون أثناء الفترة قيد الاستعراض. وقد اضطر بعض هؤلاء إلى مغادرة موطنهم أو حتى البلد نتيجة هذه التهديدات. وفي ١١ آذار/مارس بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا بشأن التهديدات بالقتل التي تلقاها فرانسيسكو خافيير تروخيلي وزوجته، اللذان اضطرا إلى مغادرة بلدية فال ديل كوكا. ورغم اختباء الزوجين في أحد المعاهد الكاثوليكية قرب بوغوتا فقد استمرا في تلقي التهديدات وكذلك الأب غويلرمو كامبوزانو مدير المعهد.

البلاغات المرسلة

١٣٦- وبعثت المقررة الخاصة كذلك بلاغات عن انتهاك الحق في الحياة باسم الأشخاص التالية أسماؤهم. وقد كان بعض هؤلاء الأشخاص كذلك موضع نداءات عاجلة (انظر فيما سبق).

١٣٧- **نشاطاء حقوق الإنسان.** في ٣١ كانون الثاني/يناير كان ايفيراردو دي جيسوس بويرتا وخوليو ارنستو غونزاليس عضوا لجنة التضامن مع السجناء السياسيين مسافرين في النقل العام من ميديلين حين أوقفت مجموعة شبه عسكرية الحافلة وأنزلت الرجلين منها وقتلتهمما للتو. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر كان انيغويو ايغويلوز والأب جورج لويس مازو مستقلان قاربا في نهر أنراتو في شوكو حين اعترضهما أعضاء في منظمة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا وقلبا القارب عمدا. وقيل إن الرجلين لقا مصرعهما نتيجة السقوط.

١٣٨- **قادة الجامعة والمدرسون.** اختطف لويس بيروزا ومانويل فيرسيل المدرسان المنتميان إلى اتحاد الأساتذة في سان دييغو، سيزار وقتلا بعد تعرضهما للتهديد أكثر من مرة في شهر شباط/فبراير من جانب أعضاء في مجموعة شبه عسكرية. واكتشف جسداهما في ١٢ شباط/فبراير. وفي ٦ آذار/مارس اقتاد أفراد في مجموعة شبه عسكرية مدرسين من مدرسة لا ايبيريا هما اليخاندرو ميلشور سوريث وغيلدارو تاباسكو كالفو من إحدى الجماعات المحلية في بلدية ريو سوكيو كالداس من مدرستهما وقتلوهما. واغتيل هرنان هاناو دلغادو عالم الأنثروبولوجيا والمهندس المعماري في ٤ أيار/مايو أثناء القائه محاضرة في جامعة أنتيوكيا بميديلين. وذكر أن عضوين في

مجموعة شبه عسكرية دخلا قاعة المحاضرات واقتاداه إلى خارجها وأطلقا عليه النار. وتوفي في اليوم نفسه في المستشفى. وقتل ألونسو مارولاندا في ٧ آب/أغسطس أثناء خروجه من جامعة أنتيوكيا بميدلين. وذكر أن هذا الأمر قد تم على يد منظمة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا.

١٣٩- **النقابيون.** في ١٧ شباط/فبراير كان خوليو بوفيدا رئيس الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية في طريقه إلى مكتبه في بوغوتا حين اغتالته مجموعة من المدنيين المسلحين.

١٤٠- **الفلاحون.** في ٢٨ شباط/فبراير كانت مجموعة شبه عسكرية مسلحة تضم ٢٠ رجلا في طريقها إلى بارانكامبيرجا، سانتادر حين قتلوا خوزيه داريو سانشيز وأورلاندو فوريرو تارازونا في إقليم بروفينديا، ثم انتقلوا إلى إقليم فيرساليس حيث قتلوا اسرائيل أريزا. وفي الرامارال اغتالت المجموعة نفسها ليوناردو غوزمان وخوزيه داريو هرنانديز. كما أوقفت المجموعة وفشتت ٢٠ عربية، وكان ويليام روخاس وجيسوس مانويل غيل من بين من أوقفهم وقتلوهما رميا بالرصاص. وأبلغت المقررة الخاصة بأنه كان على المجموعة شبه العسكرية لكي تغادر المدينة أن تمر عبر نقطة تفتيش تابعة للكتيبة الخامسة والأربعين، المعروفة كذلك باسم أبطال ماخاجوال. وفي ليلة ٢٠-٢١ آب/أغسطس توجه أعضاء في منظمة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا إلى قرية كانيو لابا، لاغابارا، ببلدية تيبو بسانتاندير حيث قتلوا لويس جيسوس كونتريراس وخوزيه أنغيل كونتريراس، وجورغ بايز غارسيا وأريسون ألفريدو غالفان وخوزيه أنطونيو بادبلا ولويس فرانسيسكو غوتيريز ولويس مونكادا وشانغو كوينتيرو. وكان هؤلاء من بين مجموعة من الأشخاص ظهرت أسماؤهم في قائمة جلبها معهم أعضاء المجموعة شبه العسكرية. وفي ٢١ آب/أغسطس توجهت مجموعة شبه عسكرية إلى مونثيرو وسألوا عن رامون ألبيرو روخاس واولداريكو فارجاس وميسائيل مونروي وقتلوهم لتوهم. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر قتل خوزيه لوكاس فيلاميل ورامون غوميز مونثولا وخوزيه هيلمر غراخاليس فوريرو وخوزيه اسكانوفر باتينو وخوزيه أوكتافيو لوبيز بعد هجوم ادعي أن كتيبة بالاس دي بوغاشنته في كوريغيمنتو دي مونثيرولو ببلدية نولا، بفال ديل كوكا هي التي نفذته. وقيل إن سكان مونثيرولو اتهموا بالتعاون مع القوات المسلحة الثورية في كولومبيا.

١٤١- **قادة السكان الأصليين.** في الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٤ نيسان/أبريل قتل لوسندو دومنكو خوريبا أحد قادة جماعة أمبيرا - كاتيو من السكان الأصليين في آلتو سينو، بقرطبة، على أيدي رجلين يرتديان زيا شبه عسكري توجهوا إليه في منزله.

الرسائل المتلقاة

١٤٢- يحوي هذا القسم الردود التي وصلت من الحكومة على النداءات العاجلة والشكاوى بانتهاك حقوق الإنسان التي أرسلتها المقررة الخاصة خلال الفترة قيد النظر.

١٤٣- ففي رسالتين بتاريخ ٧ و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٩ طلبت الحكومة من المقررة الخاصة تقديم معلومات إضافية بشأن حالة السيد ريفاس مورينو. وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ أبلغت الحكومة المقررين الخاصين أنها لا تستطيع أن تقدم معلومات عن هذه الحالة لأن المقررين الخاصين لم يتمكنوا من تقديم معلومات تفصيلية. ومع ذلك ردت الحكومة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ بأن وحدة مكافحة الاختطاف التابعة لمكتب المدعي العام في بوغوتا تجري تحقيقاً في حادثة السيد ريفاس مورينو. ووفقاً لما ذكرته الحكومة فقد طلب من السيد ريفاس مورينو في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ تقديم مزيد من المعلومات عن شكواه، وطلب من هيئة التحقيقات الفنية تعيين محقق لمحاولة تحديد مرتكب الجريمة. كما بعثت الحكومة برسالة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن الأحكام التي تنظم الخدمة العسكرية الإلزامية وقيام المجموعات المتمردة بتجنيد القصر.

١٤٤- ورسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس أشارت الحكومة إلى مقتل لوسيندو دومنكو خاروبيا أحد قادة السكان الأصليين. وذكرت الرسالة أن الشرطة الوطنية أبلغت الحكومة بأن هذا القائد قتل على أيدي أربعة رجال في غرفة نوم بمنزل السيد نيكولاس كالديرين حيث كان يقيم. ولم تنجح قيادة شرطة الإقليم الخامس في تمييزاً آلتا في جهودها لمعرفة مكان وجود القتلة المدعين. وأشارت الحكومة في رسالتها إلى عدم تعاون سكان المنطقة الذين لم يقدموا معلومات أو وصفاً للقتلة المدعين، أو للعربة التي يفترض أنهم هربوا بها.

١٤٥- وفي رسالة بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس أشارت الحكومة إلى مقتل اسماعيل رينسون سبيرا وألفيوديس دوران رودريغيز وأرنستو فرنانديز بوتيرو وأميريكو ميير أورتيا. وذكرت الحكومة أن مفتش شرطة سان باولو من قسم لوس كاغويسيس نقل جثث الرجال الأربعة في ١٩ نيسان/أبريل، وأن تشريح الجثث أكد أن سبب الوفاة هو إصابات ناجمة عن إطلاق النار عن مقربة، وحدد موعد الوفاة في ١٨ نيسان/أبريل. وذكر مكتب مدعي البلدية أنه لا يعرف شيئاً عن سبب القتل. وقررت حكومة كولومبيا أنها لم تكن تعرف أن أميريكو ميير أورتيا قد قتل إذ لم تؤكد لها ذلك شرطة البلدية. وأن الشرطة الوطنية بدأت دوريات طيلة اليوم في المناطق الحضرية من البلديات المعنية في محاولة لمكافحة الجريمة. وفي رسالة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن المدعي المحلي الملحق بمحكمة إقليم ياراكوبلا الجنائية أمر بإجراء تحقيق أولي في القضية.

١٤٦- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر أرسلت الحكومة إلى المقررة الخاصة عدداً من نشرة Observatorio de los Derechos Humanos en Colombia (مراقبة حقوق الإنسان في كولومبيا) التي يصدرها مكتب رئيس الجمهورية، والتي احتوت مقالاً عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وذكرت الحكومة أنها تعرف أن هناك هجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم في كولومبيا، وأن وحدة حقوق الإنسان في مكتب المدعي العام تجري ١٧ تحقيقاً بشأن جرائم القتل والتهديد ضد أعضاء منظمات حقوق الإنسان. وقررت الحكومة أنه إلى جانب جهودها للتغلب على الأسباب الجذرية للنزاع فإن سياستها لتعزيز ومراقبة وصيانة حقوق الإنسان تعطي الأولوية لضمان السلامة البدنية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأن الجهود تتركز على التعليم وتأكيد شرعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن تقدماً قد تحقق في مجال تعزيز الروابط بين الحكومة والشرطة والقوات المسلحة والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة النقابيين. وأن الحكومة تواصل، من خلال وزارة الداخلية، تنفيذ برنامج لحماية الأشخاص

الذين تلقوا التهديدات يرمي إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم عن طريق الاتصال والنقل والأمن والمرافقة والأعمال الوقائية الموجهة إلى الدفاع عن النفس ورفع الوعي، وأن هذه التدابير موجهة إلى الأشخاص التاليين المعرضين للخطر: عاملي النقابات والصحفيين وقادة السكان المحليين والقادة السياسيين وأساتذة الجامعات.

١٤٧- ورسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ردت الحكومة على نداء عاجل. وجهته المقررة الخاصة بشأن تهديدات مدعاة من مجموعة شبه عسكرية لسكان بويرتو سالدانيا وهيريرا في بلدية ريوبلانكو بتوليمبا. وذكرت رسالة الحكومة أن الشرطة الوطنية تشن حملات على مثل هذه المجموعات في جهودها لمكافحة المنظمات غير القانونية ومن ثم ضمان الأمن العام والهدوء. وفي عام ١٩٩٨ أُلقي القبض على ١٥ من أعضاء مجموعة روخو آلتا للدفاع الذاتي في محافظة توليمبا وتم الاستيلاء على أسلحة وذخائر ومتفجرات. كما ذكرت الحكومة أنه نظرا للتهديدات الموجهة لبعض المواطنين فقد أمرت شرطة المحافظة بإجراء دراسة للتهديدات وتحليل للمخاطر، حتى يمكن اتخاذ تدابير لضمان الحق في الحياة للأشخاص المعرضين لهذه التهديدات.

١٤٨- وفي رسالة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بحالة التحقيقات في الحوادث التي جرت يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس في غابارا ببلدية تيبو في سانتاندر الشمالية. وعلى إثر عملية التشريد الواسعة لسكان سانتاندر الشمالية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ شكلت لجنة تحقيق لتقييم الوضع في المنطقة. ومثلت في هذه اللجنة المنظمات التالية: مكتب المدعي العام في المحافظة، مكتب محامي الشعب، وزارة الداخلية، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب نائب رئيس الجمهورية، شبكة التضامن الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية منغا وأنداس وكودهيس، ومكتب محافظ سانتاندر الشمالية. وبعد الاستماع إلى شكاوى الجماعة المحلية ومقابلة قادة منظمة الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا بقيادة كارلوس كاستانيو، قررت لجنة فرعية مشكلة من المؤسسات سالفة الذكر أن هذه المجموعة هي التي قامت بعمليات الإعدام لعدد من الناس في الطريق من تيبو إلى لاغابارا. وأوصت اللجنة بأن تتخذ الشرطة والقوات المسلحة الوطنية تدابير وقائية ردا على الهجمات المعلنة لمجموعات الدفاع الذاتي على رؤساء المدن في بلدية تارا وإقليم كامبوس دوس وفيلو غرينغو، وأن تتخذ كذلك إجراءات ضد المجموعات التي تعمل خارج إطار القانون لضمان حرية حركة المدنيين في الطريق بين تيبو ولاغابارا. وأوصت اللجنة بالسماح لخدمة الدعم الطبي بدخول منطقة لاغابارا وإقليم بستادي ريو دي أورو وقرية لا إيسلا. كما قررت اللجنة دعوة السلطات إلى التحقيق في إمكان وجود مقابر جماعية في المنطقة وتحديد هوية أي جثث يعثر عليها. وذكرت الحكومة أن قيادة المقاطعة نفذت أمر مدير عام الشرطة بإعادة افتتاح نقطة شرطة محلية في لاغابارا ونقل ٣ ضباط و ٦ ضباط صف و ٦٠ من رجال الدوريات بالزير الرسمي للحفاظ على القانون والنظام في المنطقة.

١٤٩- وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر بعثت الحكومة معلومات عن التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام في مقتل مواطني الولايات المتحدة تيرينسا فريتاز ولاهينيا غاي وأنغريد واشيناواتوك الذين وجدت جثثهم في أراضي فنزويلا قرب الحدود مع كولومبيا. وقد أسند المكتب الوطني للمدعي العام التحقيق إلى وحدة حقوق الإنسان، وأرسل على الفور لجنة تحقيق إلى المنطقة المعنية. وإثر تحقيق أولي اتهم محقق القضية غوستافو بوكوتا أغوبلانكا وغيرمان

بريسنيو سواريز عضوي وحدة الحرب الشرقية في مجموعة القوات المسلحة الثورية في كولومبيا بارتكاب الجريمة وأصدر أمرا بالقبض عليهما.

١٥٠- وأشارت الحكومة في رسالتها بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى وفاة خوزيه لوكاس فيلاميل ورامون غوميز مونتويا وخوزيه هيلمر غراخاليس وخوزيه ايسكنوفر باتينيو وخوزيه أوكتافيو لوبيز. وكانت الحادثة المعنية قد وقعت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في مزرعة الكارمن ببلدية تولا في فالي ديل كوكا. وأجرت إدارة الادعاء رقم ٣٢ بوحدة الرد السريع في تولا تحقيقات أولية في عمليات الاغتيال. وأحيلت التحقيقات إلى المحكمة العسكرية في بوغا باعتبارها الهيئة المختصة. وأشارت الحكومة في رسالتها إلى تقرير المحكمة العسكرية للتحقيق الجنائي رقم ١٦ الذي يقول إنه في صباح ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كانت قوات من كتيبة المدفعية رقم ٣ في بالاس وكتيبة مكافحة العصابات رقم ٣ في بريميرو نومانسيا تقوم بعملية عسكرية تسمى كاسكابل، حيث توجهت إلى القطاع الريفي في اقليم مونتييلورو ببلدية تولا. وحين وصلوا إلى أحد المنازل في القطاع أعلنوا أنهم أفراد في الجيش الوطني فرد الموجودون في الداخل بإطلاق النيران على الفور. ولقي عدد من الأشخاص المذكورين مصرعهم في الصدام الذي جرى. وما زال التحقيق في مرحلته الأولى، ويتخذ قسم حقوق الإنسان في مكتب المدعي العام إجراءات تأديبية.

١٥١- وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر أرسلت الحكومة إلى المقررة الخاصة مذكرة بشأن اغتيال ايفيراردو دي جيسوس بوتريا وخوليو أرنستو غونزاليس ذكرت فيها أن التحقيق في مرحلته الأولى، وأن رئيس وحدة حقوق الإنسان الوطنية بمكتب المدعي العام أبلغها أنه لم يمكن بعد تحديد ما إذا كانت الدوافع وراء الاغتيال مرتبطة بالأنشطة السياسية للضحيتين. وقرر مكتب نائب رئيس الجمهورية أن اللجنة الخاصة لتعزيز التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان ستولي القضية اهتماما خاصا.

١٥٢- وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن إدارة الأمن والشرطة الوطنية قد أحالتا إلى مجلس الأمن المشار إليه في المرسوم رقم ٩١/٢٦١٥ القضية المتعلقة بالتهديدات التي تلقاها ايفرين باردو مورينو رئيس الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية وأرملة وبنات رئيس الاتحاد السابق الذي اغتيل حتى يمكن للسلطات وقوات القانون والنظام إجراء الترتيبات اللازمة لحماية الأشخاص المعنيين. كما نقلت الحكومة معلومات بشأن مصرع خوزيه ألونسو أكوستا ومويسيس ريبس وآرلي سوليتا وخايمي غارسيا وسيسيليا لوبيز الذين ذكر أنهم قتلوا في ٣٠ حزيران/يونيه في خوان آتاليا بكوكوتا. وما زال التحقيق في مصرعهم مفتوحا، ولم تعلن أي منظمة مسؤوليتها عن هذا الاغتيال.

١٥٣- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة، فيما يتعلق بأمن جماعة السلام في سان خوزيه دي أبارتادو، بأن السلطات المحلية عززت تدابير الأمن لحماية السكان المحليين في المنطقة.

١٥٤- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ردت الحكومة على تساؤل المقررة الخاصة بشأن تهديدات القتل التي تلقاها خوزيه هومبرتو توريس مقررة أن إدارة الأمن قد اتخذت التدابير لضمان أمن السيد توريس.

١٥٥- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن مكتب المدعي العام بدأ تحقيقا في تهديدات القتل التي تلقاها دومنغو توفار أرييتيا.

١٥٦- وفي رسالتين بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر نقلت الحكومة معلومات بشأن تهديدات القتل التي تلقتها جمعية أسر السجناء والمفقودين في بارانكايرميغا. وذكرت أن هناك تحقيقا تجريه وحدة حقوق الإنسان بمكتب المدعي العام، وأن إدارة الأمن قد أبلغت بالحالة وبدأ رئيسها في بارانكايرميغا التحقيقات في هذه الادعاءات.

١٥٧- وفي رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بعثت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات عن التدابير المتخذة لمواجهة التهديدات بالقتل التي تلقاها ممثلو اتحادات الطلبة الجامعيين في كولومبيا. وذكرت الحكومة أن رئيس الجمهورية ووزارة الداخلية أصدرتا تعليمات بتقديم المساعدة والحماية لمن تلقوا التهديدات. واتخذت وزارة الداخلية الخطوات التالية: تقديم مساعدة إنسانية طارئة لعدد من الأشخاص؛ تدابير لنقل الأشخاص المعنيين إلى مدن أخرى؛ تقديم منح دراسية للطلاب، الحديث مع رؤساء الجامعات لتوفير مرونة أكبر لمن تلقوا التهديدات من الطلبة والمدرسين. والتقت إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية مع المديرين والطلبة والعمال وهيئات التدريس في جامعة أنتيوكيا في جهود لحل مشكلات الجامعة. وطلبت وزارة الداخلية من مكتب المدعي العام إعطاء وحدتها لحقوق الإنسان المسؤولية المباشرة عن التحقيق الجنائي في عديد من الجرائم المرتكبة ضد الطلبة في جامعة أنتيوكيا.

١٥٨- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر دعت حكومة كولومبيا المقررة الخاصة إلى زيارة البلد. وتتطلع المقررة الخاصة إلى إجراء بعثة إلى كولومبيا في الشهور القادمة.

١٥٩- وفي رسالة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أشارت الحكومة إلى حالة التحقيق في قضية ألفارو غوميز هورتادو الذي قتل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في بوغوتا. وقد أبلغ مكتب المدعي العام الحكومة بأن رينيه كارفاخال لوبيز الذي أُلقي القبض عليه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر قد أودع الحبس الاحتياطي دون إمكانية الخروج بكفالة لمشاركته المدعاة في القتل، وأنه متهم بالقتل والشروع في القتل والاتفاق الجنائي لارتكاب عمليات إرهاب أو قتل والحيازة غير القانونية لأسلحة مخصصة للقوات المسلحة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وجهت الاتهامات إلى الكولونيل برناردو رويز سيلفا كمتهم رئيسي في القضية بتهم الشروع في القتل والحيازة غير القانونية لأسلحة مخصصة للقوات المسلحة والاتفاق الجنائي لارتكاب عمليات إرهاب أو قتل. وقرر المتهمان كتابة أنهما لن يطعنا بعد أن أحيلت القضية إلى المحكمة الجنائية المختصة في بوغوتا التي ستتولى المراحل التالية من الإجراءات.

١٦٠- وفي رسالة بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن إدارة الأمن هي المكلفة بالتحقيق في مقتل الصحفي خايمي هرناندو غارزون.

١٦١- وفي رسالة بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر نقلت الحكومة معلومات بشأن مصرع أنيغوا اغويلوز تيريرا وهو اسباني من نشطاء حقوق الإنسان قتل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في الشوكو. وذكرت الحكومة أنه بعد التحقيق وجه الاتهام إلى تسعة أشخاص. وأن الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان هي المكلفة بالتحقيقات.

ملاحظات

١٦٢- توجه المقررة الخاصة الشكر لحكومة كولومبيا على ردودها السريعة الكثيرة على بلاغاتها. وتعترف المقررة الخاصة، بعد البحث الدقيق لردود الحكومة، بعزم الحكومة الصريح على التصدي للمشكلات التي تواجهها. وهي تدرك تعقد المسألة بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من الفاعلين المشاركين. وترحب المقررة الخاصة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الأشخاص المعرضين لتهديدات مستمرة بالقتل، وإن كانت لا تزال تشعر بالقلق لفرصة الإفلات الواسعة من العقاب للمجموعات العسكرية وشبه العسكرية في البلد. وهي تحث الحكومة على تجديد جهودها لضمان تقديم أفراد القوات المسلحة المسؤولين عن الإساءات إلى حقوق الإنسان إلى المحاكمة.

كوبا

١٦٣- تشعر المقررة الخاصة بالقلق للتقارير عن زيادة أخيرة في تطبيق عقوبة الإعدام في كوبا. ووفقا لهذه التقارير نفذ حكم الإعدام في ١٠ أشخاص وصدرت أحكام بإعدام ٥ أشخاص آخرين في شهور آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو وحدها. ويقال إن عددا إجماليا يقرب من اثني عشر شخصا ينتظرون التنفيذ في (زنازين) الإعدام. وتمثل هذه الأرقام زيادة عن العام الماضي حيث ذكر أن ٥ أشخاص قد أعدموا. وتشعر المقررة الخاصة بقلق شديد لأن الزيادة في تطبيق عقوبة الإعدام قد بدأت على ما يبدو فور إصدار تشريع جديد في آذار/مارس ١٩٩٩ يوقع عقوبة الإعدام في حالات تهريب المخدرات الخطيرة وفساد الصغار والسرقة المسلحة. وطبقا لما تقوله اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية تنطبق عقوبة الإعدام الآن على ١١٢ جريمة، ٧٩ منها تتعلق بانتهاكات أمن الدولة و٣٣ بالجرائم العادية.

جمهورية الكونغو الشعبية

١٦٤- تلقت المقررة الخاصة ثمانية وعشرين إدعاء بانتهاك الحق في الحياة أثناء الفترة قيد النظر. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق للعديد الكبير من عمليات القتل التي جرت. وكان من بين الفاعلين المفترضين أفراد في القوات المسلحة الكونغولية وأفراد في الجيش.

البلاغات

١٦٥- أبلغت المقررة الخاصة أن القوات المسلحة الكونغولية قتلت في ٣ كانون الثاني/يناير أكثر من ٣٠٠ مدني في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبشكل أكثر تحديدا وقعت هذه المذابح في موبى على بعد ٣٥ كيلومترا جنوب زونغو وبانغوي. وفي ليبنغي قيل إن عشرات من المدنيين بينهم نساء وأطفال وعدد من رعايا جمهورية وسط أفريقيا قد قتلوا على أيدي القوات المسلحة الكونغولية.

١٦٦- وفي ٧ شباط/فبراير قيل إن مجموعة من تسعة أفراد مسلحين يرتدون الزي الرسمي اختطفوا نحو خمسة عشر من مهربي الماس واقتادوهم إلى الأدغال حيث جردوهم من ملابسهم وأوثقوهم بعد أن سلبوا كل ما لديهم من ماس وأموال. وقيل إن الجنود قتلوا عددا منهم ومن بينهم لوغونزو مونديل وماكامبو ديزاف وسائقه وأ. بتيت آبي.

١٦٧- وعلمت المقررة الخاصة أن ابنة أخ أسقف كينشاسا، الكاردينال فريدريك استو، قد اغتيلت في ليلة ١٣ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨ على يد مجموعة من العناصر المسلحة لم يعرف عنها شيء آخر.

١٦٨- وفي ١٧ أيار/مايو قيل إن التاجر وينسيسلاس تابارو قتله عسكريون من القوات المسلحة الكونغولية، وإن شرطة التدخل السريع التي وصلت إلى المكان بعد لحظات أطلقت سراح اثنين من العسكريين كان شباب الحي قد أوقفوهم.

١٦٩- كما أبلغت المقررة الخاصة بأن رجالا يرتدون الزي العسكري اقتحموا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الأبرشية الكرملية وقتلوا الأخ فلوريبرت كاماراغي. وقبل أن يلوذوا بالفرار استولوا على عربة من طراز فيات مملوكة للأبرشية، وقيل إنهم في الليلة نفسها قتلوا تشيبواوا كابنغا من شرطة الحرس الجامعي.

١٧٠- وفي مساء ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ قتل جاك تييري البلجيكي الجنسية على يد جندي شاب يتولى الحراسة أمام رئاسة الجمهورية.

١٧١- وقيل إن ثلاثة عسكريين يبحثون عن زميل لهم في الحي قتلوا موسيما بي يوم ٢٢ تموز/يوليه.

١٧٢- وفي آب/أغسطس قيل إن المقدم ماتاكي من العسكريين في القوات المسلحة الزائيرية السابقة الذي التحق بعد ذلك بالقوات المسلحة الكونغولية قتل على أيدي أحد رفاقه في السلاح بدعوى أنه من التوتسي المونيامولينغ.

١٧٣- وأبلغت المقررة الخاصة بأن قوات الحكومة المسلحة وأنصارها قتلوا في الفترة من ٣ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٨٩ شخصا منهم ٧٨ شخصا من أصل رواندي.

١٧٤- وفي ٣ آب/أغسطس قتل م. كومانندو أحد العسكريين السابقين في المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية على يد عناصر من القوات المسلحة الكونغولية للشك في تأييده للبنانيامولنغ. كما علمت المقررة الخاصة أن جنودا في الحي العسكري لمعسكر تشاتشي قتلوا غيريس نيكولا وطالبا آخر يوم ٤ آب/أغسطس.

١٧٥- وفي ٥ آب/أغسطس قتل إن بروتيز ندايتويكو، وهو بوروندي من أصل توتسي في السنة النهائية بكلية علم النفس والتربية بجامعة كيسانغاني قد اغتيل في منزله على يد عسكريين موالين. وقد اتهم الطالب بتأييد التمرد.

١٧٦- وأبلغت المقررة الخاصة بأن أربعة سيارات نقل قامت يومي ٥ و ٧ آب/أغسطس بنقل جثث لدفنها في المقبرة الجماعية في كنتابو.

١٧٧- وفي ١٩ آب/أغسطس قتل السيد بوكوكو على يد العسكري سوني من معسكر ماجور فانغو في وجود حرس المعسكر.

١٧٨- كما نما إلى علم المقررة الخاصة أن جان ماري من سكان كومبونة باندالونغوا (كينشاسا) قتل على أيدي عناصر من القوات المسلحة الكونغولية غير بعيد عن سوق ماريانو. وقيل إن جان - ماري اغتالته قوات النظام للاشتباه في أنه من المتمردين الهاربين المتخفين.

١٧٩- وأبلغت المقررة الخاصة بأن غاستون باسوسيليا ضرب وأحرق حيا يوم ٢٧ آب/أغسطس أمام دار العمودية على يد عسكريين بتواطؤ السكان، وقيل إن قوات النظام اشتبهت في كونه أحد المتمردين.

١٨٠- وفي ٣٠ آب/أغسطس قتل بول لياكي الحارس بالمعهد الوطني للأبحاث البيولوجية في حرم المعهد على يد عسكريين اتهموه بأنه من المتمردين.

١٨١- وعلمت المقررة الخاصة أنه في نهاية شهر آب/أغسطس ضرب ابديلو دخانو وموانا يا بريزيدنت ووايو ندوبا وأحرقوا أحياء على أيدي السكان و/أو العسكريين حيث اشتبه في أنهم متمردون يتكفرون على هيئة أناس فقدوا عقلهم.

١٨٢- وفي ٥ أيلول/سبتمبر قتل بنجامين ألونغا على يد شرطي يسمى ياف الذي تصرف بأوامر المقدم كابولو الذي كان بنجامين ألونغا مدينا له بسبعة فرنكات كونغولية.

١٨٣- كما نما إلى علم المقررة الخاصة أن فيكتور مالمبو مابوسسي قتل في ٨ أيلول/سبتمبر وهو يستقل سيارته البيجو ٥٠٤ على أيدي عسكريين من القوات المسلحة الكونغولية كانوا يستقلون سيارة تويوتا لاندكروزر برقم KN 89339، وأن الدافع للقتل هو أنه اصطدم بالسيارة التويوتا.

١٨٤- وفي ٨ أيلول/سبتمبر قيل إن موسولي دجوغوني العامل بمكتب الأموال بهئية الاكتساب قتل على يد عسكريين يقفون حراسة فندق أوكابي القديم.

١٨٥- وفي ٢ أيلول/سبتمبر أُلقت عناصر من الشرطة القبض على بنجامين نزامبا بدعوى انتمائه إلى عصابة من المجرمين. وحبس بعد ذلك في سجن تفتيش الشرطة في المقاطعة (سيركو سابقا) حيث قيل إنه ظل يعذب طيلة التحقيق معه، وأن جسده جرح مرات بخنجر كما تلقى رصاصة في قدمه اليسرى. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر لقي نحبه إثر التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها.

١٨٦- وأبلغت المقررة الخاصة بأن كانزا مواندا قتل يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر في منزل والديه بأحد الأحياء الشعبية في كينشاسا إثر شجار مع سبعة من العسكريين كانوا يسعون إلى الاستيلاء على بعض أموال العائلة.

١٨٧- كما تلقت المقررة الخاصة معلومات مؤداها أن ٣٨ فردا من أفراد القوات المسلحة الكونغولية أُلقي القبض عليهم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بتهمة ترك الخدمة أو الهرب أمام القوات المعادية، وأعدموا بعد أن حكمت عليهم المحكمة العسكرية.

١٨٨- وأبلغت المقررة الخاصة بأن ماري - جان نغويا نزيا تعرضت للضرب ثم قتلت برصاصة في أول تشرين الثاني/نوفمبر على يد عسكري من الكتيبة الحادية والخمسين يقوم بحراسة مستشفى ريف في مونت نغليما، وكانت الرصاصة التي أطلقها العسكري قد أصابت هذه المريضة السابقة في المستشفى أثناء فرارها بعد أن رفضت محاولاته معها.

١٨٩- وعلمت المقررة الخاصة أن صرافا باسم إريك نغلبيلي قتل في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر على يد مجموعة من ستة رجال مسلحين، اثنان منهما يرتديان الزي العسكري.

١٩٠- وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا قتلت عناصر من القوات المسلحة الكونغولية في دورية اميري ميومبي وهو موظف في شركة براليمما وكذلك سائق حافلة بالإجرة.

١٩١- ووفقا لبيان صحفي أعلنته هيئة أركان حرب القوات المسلحة الكونغولية في عطلة نهاية الأسبوع في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعدم ١٣ من جنود القوات الحكومية في لوبومباشي إما لأنهم تركوا الخدمة أو لاذوا بالفرار أمام قوات العدو. ولم يتمتع هؤلاء العسكريون لا بدفاع مناسب ولا بإمكان الطعن في هذا الحكم الصادر عن محكمة عسكرية.

الرسائل المتلقاة

١٩٢- واصلت الحكومة ارسال ردود تفصيلية بشأن الادعاءات المرسله إليها.

١٩٣- وأرسلت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات عن الاتجاه لإلغاء عقوبة الإعدام في البلد. وقد نظمت حكومة الخلاص العام، بضمانات مالية ومادية من منظمة الأمم المتحدة، حملات توعية لإعداد الرأي العام وتعريفه وتربيته بغية إلغاء عقوبة الإعدام، وقالت الحكومة إن إلغاء عقوبة الإعدام ينبغي أن يصحبه كذلك تحسين في السياسة والإدارة العقابية. وبحكم ذلك فإن الحكومة تحتاج إلى وسائل لوجستية ومالية مناسبة لتحويل السجون إلى مراكز حقيقية لإعادة التربية. ومن المهم كذلك أن يعاد تماما تأهيل المؤسسات المكلفة بالاسهام في مكافحة الجريمة حتى تكون بمنجاة من مختلف الضغوط التي تعرقل سير العدالة المنتظم، وينبغي أن تزود الشرطة بالوسائل اللوجستية التي تسمح لها بمواجهة انفجار محتمل لعدد من الجانحين لم تعد تردعهم العقوبة القصوى. والى أن تتوافر كل هذه المقومات اللازمة لإعادة تحويل العقليات في مجال إدارة السجون تسير حكومة الخلاص العام في طريق الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام بادئة بتقيدها الفعلي. والى أن يعاد النظر في المدونة الجنائية سيتيح هذا الطريق على المستوى العملي عدم تطبيق عقوبة الإعدام إلا في حالات أقل وخطيرة موضوعيا بحيث تكون هذه العقوبة إجراء استثنائيا. وحتى ذلك الحين فإنها لا تصدر إلا بالنسبة للجرائم البشعة أو بالغة الخطورة، وهي جرائم الاغتيال والقتل العمد. وهي لا تطبق على من يقل عمرهم عن ثمانية عشر عاما وقت وقوع الجريمة وعلى الحوامل وأمهات الأطفال الصغار والمسنين.

الجمهورية الدومينيكية

١٩٤- أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا بتاريخ ١٧ شباط/فبراير إلى الحكومة يتعلق بسلامة السيدة خوزيفينا خوان دي بتشاردو، المدعية العامة السابقة للمقاطعة الوطنية للجمهورية الدومينيكية. ووفقا للمعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة، جاء أن السيدة خوزيفينا تلقت تهديدات بالقتل بسبب التحقيقات التي كانت تجريها في التورط المزعم للدولة في الفساد والاتجار بالمخدرات. وفي ٩ شباط/فبراير، زار الدكتور خوزيفينا خوان دي بتشاردو مسؤول على مستوى عال من جهاز التحقيقات الوطني. وتزعم التقارير أن المسؤول المذكور حذر السيدة خوزيفينا قائلاً إن جهاز التحقيقات الوطني سيقدم على قتل أطفالها إذا استمرت في خطتها لنشر كتاب كانت قد وضعت وتدين فيه فساد الدولة في الجمهورية الدومينيكية.

الرسائل الواردة

١٩٥- في ١٥ آذار/مارس، أحاطت الحكومة المقررة الخاصة علما بأن السيدة خوزيفينا خوان دي بتشاردو لم تتلق أية تهديدات بالقتل وأن الحكومة قد اتخذت الخطوات اللازمة لتأمينها وتأمين أسرتها.

إكوادور

١٩٦- أHALت المقررة الخاصة نداءين عاجلين إلى حكومة إكوادور خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٩٧- وفي ٢٥ شباط/فبراير، أHALت المقررة الخاصة إلى الحكومة نداء عاجلا يتعلق بتهديدات بالقتل قيل إنها وصلت السيد كايسار آريفالو، عضو البرلمان الممثل لحزب المعارضة باتشاكوتيك - نويفو باييس.

١٩٨- وفي ١٠ آذار/مارس، بعثت المقررة الخاصة بنداء عاجل مشترك، هي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، يتعلق بحالة واشنطن فرناندو أغيري فريلي وكريستيان ستيفن بونس وسرجي ميرينو، الذين اعتقلوا في ١٨ شباط/فبراير بصدد اغتيال أعضاء البرلمان المعارضين، السادة خايمي هورتادو غونزاليس، وبابلو فيسنت تاييا فارينيانو، وولينغن بورخا نازارينو. وأبلغت المقررة الخاصة والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بأن السيد واشنطن فرناندو أغيري، الذي سبق له أن اتهم نقيبين في الشرطة بالتورط في الاغتيالات، قد طعنه سجين آخر عدة مرات في ٥ آذار/مارس ١٩٩٩.

الرسائل الواردة

١٩٩- تأسف المقررة الخاصة لأنها لم تتلق وهي بصدد الانتهاء من إعداد هذا التقرير أي رد من الحكومة على رسائلها.

السلفادور

النداءات العاجلة

٢٠٠- أHALت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بتاريخ ٤ أيار/مايو يتعلق بالسيد ميغيل مونتينغرو، رئيس لجنة حقوق الإنسان في السلفادور. وقد أفادت التقارير أن السيد مونتينغرو قد اختطفه عدد من المسلحين في العاصمة، سان سلفادور، في ٢٦ نيسان/أبريل. ووضع هؤلاء الرجال في عربة وهددوه على مدى ساعتين. وتقول التقارير إن هؤلاء الرجال أبلغوا السيد ميغيل مونتينغرو أنهم يعرفون مكان عمله وأين يعيش وأنهم سيتخذون إجراءات انتقامية ضده وضد أسرته إذا تكلم. وأفادت التقارير أن هؤلاء الرجال ادعوا أن لهم اتصالات وثيقة مع عناصر من الشرطة.

الرسائل الواردة

٢٠١- تأسف المقررة الخاصة لأنها لم تتلق وهي بصدد الانتهاء من إعداد هذا التقرير أي رد من الحكومة على رسائلها.

ألمانيا

النداءات العاجلة

٢٠٢- في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة ألمانيا يتعلق بحالة السيد أمير عجيب، وهو طالب لجوء سوداني يبلغ من العمر ٣٠ عاما قيل إنه مات والشرطة تحاول ترحيله بالقوة من ألمانيا. ووفقا للمعلومات المتلقاة، اصطحب السيد أمير عجيب ثلاثة من رجال شرطة الحدود الألمان إلى مطار فرانكفورت ليلة ٢٨ أيار/مايو، لترحيله على طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا من فرانكفورت إلى القاهرة ثم إلى الخرطوم. وقيل إن السيد عجيب قد غلت يده ورجلاه عندما حاول المقاومة، ووضعت خوذة على رأسه. وعندما واصل المقاومة بعد وضعه في أحد المقاعد، حشرت الشرطة رأسه بين ركبتيه ولم تدعه يغير وضعه هذا قبل انطلاق الطائرة من أرض المطار. وعندما رفعت الشرطة الخوذة عن رأسه كان قد توقف عن التنفس. ولم تفلح جهود الأطباء الموجودين على الطائرة في إعادته ثانية إلى الحياة.

الرسائل الواردة

٢٠٣- بعثت الحكومة في ١٩ تموز/يوليه برسالة إلى المقررة الخاصة تتعلق بحالة السيد أمير عمر محمد عجيب. وأعلنت الحكومة عن أسفها الشديد لوفاة السيد عجيب في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ وعبرت عن أسفها في هذا الصدد لحكومة السودان. وأفادت الحكومة أن المعلومات التي تضمنتها ادعاءات المقررة الخاصة معلومات صحيحة. وقيل إنه كان يفترض في التدابير التي تتخذها قوات شرطة الحدود أن تحمي الشخص المرحل وأيضا ضباط الشرطة الذين يصاحبونه: فالحوادث السابقة كانت تدعو إلى الاعتقاد أن السيد عجيب سيحاول أن يقاوم بعنف عملية ترحيله، وبالتالي يهدد حياته وحياة الضباط المصاحبين له فضلا عن تهديد أمن وسلامة ركاب الطائرة الآخرين. وجاء في الرسالة أن المدعي العام بدأ تحقيقا جنائيا في هذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت الأوامر بإجراء تحقيق داخلي ربما يسفر عن اتخاذ تدابير تأديبية ضد الضباط المعنيين. وقد علقت هذه الإجراءات ريثما تظهر نتائج التحقيق الذي يجريه المدعي العام. ووقت ورود رسالة الحكومة لم يكن سبب الوفاة قد تحدد بعد، ولا تزال المسألة دون حسم وليس معروفا ما إذا كان الضباط قد ارتكبوا أفعالا يعاقب عليها القانون.

ملاحظات

٢٠٤- ترحب المقررة الخاصة بالخطوات التي اتخذها وزير داخلية ألمانيا فقد صدر الأمر فوراً بوقف جميع الترحيلات التي يتوقع فيها حدوث محاولات عنيفة لمقاومة الطرد، وذلك اعتباراً من ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩. ومع ذلك، يقلق المقررة الخاصة أن أمر الإيقاف هذا قد ألغي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

غواتيمالا

٢٠٥- ذكرت المقررة الخاصة، في آخر تقرير لها إلى لجنة حقوق الإنسان، أن هناك انخفاضا ملحوظا في عدد الادعاءات المتلقاة فيما يتعلق بالحالة في غواتيمالا. وخلال فترة التقرير الحالية، لم ترسل المقررة الخاصة إلى الحكومة سوى ثلاثة نداءات عاجلة وادعاء واحد.

النداءات العاجلة

٢٠٦- في ٢٥ آذار/مارس، أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا، هي والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، يتعلق بالمعلومات المتلقاة الخاصة بادعاء تعرض أطفال الشوارع التالية أسماؤهم للعنف: هيلدا يسينا بيريز ألفاريز، ومانويل استواردو دافيللا خواريس، وروكسانا أبيغيل أدالف، وخوان كارلوس لوبيس خيرون، ولورينا كارمن هرنانديز كارانسا، ونيري ماتييو هيرنانديز. وأبلغت المقررتان الخاصتان الحكومة أن هناك تقارير تقول إن ثلاثة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية قد دخلوا بسيارتهم في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩ إلى ساحة خالية في المنطقة ٢ من مدينة غواتيمالا كان يتجمع فيها عدد من أطفال الشوارع. وقيل إن هؤلاء الرجال بدأوا يصيحون قائلين إنهم سيقتلون الأطفال ثم بدأوا في إطلاق الرصاص عليهم، فأصابوا هيلدا يسينا بيريز ألفاريز وقتلوا مانويل استواردو دافيللا خواريس. وتفيد التقارير أن مانويل استواردو دافيللا خواريس كان أحد اثنين وعشرين طفلا من أطفال الشوارع سبق القبض عليهم واحتجازهم في شباط/فبراير على أيدي قوات الشرطة المدنية. وقيل إنه كان قد شارك في بداية اليوم نفسه في تجمع أمام مقبرة طفل (١٣ عاما) اسمه ناهامان كارمونا لوبيز كان ٤ من رجال الشرطة قد قتلوه قبل ٩ أعوام، وكان التجمع بمناسبة الذكرى التاسعة لوفاته. وذكرت المقررتان الخاصتان أيضا أن رجلين اعترضا في ٢٥ شباط/فبراير روكسانا أبيغيل أدالف وخوان كارلوس لوبيز خيرون، وكان أحد الرجلين يرتدي ملابس مدنية والآخر يرتدي زي "قوات الشرطة الخاصة"، وهي إحدى الوحدات الطليعية التابعة لقوات الشرطة المدنية. ويقال إن الرجلين أمرا الطفلين بخلع ملابسهما. وأطاع خوان كارلوس الأمر، ولكن روكسانا رفضته. وفي النهاية عزف الرجلان عن محاولتهما اغتصاب الطفلين وغادرا المكان. وقيل إن هذه الحادثة قد وقعت في ذات الحديقة العامة التي تعرض فيها اثنان آخران من أطفال الشوارع لاعتداء جنسي في حادثة سابقة. وقيل إن لورينا كارمين هرنانديز كارانسا ونيري ماتييو هيرنانديز كانا نائمين حوالي الساعة الثامنة مساء يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ في متنزه عند ملتقى الجادة ١٤ والشارع ٣ في المنطقة ٢ بمدينة غواتيمالا. وقيل إن فردا من أفراد "قوات الشرطة الخاصة" يرتدي الزي الرسمي اتهمهما بمحاولة سلب أحد الأشخاص بالقوة وطعنه بسكين. وقيل إن الشرطي صار عنيفا وهو يفتش الطفلين بحثا عن أسلحة وطرحهما أرضا وأمرهما بخلع ملابسهما. ويقال إنه اعتدى جنسيا على الطفلة لورينا.

٢٠٧- وفي ٢٣ نيسان/أبريل، بعثت المقررة الخاصة بنداء عاجل إلى الحكومة بعد أن وصلها أن السيد رونالد أوشاتا، مدير مكتب الأبرشية العامة لشؤون حقوق الإنسان في غواتيمالا، قد تعرض لاعتداء من جانب ثلاثة مسلحين في ١٦ نيسان/أبريل. وقيل إن المسلحين دخلوا بيته الواقع شرقي مدينة غواتيمالا عنوة مرات عديدة، وهددوا خادما

وصوبوا مسدساتهم على رأس ولده البالغ من العمر ٤ أعوام. وتقول التقارير إن المسلحين غادروا المكان بعد تفتيش المنزل على مدى ٤٠ دقيقة، تاركين صندوقاً مموهاً على شكل قنبلة وبه قطعة من الحجر -- إشارة فيما يبدو إلى الكتلة الأسمنتية التي استخدمت لقتل الأسقف خوان خوسيه غيراردي قبل عام.

٢٠٨- وفي ٢٠ تموز/يوليه، بعثت المقررة الخاصة بنداء عاجل بالنيابة عن فرانسيسكو سانثيس منديز، وأورا إيلينا فارفان، عضوي "رابطة أقارب الأشخاص المحتجزين/المختفين" في غواتيمالا. وجاء في النداء أن هذين الشخصين قد تعرضا للتهديد بالقتل في ٢٢ أيار/مايو. ووفقاً للمعلومات المتلقاة، كان للتهديد صلة بكتاب نشرته الرابطة عن أعمال التعذيب والخطف والإعدام دون محاكمة التي ارتكبتها قوات الأمن في غواتيمالا.

البلاغات المرسلة

٢٠٩- أوردت التقارير أن السيد روبنسون مانولو موراليس - كاناليس، عضو النقابة العمالية، قد قتل في ١٢ كانون الثاني/يناير على أيدي شخصين مسلحين بالبنادق في بلدية زاكابا. وقيل إن السيد موراليس - كاناليس كان قد أبلغ عن تفشي الفساد بين المسؤولين في البلدية.

الرسائل الواردة

٢١٠- في ١٦ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أرسلت الحكومة إلى المقررة الخاصة ردها على الاستبيان الذي كانت المقررة الخاصة السابقة قد بعثت به إلى الحكومة فيما يتعلق بمقتل الأسقف خوان خوسيه خيراردي (٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨) والتهديدات بالقتل التي تلقاها أعضاء مكتب الأبرشية العامة لشؤون حقوق الإنسان الآخرون. ووفقاً للمعلومات المتلقاة، لا يزال التحقيق مستمراً. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن أسرة الضحية لم تتلق أي تعويض.

٢١١- و برسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بالتدابير التي اتخذتها السلطات فيما يتعلق بادعاءات تلقي رونالد أوشاتا تهديدات بالقتل. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، زادت قوات الشرطة المدنية دورياتها من أجل تأمين السلامة الشخصية للسيد أوشاتا.

غينيا - بيساو

البلاغات

٢١٢- بلغ المقررة الخاصة في أواسط حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن جماعة قوامها خمسة أو ستة أشخاص من موظفي الأمن في غينيا بيساو، أحدهما يرتدي زي الشرطة، اعترضوا شابين وتكلموا معهما ثم أطلقوا رصاص بنادقهم

الرشاشة فأصابوا أحد هذين الشابين في ساقه والآخر في معدته. وقيل إن بعض النظارة حملوا الشابين المصابين إلى مستشفى سيماو مينديس، حيث لفظا أنفاسهما فيما بعد.

الرسائل الواردة

٢١٣- تأسف المقررة الخاصة لأنها لم تتلق وهي بصدد الانتهاء من إعداد هذا التقرير أي رد من الحكومة على رسائلها.

هايتي

النداءات العاجلة

٢١٤- صدر عن المقررة الخاصة في غضون الفترة قيد الاستعراض نداء عاجل وادعاء بانتهاك الحق في الحياة.

٢١٥- وجه نداء عاجل في ١٣ نيسان/أبريل باسم السيد بيير إسبيرانس، مدير التحالف الوطني لحقوق الإنسان في هايتي، في بورت أو برنس. فبينما كان السيد إسبيرانس يقود سيارته، مصحوبا بأحد زملائه، تجاوزته سيارة أخرى وتوقفت أمامه. ونزل من السيارة شخص بيده رشاش وفتح النار على السيد إسبيرانس وصاحبه.

البلاغات

٢١٦- بلغ المقررة الخاصة أن السيدين كارل إيدوين إيتين ومارك أنطوان بوزي قد قتلوا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في فونتمارا، بورت أو برنس، وذلك جراء عملية قامت بها فرقة التدخل وحفظ النظام.

الرسائل الواردة

٢١٧- تأسف المقررة الخاصة لأنها لم تتلق وهي بصدد الانتهاء من إعداد هذا التقرير أي رد من الحكومة على رسائلها.

هندوراس

٢١٨- أحالت المقررة الخاصة إلى حكومة هندوراس نداء عاجلا وأربعة ادعاءات بانتهاك الحق في الحياة.

النداءات العاجلة

٢١٩- في ٢١ تموز/يوليه، أحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة معلومات تتعلق بادعاء اختطاف السيدة دورا إمبراتريس أوليفا غيفارو، على يد اثنين من أفراد القوات شبه العسكرية احتجزاها وهدداها على مدى ساعتين. وتعمل السيد دورا إمبراتريس مع "لجنة أقارب الأشخاص المحتجزين/المختفين" في مجال تقديم المعونة.

البلاغات المرسلة

٢٢٠- أرسل ادعاء يتعلق بالسادة ماركو أنطونيو سيرفيون، وروني أ. بيتانكورت، وديوميدس أوبيد غارسيا، وأورلاندو ألفاريز ريوس، الذين قتل إنهم توفوا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في تيغوسيغالبا. فقد أفادت التقارير أن عددا من المركبات الرسمية التابعة لقوات الأمن العام اشتركت في حملة لجمع أطفال الشوارع بالقرب من الاستاد الوطني في تيغوسيغالبا. وقيل إنه تم احتجاز أكثر من ١٢٠ شخصا، بمن فيهم الأشخاص الأربعة المذكورة أسماؤهم. وتفيد التقارير أن قوات الأمن العام أخذت الأشخاص الأربعة من قسم الشرطة رقم ٧ ليلة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وعثر على جثث الأشخاص الأربعة يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وكان الأربعة قد أصيبوا جميعهم بطلقات نارية في الرأس أودت بحياتهم.

٢٢١- وأرسل ادعاء باسم ألكسندر أوباندو رييس (عمره ١٧ عاما)، قيل إنه قتل في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ في منتزه لا ميرسيد، في تيغوسيغالبا عندما كان في الحديقة بصحبة صديق له. وقيل إن شرطيا دخل في جدال مع الشابين الصغيرين ثم أخرج مسدسه وبدأ يطلق النيران. وهنا أخذ ألكسندر أوباندو رييس وصديقه يجريان. وتقول التقارير إن الشرطي تبعهما وفتح عليهما النار فقتل ألكسندر.

٢٢٢- وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ كان نوييه أليخاندرو ألفاريز (عمره ١٤ عاما) يسير بالقرب من أحد سجون الكبار في تيغوسيغالبا عندما فتح عليه النار أحد حراس السجن كان يرتدي الزي الرسمي. وأصاب الحارس الولد في الرأس، ومات الولد في الحال.

٢٢٣- وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، عثر على جثث غيرسون إدغاردو كالكس، وإيستيبان فاريل، وغابريل (لم يعرف اسم أسرته) في مبنى مهجور بالقرب من مركز الشرطة في "إل بروغريسو". وقيل إن الشرطة كانت قد احتجزت الأولاد الثلاثة في ٢٧ آب/أغسطس.

الرسائل الواردة

٢٢٤- تأسف المقررة الخاصة لأنها لم تتلق وهي بصدد الانتهاء من إعداد هذا التقرير أي رد من الحكومة على رسائلها.

الهند

٢٢٥- أحالت المقررة الخاصة إلى حكومة الهند نداء عاجلا و١٣ ادعاء بانتهاك الحق في الحياة خلال الفترة قيد النظر. ويقلق المقررة الخاصة أن معظم حالات القتل المبلغ عنها تنسب إلى الشرطة أو إلى الجيش.

النداءات العاجلة

٢٢٦- أحيل نداء عاجل واحد إلى الحكومة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر يتعلق بالسيدة ناليني والسادة ساناثام، وموروغان، وبيراريفالان، وهم أربعة من ٢٦ شخصا أدينوا بقتل السيد راجيف غاندي، الذي قتل على إثر انفجار قنبلة في تاميل نادو في أيار/مايو ١٩٩١. وتقول التقارير إن المحكمة العليا في الهند قد نظرت في الاستئناف المقدم من الأشخاص الستة والعشرين الذين صدرت ضدهم أحكام بالإعدام من محكمة "أعمال الإرهاب والإخلال بالنظام". وبعد نظر المحكمة العليا في الاستئناف، قررت المحكمة إطلاق سراح ١٩ شخصا من هؤلاء الأشخاص وأصدرت حكما بالسجن مدى الحياة على ٣ منهم وصدقت على أحكام الإعدام الصادرة ضد السيدة ناليني والسادة ساناثام، وموروغان، وبيراريفالان. وقيل إن بعض المتهمين قد عذبوا أثناء تحقيق الشرطة معهم وأن كثيرا من المتهمين لم توفر لهم إمكانية الاستعانة بمحام في مراحل التحقيق الأولية. ووفقا لمعلومات المصدر، كان مقررا إعدام السيدة ناليني والسادة ساناثام وموروغان وبيراريفالان يوم ٩ حزيران/يونيه ولكن أجل إعدامهم بعد أن تقدموا بطلب مراجعة أمام المحكمة العليا.

البلاغات المرسلة

٢٢٧- علمت المقررة الخاصة أن رئيس "رابطة الشعب"، السيد س. حميد ويني، قد قتل في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وذلك، فيما زعم، على يد ضباط من "قوة المهام الخاصة". وقال شهود عيان إن ضباط القوة قد دخلوا إلى منزل والد زوجة السيد حميد في منطقة أحمد النجار في باشبورا في الساعة الحادية عشرة مساء يوم ١٧ نيسان/أبريل وأخذوا السيد حميد من المنزل. وبعد مغادرة الضباط المكان لاحظ أفراد الأسرة وجود بقع من الدم على العشب خارج المنزل. وفي صبيحة اليوم التالي، طلبت الشرطة إلى أسرة السيد حميد الذهاب إلى قسم شرطة "سورا" لنقل جثة الرجل.

٢٢٨- وتفيد التقارير أن أفراد من الجيش اعتقلوا السيد نور محمد خان في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأخذوه إلى أجمة "كاتسون" في منطقة بانديبورا حيث أودع قتيلا برصاص بنادقهم.

٢٢٩- وأبلغت المقررة الخاصة أن السيد غولزار أحمد غاناوي قد قتل، فيما يزعم، يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وكان وقتها موضوعا تحت التحفظ لدى كتية الرماة "راشتريا"، بمنطقة ويغاما. وتقول التقارير إن أفرادا من كتية الرماة قد أوقفوا الحافلة التي كان يستقلها السيد غولزار أحمد غاناوي مساء يوم ٢٨ أيار/مايو، واعتقلت الرجل.

وتقول التقارير إن الشرطة قد انتشلت جثته يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من نهر تاكيلبا، وكانت بجسمه آثار لثلاثة أعيرة نارية.

٢٣٠- وبلغ المقررة الخاصة أن السيد غلام محي الدين دار، وهو فلاح، قد قتل في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ على أيدي أفراد من الجيش الهندي والقوات شبه العسكرية بينما كان في سبيله إلى مغادرة منزله حوالي الساعة ٨/١٠ مساءً. وتقول التقارير إن الجنود وصلوا إطلاق نيرانهم على الحافلة عندما كان القرويون الآخرون يحاولون نقل السيد غلام محي الدين إلى المستشفى. ومات الرجل في وقت لاحق متأثراً بجراحه.

٢٣١- وبلغ المقررة الخاصة أن الإمام عبد الصمد دار قد اعتقل يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ خارج مسجده على أيدي "مرتدين" قيل إنهم كانوا يعملون بمساعدة من الجيش الهندي. وتقول التقارير إنهم أخذوه إلى شالتانغ وقتلوه رمياً بالرصاص.

٢٣٢- وبلغ المقررة الخاصة أن السيد محمد شفعت راثير، الطالب، قد قبض عليه في منزله ليلة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على أيدي قوات من الجيش الهندي قيل إن السكان المحليين يعرفون أنهم من أفراد الكتيبة المائة التابعة لقوات أمن الحدود، الموجودة في منطقة فيتشارانغ سورا. وتقول التقارير إن أقارب السيد راثير قد أبلغوا في اليوم التالي تلفونيا أنه موجود في المستشفى بعد التحقيق معه وبعد أن تعرض للتعذيب. وتوفي السيد محمد شفعت راثير يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٣٣- وبلغ المقررة الخاصة أن أفراداً من قوة أمن الحدود التابعة لـ "قوات المهام الخاصة" قد اعتрضت يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حافلة على الطريق بين كوبورا وسوبوري كان يستقلها الأخوان حافظ بختيار أحمد ومحمد شافي. وتقول التقارير إن الأخوين قد قبض عليهما؛ وأن جثتيهما قد سلمتا إلى المسؤولين في مستشفى المقاطعة صباح اليوم التالي.

٢٣٤- وبلغ المقررة الخاصة أن السيد محمد أيوب بهات، الطالب، قد قبض عليه في منزله ليلة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على أيدي أفراد "قوات المهام الخاصة". وتقول التقارير إن السيد بهات قد أطلق سراحه بكفالة يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وبينما كان عائداً إلى منزله في صحبة والده وأمه وأخيه الصغير اعترضه اثنان من أفراد "قوات المهام الخاصة" وألقيا القبض عليه من جديد. وتقول التقارير إن السيد بهات قد مات في نفس الليلة وهو تحت التحفظ.

٢٣٥- وبلغ المقررة الخاصة أن السيد رسول شاه قد قتل في ٤ كانون الثاني/يناير على يد السيد توم سينغ، أحد جنود كتيبة الرماة "راشتريا"، الموجودة في برينشي باتبورا أنانتانغ. وتقول التقارير إن السيد رسول شاه الذي كان، فيما يزعم، من النشطاء السياسيين في جبهة تحرير كشمير، جبهة جامو، كان هو وأخوه وثلاثة قرويين آخرين يسوقون ماشيتهم إلى منطقة الرعي عندما دخلوا في جدال مع الجنود. وقيل إن السيد رسول شاه قد أصيب إصابات

خطيرة إثر إطلاق السيد توم سينغ النار عليه. وقد نقله أصحابه إلى المستشفى حيث مات في وقت لاحق متأثراً بجراحه.

٢٣٦- وبلغ المقررة الخاصة أن أفراداً من "قوات المهام الخاصة" قد قبضوا يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ على السيد غلام محمد بول، أحد سكان شانبور، بمنطقة سترينغار. ويدعى أنه تعرض للتعذيب ومات متأثراً بجراحه ليلة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٣٧- وبلغ المقررة الخاصة أن عدداً من المسلحين يتراوح بين ١٠ أشخاص و١٢ شخصاً دخلوا يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى منزل السيد نريبين سارما. وأبلغ هؤلاء الرجال السيد سارما أنهم من أفراد قسم الشرطة في باتا شاركويتشي وطلبوا منه أن يذهب معهم. ويقال إنهم اصطحبوه بعيداً وطلبوا إلى أسرته أن تأتي إلى قسم الشرطة صبيحة اليوم التالي. وتقول التقارير إن أخت نريبين سارما ذهبت إلى قسم الشرطة كما طلب إلى الأسرة، إلا أن الضابط المسؤول ادعى أن الشرطة لم تقبض على أحد في التاريخ الذي ذكرته الفتاة. وفي ٥ نيسان/أبريل عثر على جثة السيد سارما في نهر باهوكاتا، دهاماركور، وبه إصابات متعددة.

٢٣٨- وبلغ المقررة الخاصة أن أربعة من عمال إحدى المزارع السمكية قد قتلوا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٩ بعد أن شاركوا في اجتماع كبير نظّمته نقابة الصيادين "تشيليك" ضد استزراع القريدس. وتقول التقارير إن السادة بنشاه هانديهي بيهيرا، وديجامبار بيهيرا، وبريما بيهيرا، وصياد آخر لم تعرف هويته، قد قتلوا إثر إطلاق الشرطة نيرانها على المجتمعين.

٢٣٩- كما بلغ المقررة الخاصة أن مجموعة قوامها ثلاثة من أفراد القوات شبه العسكرية قد دخلوا إلى منزل السيد محمد عبد الله شيخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وعندما وصل إلى المنزل طلبوا إليه أن يصحبهم. وفي مكان غير بعيد عن القرية طلبوا إلى السيدين جابر أحمد شيخ وغلّام قادر شيخ، اللذين كانا يسيران معهم، أن يرجعا إلى منزلهما. وتقول التقارير إن القوات شبه العسكرية قد قتلت محمد عبد الله شيخ رمياً بالرصاص بعد فترة قصيرة.

الرسائل الواردة

٢٤٠- بعثت الحكومة إلى المقررة الخاصة برسالة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ترد فيها على ثلاثة من الادعاءات التي أحيلت إليها في عام ١٩٩٨. ففيما يتعلق بالسيد كالنوري سريفاث قالت الحكومة إنه كان عضواً في إحدى جماعات العصابات المحلية التي كانت تحظرها حكومة أندرا براديش. وقالت الحكومة إنه توفي في صدام مع أفراد الشرطة الذين كانوا يحاولون القبض عليه. وفيما يتعلق بوفاة السيد خايدم بيجوي سنغ، قالت الحكومة إنه كان من بين نشطاء جيش التحرير الشعبي وإنه توفي في صدام مع الجيش في "بافالو فارم". وفيما يتعلق بحالة السيد كوجلم راجن، قالت الحكومة إن مجموعة مشتركة من قوات كوماندوز الجيش والشرطة، قوامها ٣٠ فرداً، قامت بعملية بحث وتفتيش في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ في منطقة بوكهاو ناهاروب والتلال المجاورة. وحدث اشتباك بين هذه

القوات ومجموعة من الشباب يعتقد أنهم من المتمردين. وبعد تبادل إطلاق النار، عثر على جثتين ووجد شخص ثالث مصاب بجروح في موقع الاشتباك. وقال الأشخاص المصابون إن الشخص الذي هرب أثناء الاشتباك هو السيد كويجام راجن. وقبض على السيد راجن في محل إقامته وكانت معه وثائق تدينه تتعلق بجيش التحرير الشعبي. وبينما كان يحاول الهرب أصيب بطلقات نارية أدت إلى وفاته.

ملاحظات

٢٤١- قيل إن ١٧ شخصا على الأقل قد قتلوا على أيدي الشرطة الهندية أو الجيش الهندي في غضون الفترة قيد النظر. ويدعى أن ثلاثة منهم قد تعرضوا للتعذيب قبل القتل. وأبلغت المقررة الخاصة بوقوع حادثتين أطلقت الجنود فيهما النيران على حافلات.

إندونيسيا

٢٤٢- في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اضطلع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي ببعثة مشتركة إلى تيمور الشرقية، هو والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وبأسبابه ونتائجه. وجرى الاضطلاع بهذه البعثة عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان د إ-٧/٤ الذي اتخذته اللجنة في دورتها الاستثنائية المعنية بحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقدم تقرير البعثة إلى الجمعية العامة (A/54/660).

٢٤٣- ولا تزال التقارير تتوارد إلى المقررة الخاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في إندونيسيا. ويدعى أن قوات الشرطة تعتمد اضطهاد المعارضين السياسيين وأفراد الأقليات العنصرية، الذين كثيرا ما يلقي عليهم القبض أو يقتلون خارج نطاق القضاء، ليس في تيمور الشرقية فحسب بل وفي مواقع أخرى مثل إريام جايا وآسه.

٢٤٤- وفيما يتعلق باللجوء إلى عقوبة الإعدام في إندونيسيا، بلغ المقررة الخاصة أنه لم تحدث إعدامات في عام ١٩٩٩ ولم تصدر أية أحكام جديدة بالإعدام. ووفقا للمعلومات المتلقاة، هناك ٢٧ شخصا على الأقل في إندونيسيا محكوم عليهم بالإعدام.

النداءات العاجلة

٢٤٥- أحالت المقررة الخاصة ثمانية نداءات عاجلة إلى حكومة إندونيسيا في غضون الفترة المستعرضة.

٢٤٦- وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا يتعلق بالسيدة إيتا ف. نديا، إحدى نشطاء حقوق الإنسان في جاكارتا. وكانت السيدة إيتا تتلقى مكالمات هاتفية غير معروفة المصدر تهددها بالتعرض لسلامة أطفالها. ويعتقد أنها كانت تتلقى هذه التهديدات بسبب ما قدمته من مساعدة إلى المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

٢٤٧- وفي ٢٤ شباط/فبراير، أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا أعربت فيه عن شديد قلقها إزاء تواتر التقارير عن أعمال القتل في تيمور الشرقية أثناء اندلاع العنف هناك.

٢٤٨- وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا، هي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، بعد أن تلقيا معلومات تفيد أن عددا من الأشخاص في عدة مدن في تيمور الشرقية قد تعرضوا لتهديدات بالقتل ولاحتجازات تعسفية وعمليات تعذيب وقتل خارج نطاق القانون.

٢٤٩- وفي ٣ أيار/مايو، أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا يتعلق بتهديدات بالقتل تلقاها أعضاء عدة منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان بعد أن التقت هذه المنظمات مع وزير الخارجية وشؤون الكمنولث البريطاني في ديلي.

٢٥٠- وفي ٣٠ آب/أغسطس، أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا أعربت فيه عن شديد قلقها إزاء التقارير المتواترة عن ازدياد استعمال القوة من قبل القوات العسكرية وقوات الشرطة إبان الاستفتاء في تيمور الشرقية. ولفتت المقررة الخاصة نظر الحكومة إلى اشتداد القلق على سلامة المناصرين للحكم الذاتي وسلامة الصحفيين الأجانب وعمال المعونة الدوليين الذين يتعرضون للإرهاب من جانب الميليشيات المناصرة للاندماج. وتقول التقارير إن اثنين من الشباب المناصرين للحكم الذاتي قد طعنا حتى الموت في منطقة بيكورا في ديلي، وإن ثلاثة أشخاص على الأقل من أنصار الاستقلال قد ماتوا متأثرين بإصاباتهم بعبارات نارية.

٢٥١- وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا بالاتفاق مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق في تيمور الشرقية. وتقول التقارير إن الهجمات التي شنتها العناصر المسلحة النظامية وغير النظامية قد أسفرت عن مقتل أكثر من ١٠٠ فرد، وعن انتشار التعذيب وأوجه سوء المعاملة الأخرى على نطاق واسع، فضلا عن حالات الاختفاء غير الطوعي أو القسري للآلاف، والتشريد القسري لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

٢٥٢- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أرسلت المقررة الخاصة نداء مشتركا هي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أعربا فيه عن قلقهما إزاء أمن وسلامة السيد ماو هودو، عضو المجلس الوطني للمقاومة التيمورية واللجنة المركزية

للحزب السياسي "فريتيلين". وتقول التقارير إن السيد ماو هودو قد قبض عليه في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في ديلي على أيدي مجموعة مشتركة من الجيش الوطني الإندونيسي والميليشيات.

٢٥٣- وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة نداء عاجلا مشتركا هي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ورئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أعربوا فيه جميعا عن قلقهم إزاء سلامة الأب أنطونيو غونكلاف، ويوسب سوهрман، وتشارلز بيتر نونو، الذين قيل إن قوات الجيش الوطني الإندونيسي وقوات الميليشيا قد اعتقلتهم.

البلاغات المرسلة

٢٥٤- أحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة ١٣ ادعاء بانتهاك الحق في الحياة.

٢٥٥- فتقول التقارير إن أحد أفراد القوات العسكرية الإندونيسية قد اغتصب وقتل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ السيدة أنستاسيا دي أسنساوا، وهي من سكان قرية أساليمو في لوس بالوس وتبلغ من العمر ٢١ عاما. وتقول التقارير إن أنستاسيا أسنساوا هي بنت أخ أحد قادة حركة "فالنتيل"، حركة المقاومة التيمورية المسلحة. وقيل إنها ضربت بحجر أصابها إصابات خطيرة فانكسرت جمجمتها وكسرت رقبته.

٢٥٦- وتقيد التقارير أن القوات العسكرية أعدمّت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ خمسة مدنيين لم تعرف هوياتهم. وقيل إن المدنيين الخمسة كانت القوات قد ألقت القبض عليهم تعسفا في "الاس" وأخذتهم معها في مركبة عسكرية.

٢٥٧- وتقول التقارير إن إحدى الميليشيات وهي ميليشيا "ماهيدين"، ميليشيا ماتي هيدوب ديغان إنتيغراسي، قد قتلت في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أسيري دوتيل فريرا، وخاو مارتينز، ومدنيا لم تعرف هويته، وذلك في قرية مانوتاسي بمقاطعة أيناو. وتقول التقارير إن ميليشيا "ماهيدين" قتلت العديد من شباب تيمور الشرقية كانوا يحاولون الاقتراب من مخفر هذه الميليشيا في موننتساي في محاولة منهم إلى تسوية خلافات سابقة. وتقول التقارير إن هؤلاء الشباب فروا بعد أن هاجمهم أفراد الميليشيا. وفي الوقت نفسه، ذهبت مجموعة أخرى كبيرة من الشباب إلى مخفر ماهيدين طالبين الصلح. وتقول التقارير إن أعضاء الميليشيا هاجموا المجموعة وقتلوا السيد رينالدو أورلينز.

٢٥٨- وتقول التقارير إن أفرادا من ميليشيا ماهيدين ومن القوات العسكرية الإندونيسية من المخفر البحري في أمارو قتلوا في ٢٤ كانون الثاني/يناير السيد فرناندو كاردوسو، وهو فلاح من عزبة هوداي التابعة لقرية كرابو في منطقة بوبونارو، بعد إصابته في رأسه بعيار ناري. وقيل إن حالة الوفاة هذه قد أكدها في مقابلة بوسائط الإعلام رئيس إحدى حركات التصالح والوحدة لشعب تيمور الشرقية التي مقرها ديلي.

٢٥٩- وتقول التقارير إن قوات من الميليشيات العسكرية والمدنية قد قتلت رميا بالرصاص أولندينو بيريرا، وأنخيليك دي خيسوس، ولويس بيريرا، وذلك في قرية غاليتاس، بمنقطة زومالاي الفرعية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويعتقد أن السيدة أنخيليك دي خيسوس كانت حاملا.

٢٦٠- وتقول التقارير إن الجنود قتلوا في إيدي كوت، شرقي آسه، في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، جمال الدين نور الدين، وإيروانسيابين عثمان، وحسيي صالح، وإيروانبين متسيا، وجبلاني محمد، وكريم الدين ابراهيم، وسيفوبهري بن يوسف. وتقول التقارير إن حشدا من الناس كانوا يتجهون إلى منازلهم بعد حضور أحد الاجتماعات فإذا بهم يرشقون أولا بالحجارة التي قيل إنها كانت تأتي من اتجاه المخفر العسكري في إيدي. ووفقا لهذا المصدر، أطلقت حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر أعيرة نارية بصورة عشوائية على هذا الحشد؛ ونتيجة لذلك لقي الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه حتفهم.

٢٦١- وتقول التقارير إن بنديتو دي خيسوس بيريز أصيب بأعيرة نارية في رأسه أودت بحياته في المنطقة الغربية من ديلي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، وذلك على يد أحد ضباط "لواء الشرطة المتحرك" كانت معه بندقية قناصة وقيل إنه فتح نيرانها على حشد من الناس.

٢٦٢- وأفادت التقارير أن ٧ جنود على الأقل أطلقوا نيرانهم على حشد من الناس وفي الهواء في مقاطعة بيكورا التابعة لديلي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقيل إن هذه الحادثة قد وقعت أثناء جنازة كانت تمر بالقرب من ثكنات الجيش في بيكورا. وتقول التقارير إن فرانسيسكو دا كونسيسو هورناي قد سقط قتيلًا برصاص الجنود وإن خوكيم دي خيسوس قد مات متأثرا بجراحه في عيادة موتايل.

٢٦٣- وتقول التقارير إن قوات إندونيسية وقوات شبه عسكرية قتلت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ببنادقها وقنابلها اليدوية فلسبيرتو دوس سانتوس، وأغستينو دوس سانتوس، وليديو دوس سانتوس، ولوريندو دا كوستا، وخاسنتو دا كوستا، وخيل تياغو، وأوغستو موزينهو، وخوانيكو دا سافريتاس، ومنويل لسبوا وثلاثة أشخاص آخرين لم تعرف هويتهم. وقد وقعت حوادث القتل هذه في كنيسة ليكيسا التي تجمع فيها ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ مدني، طلبوا اللجوء خوفا من أعمال الإرهاب والعنف على أيدي الجماعات شبه العسكرية في المقاطعات المجاورة.

٢٦٤- وتقول التقارير إن مانويل كارسكاليو ومانويل بنتو قتلوا في ١٧ نيسان/أبريل أثناء حضورهما اجتماعا حاشدا عقد في ديلي تأييدا للحكم الذاتي، وذلك على أيدي أعضاء الميليشيات.

٢٦٥- وتقول التقارير إن عددا من الأشخاص قتلوا على إثر هجوم جرى في صباح يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩ على قرية أثارا، وهؤلاء الأشخاص هم خوسيه ليسو، وخوايو سارمنتو، وأبيل دي خيسوس، وسيدوني ليو، وإربانو بيريرا، وباولو دوس ريس، وروخيريو تارو آسي، وأوغستينو دي خيسوس، وخوسيه خوستيانو، وأوربانو

غونزالفس، وأبيل غونزالفس، وباولو دي خيسوس، وخوايو ليو مالي. ويدعى أن أعمال القتل هذه هي من فعل جماعة الميليشيا المناصرة للاندماج، "بانكاسيلا"، والجيش الوطني الإندونيسي.

٢٦٦- وتقول التقارير إن فرانسيسكو دي فاسكونثيلوس خيمينيز قد قتل رميا بالرصاص وهو في طريقه إلى باكوا يوم ١٠ أيلول/سبتمبر، وذلك على أيدي الميليشيا والشرطة الإندونيسية. وقيل إنه توفي في اليوم التالي.

٢٦٧- وتقول التقارير إن الأب ألبرت غارم، وهو قسيس ألماني، قد قتل في "داري" يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على أيدي أعضاء كوباسوس (قيادة القوات الخاصة للجيش الإندونيسي).

الرسائل الواردة

٢٦٨- في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أحالت الحكومة رسالة إلى المقررة الخاصة تتعلق بادعاء مقتل ٤٠ شخصا في إطار عملية عسكرية جرت في منطقة ألاس الفرعية في تيمور الشرقية. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن مخفر ألاس العسكري قد تعرض لهجوم في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر شنته عليه جماعة من الانفصاليين. وقتل في هذا الهجوم ثلاثة أفراد عسكريين ومدني واحد واختطف اثنان آخران من العسكريين واحتجزا كرهائن. واتخذت القوات العسكرية تدابير فورية ضد مرتكبي هذه الأعمال فقبض على خمسة منهم وقتل واحد أثناء الحادث.

٢٦٩- وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أحالت الحكومة رسالة تضمنت توضيحات فيما يتعلق بالأشخاص التاليين الذين قيل إنهم قتلوا ووردت أسماؤهم في تقرير العام الماضي.

٢٧٠- فمانويل سورييس الذي قتل في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قد توفي، بحسب معلومات الحكومة، أثناء اشتباك بين القوات المناصرة للاندماج والقوات المناصرة للاستقلال أثناء زيارة وفد الاتحاد الأوروبي للوس بالوس.

٢٧١- وطبقا لمعلومات الحكومة، حدثت وفاة أولندينو مارسيلينو دا كوستا في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عندما استبد الغضب بجماعة كبيرة من المتظاهرين لدى رؤيتهم مركبة تحمل جنودا من قوات الأمن، وكان هؤلاء المتظاهرون قد تجمعوا لتحية وفد الاتحاد الأوروبي. وهاجمت جماعة المتظاهرين المركبة وأصيب أحد أفراد قوات الأمن بالذعر. وفي محاولة منه لفض هذا الحشد أطلق رصاص بندقيته من داخل المركبة فقتل أولندينو مارسيلينو دا كوستا. وتقول معلومات الحكومة إن فرد الأمن المسؤول عن وفاة أولندينو مارسيلينو دا كوستا كان يحاكم وقت ورود رسالة الحكومة أمام محكمة ديلي العسكرية.

٢٧٢- وقد قتل هرمن داس دوريس على يد فرد من أفراد قوات الأمن التابعة للكتيبة الإقليمية ٣١٥ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ووفقا للمعلومات الواردة من الحكومة، فقد أدين الضابط المسؤول عن هذا الفعل وحكم عليه بالسجن ١١ سنة وطرد من الجيش.

٢٧٣- وبدأ التحقيق في وفاة كارلوس دا كوستا و كارلوس دا سيلفا.

٢٧٤- وطبقا للمعلومات الواردة من الحكومة، فقد قتلت السيدة سانكيه أثناء اشتباك بين السكان المحليين وأفراد طائفة بوغيس في سورونغ، إريان جايا، في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، وكان عدد من البيوت التابعة لطائفة بوغيس قد أضرمت فيه النيران في أثناء ذلك الاشتباك. وحاولت قوات الأمن فض هذا الاشتباك بإطلاق نيرانها في الهواء عندما أصابت إحدى الطلقات السيدة سانكيه. وتقول معلومات الحكومة إن تحقيقا شاملا كان يجري في هذه القضية وقت ورود رسالة الحكومة. وجاء أيضا أن السلطات المختصة على استعداد لمواصلة تحقيقاتها فيما يتعلق بحالة ديفيز كابييسا.

ملاحظات

٢٧٥- للاطلاع على مناقشة تفصيلية للأزمة في تيمور الشرقية، يمكن الرجوع إلى التقرير المشترك للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة. ويتناول هذا التقرير زيارة المقررين إلى تيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتلاحظ المقررة الخاصة مع القلق أن هناك دلائل على أن إندونيسيا قد تستأنف في وقت قريب تنفيذ أحكام الإعدام، وكانت قد أوقفت تلك الأحكام فعليا لعدة أعوام.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

النداءات العاجلة

٢٧٦- بعثت المقررة الخاصة بأربعة نداءات عاجلة إلى الحكومة أثناء الفترة قيد الاستعراض.

٢٧٧- وأحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ يتعلق بحكم الإعدام الصادر على كريم تزهالي، وكان قد بلغها أنه تعرض للتعذيب في السجن. وتقول التقارير إنه يواجه حكما بالإعدام بسبب عضويته السابقة في حزب كردستان الديمقراطي في إيران.

٢٧٨- وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أحالت المقررة الخاصة هي والممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، نداء عاجلا مشتركاً إلى الحكومة. ويتعلق هذا النداء المشترك بما توارد من التقارير عن قتل واختفاء بعض الكتاب الإيرانيين ونقاد الحكومة البارزين فيما وصف بأنه نمط سائد. فقد أوردت التقارير أن الكتاب ماجد شريف، ومحمد مختاري، ومحمد جعفر بوندي قد عثر عليهم مقتولين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعد أن كانوا قد اختفوا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و٣ و٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على التوالي. وأشار النداء العاجل أيضا إلى مقتل درويش فوروهار

وزوجته، وكانا كلاهما ناقدًا بارزًا للحكومة. وأعربت المقررة الخاصة هي والمقرر الخاص والممثل الخاص عن قلقهم إزاء سلامة المفكر الناقد المحرر بيروز دفاني الذي تقول التقارير إنه اختفى يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨. كما طلبوا إلى الحكومة تزويدهم بالمعلومات فيما يتعلق بمقتل الأشخاص المذكورين أعلاه.

٢٧٩- وأحالت المقررة الخاصة نداء عاجلاً مشتركاً هي ورئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وذلك في ١٠ حزيران/يونيه. ويتعلق هذا النداء بـ ١٣ فرداً من أفراد الطائفة اليهودية تقول التقارير إنهم اعتقلوا في ٢١ آذار/مارس في مدينتي شيراز وأصفهان. وتقول التقارير إن أحداً منهم لم يبلغ بأسباب اعتقاله.

٢٨٠- كما أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بأحكام الإعدام التي أصدرها غلام حسين رهبابور، رئيس المحكمة الثورية لطهران، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ضد ٤ طلاب. وكان هؤلاء الطلاب الأربعة قد أُلقي القبض عليهم أثناء مظاهرات بدأت في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ عندما التقت جماعة من الطلاب خارج المساكن الجامعية في طهران فيما يبدو أنه كان نوعاً من التظاهر السلمي ضد قفل الجريدة اليومية، جريدة "سلام". وتقول التقارير إن السلطات لم تعلن على الكافة السبب في اعتقال هؤلاء الطلاب بعد المظاهرة. وفي رسالة من المقررة الخاصة إلى الحكومة، أشارت المقررة الخاصة مرة أخرى إلى اعتقال ١٣ يهودياً إيرانياً منذ آذار/مارس ١٩٩٩. وتقول التقارير إن سبب هذا الاعتقال غير معروف بعد.

الرسائل الواردة

٢٨١- في ١٢ كانون الثاني/يناير، أفادت الحكومة أن رئيس جمهورية إيران الإسلامية قد شكل لجنة خاصة للتحقيق في مقتل خمسة مواطنين إيرانيين، وذلك لمعرفة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة. واستطاعت وزارة الإعلام، بالتعاون التام من جانب هذه اللجنة، تحديد الجماعة التي كانت وراء عمليات القتل هذه واعتقلت أعضائها وأحبلوا إلى المحاكمة. وكان من بين المشتبه فيهم بعض الضباط الإيرانيين.

٢٨٢- وفي ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أجابت الحكومة على النداء العاجل الذي أُحيل إليها بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه، فقالت إن المشتبه فيهم قد قبض عليهم بتهمة التجسس وإن معتقداتهم الدينية لم تكن لها أية صلة باعتقالهم؛ فالأمر يتعلق بالأمن القومي للبلد.

العراق

٢٨٣- تلقت المقررة الخاصة، خلال الفترة المستعرضة، تقارير تتعلق بإعدام مئات السجناء السياسيين المحتجزين في السجون في مختلف أنحاء العراق. وتقول المصادر إن الإعدامات المبلغ عنها في هذه الأماكن هي جزء مما يسمى "حملة تطهير السجون"، التي أمر بها رئيس "جهاز الأمن العام". كما تقول مصادر هذه الادعاءات الخطيرة إن هؤلاء المعتقلين قد أُدينوا لافتراض معارضتهم للحكومة وعقب محاكمات لا تستوفي فيها المعايير الدولية. ولا تزال

المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن الاستخدام الواسع لعقوبة الإعدام عن جرائم تتصل بالمخدرات وعن الجرائم الاقتصادية في العراق.

النداءات العاجلة

٢٨٤- في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا، هي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك بالنيابة عن عدد من الأشخاص كان قد أُلقي القبض عليهم فيما يتعلق بمقتل آية الله محمد صادق الصدر وولديه ليلة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتقول التقارير باندلاع احتجاجات واسعة النطاق على إثر سماع أخبار القتل هذه، وبخاصة في حي الثورة في بغداد الذي تسكنه أكثرية من الشيعة، وفي المدن الجنوبية، مدن كربلاء والناصرية والحلة والنجف. وتقول التقارير إن قوات الأمن فتحت نيرانها فقتلت عشرات من المتظاهرين. وقيل إن عدة مئات آخرين من المتظاهرين قد قبض عليهم.

الرسائل الواردة

٢٨٥- أجابت الحكومة على النداء العاجل المشار إليه أعلاه فبعثت برسالتين في ٨ و ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩. ووفقا لما ردت به الحكومة، ثمة تحقيق جار فيما يتعلق بمقتل آية الله محمد صادق الصدر وولديه. وجاء أيضا أنه تم القبض على أربعة أشخاص اشتبه في أنهم قاموا بتنفيذ فتوى ضد المرحوم آية الله، وهذه الفتوى لا تتفق والقيم والتقاليد الإسلامية. وأنكرت الحكومة أن أية احتجاجات كبيرة قد حدثت في وقت لاحق. وفيما يتعلق بالأشخاص المشتبه فيهم المقبوض عليهم، أجابت الحكومة أن ادعاءات إساءة المعاملة ادعاءات متحيزة.

إسرائيل

البلاغات

٢٨٦- بلغ المقررة الخاصة أن إبراهيم توفيق أبو رتمه قد أطلقت عليه أعيرة نارية ولحقت به إصابات يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وذلك، فيما يدعى، على يد جندي إسرائيلي بعد رفض أبو رتمه إطاعة أوامر الجندي. وتقول التقارير إن الطفل أبو رتمه البالغ من العمر ١٤ عاما كان أصم وأعمى. وتقول التقارير إن إبراهيم توفيق أبو رتمه قد نقل إلى مستشفى الشفاء حيث توفي في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢٨٧- وتقول التقارير إن ناصر عريقات قد أصيب بأعيرة نارية في رأسه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية بينما كان يحاول إنزال أخيه الأصغر من سطح منزل العائلة. وتقول التقارير إنه توفي في المستشفى بعد يومين.

٢٨٨- وتقول التقارير إن جهاد عياد قد أصيب بأعيرة نارية وقتل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية أثناء تظاهرة احتجاجية في البيرة.

٢٨٩- وتقول التقارير إن كمال أبو عدوان ومحمد سليمان عامر قد أصيبا بأعيرة نارية أودت بحياتهما في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على أيدي الجنود الإسرائيليين أثناء الاشتراك في مظاهرة تطالب بإطلاق سراح السجناء السياسيين في قلقيليا.

٢٩٠- وتقول التقارير إن محمد أحمد داوود قد أصيب بأعيرة نارية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على يد أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء تظاهرة احتجاجية ضد قصف العراق من جانب القوى المتحالفة. وتقول التقارير إن عشرة أشخاص آخرين قد أصيبوا في أثناء هذه التظاهرة ذاتها. وقيل إن المتظاهرين كانوا يرمون قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة عندما فتح الجندي النار عليهم.

جامايكا

٢٩١- أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا إلى الحكومة في ٢٢ كانون الثاني/يناير يتعلق بالإعدام الوشيك لباتريك تايلور، وأنطوني ماكلويد، وكريستوفر براون. وتقول التقارير إن السيد تيلور كان مقررا إعدامه يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وذكرت المقررة الخاصة أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أوصت في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ بتخفيف عقوبة الإعدام الصادرة ضد السيد تايلور، وذلك بعد اتضاح حدوث انتهاكات عديدة لحقوقه بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (انظر C/PR/C/60/D/707/1996). وخلصت اللجنة، في جملة أمور، إلى أن حق المتهم في أن يحاكم دونما تأخير لا موجب له قد انتهك وأن عدم تزويد السيد تيلور بمساعدة قانونية لغرض إجراء طعن دستوري قد حرم المتهم من فرصة اختبار مسألة خروج محاكمته الجنائية عن القواعد أمام محكمة دستورية في جلسة عادلة. ووجدت اللجنة أيضا أن ظروف السجن الذي احتجز فيه السيد تيلور كان فيها انتهاك لحقه في أن يعامل معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية لشخصه، وفق ما تقضي به الفقرة ١ من المادة ١٠ من العهد. وخلصت اللجنة إلى أن حكم الإعدام قد صدر على السيد تيلور بعد محاكمة لم تف بالمطلوبات المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد.

٢٩٢- وتقول التقارير إن إعدام السيد أنطوني ماكلويد كان مقررا له أن يتم في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبلغ المقررة الخاصة أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد أوصت في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ بالنظر في استئناف جديد في قضية السيد ماكلويد وإطلاق سراحه إذا لم يتحقق ذلك. واستندت اللجنة في توصيتها هذه إلى أن السيد ماكلويد لم تتح له في إعداد الاستئناف الذي تقدم به مساعدة كافية من قبل محام، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحق المتهم في محاكمة عادلة بموجب المادة ١٤. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن ظروف السجن الذي احتجز فيه السيد ماكلويد كانت عند مستوى ينتهك حقه في أن يعامل معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية لشخصه، وفق ما تقضي به الفقرة ١ من المادة ١٠ من العهد.

٢٩٣- وتقول التقارير إن السيد كريستوفر براون كان مقرراً إعدامه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، رغم أنه قدم التماساً كان معروضاً على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وتضمن الالتماس (البلاغ رقم ٧٧٥/١٩٩٧) ادعاءات تتعلق بانتهاك عدد من أصول المحاكمات في قضية السيد براون. فقد ادعى، في جملة أمور، أن السيد براون لم يبلغ فوراً بالتهمة الموجهة ضده، وأنه عومل معاملة سيئة وهو في المعتقل، ولم توفر له فرص اتصال كافية بمحام عقب القبض عليه، ولم يوفر له وقت كاف وتسهيلات كافية لإعداد دفاعه. وذكرت المقررة الخاصة أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كانت تعتزم النظر في قضية السيد براون في دورتها في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الرسائل الواردة

٢٩٤- في ١ آذار/مارس، ردت حكومة جامايكا على نداء المقررة الخاصة العاجل المحال إليها في ٢٢ كانون الثاني/يناير، فقالت إن الحق في الحياة وفي محاكمة عادلة وفي الحماية من المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة مكفولة كلها ومحمية تماماً بموجب دستور جامايكا. وجاء في رد الحكومة أن الأشخاص المتهمين يتمتعون كلهم تمتعاً كاملاً بمظلة الإجراءات القانونية السليمة، بما في ذلك حق الاستئناف أمام محكمة استئناف جامايكا والحق في الاستئناف أمام اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص. وأكدت الحكومة أن فرض عقوبة الإعدام في جامايكا مسألة تتفق مع قانون جامايكا وتتوافر بشأنها كل أوجه الحماية اللازمة لحقوق المتهمين. كما تتفق تماماً والتزامات جامايكا بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية التي تقبل بفرض عقوبة الإعدام.

ملاحظات

٢٩٥- تشاطر المقررة الخاصة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان رأيها الذي أعربت عنه في عدة مناسبات ومؤداه أن فرض عقوبة الإعدام بعد الانتهاء من محاكمة لم تراعى فيها أحكام العهد يشكل انتهاكاً للمادة ٦ من العهد، إذا لم يكن بالوسع استئناف الحكم مرة أخرى. وتود المقررة الخاصة أن تذكر حكومة جامايكا بأن القضايا المشار إليها أعلاه قد قدمت إلى اللجنة للنظر فيها قبل ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وهو التاريخ الذي يسري ابتداء منه تنصل جامايكا من البروتوكول الاختياري، ومن ثم يكون البروتوكول الاختياري سارياً على جامايكا في هذه القضايا.

اليابان

٢٩٦- تعرب المقررة الخاصة عن قلقها لأن اليابان لا تزال تطبق عقوبة الإعدام، وذلك في وقت ينبغي فيه لليابان أن تضطلع بدور قيادي في حماية حقوق الإنسان بالمنطقة ويظهر فيه اتجاه دولي نحو إلغاء عقوبة الإعدام. وتلقت المقررة الخاصة تقارير عن إعدام اثنين من السجناء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. واتضح من المعلومات التي وردت إلى المقررة الخاصة أن معظم الإعدامات تتم سرا ودون إبلاغ أسر الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام. وتأسف المقررة الخاصة لهذه الممارسة التي لا تتفق وتوصية لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ومؤداه أنها ينبغي لليابان أن تتخذ خطوات لإلغاء عقوبة الإعدام. وأعربت اللجنة أيضاً

عن شديد قلقها إزاء الأوضاع التي يحتجز فيها الأشخاص في جناح الإعدام. وأوصت اللجنة بأن تتوافق ظروف السجن مع أحكام المادتين ٧ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الكويت

٢٩٧- ترحب المقررة الخاصة برسالة البعثة الدائمة للكويت لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف التي وجهت إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن قرار لجنة حقوق الإنسان ١٦/١٩٩٩ المعنون "التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان" والتي ذكرت فيها الحكومة أن دولة الكويت قد انضمت إلى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها بهدف توفير مزيد من التسهيلات لموظفي الأمم المتحدة ومستخدميها. وتعتقد المقررة الخاصة بأن قرار الحكومة هذا سوف ييسر التعاون بين الكويت وأجهزة الأمم المتحدة وممثليها في ميدان حقوق الإنسان.

ماليزيا

٢٩٨- أحالت حكومة ماليزيا في ١٧ آذار/مارس رسالة إلى المقررة الخاصة بشأن وفاة أنيانغ أك غندانغ، وعثمان ابن محمد، وثمانية إندونيسيين كانت الشرطة الماليزية قد أجبرتهم على العودة إلى وطنهم من معسكرات احتجاز المهاجرين. وقد بحثت هذه القضايا في تقرير المقررة الخاصة المقدم إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/39/Add.1، الفقرة ١٢٨). وفيما يتعلق بقضية أنيانغ أك غندانغ، ذكرت الحكومة أنه في أعقاب الحادث الذي قتل فيه الضحية، اقترحت الشرطة إجراء حوار بين سلطة ساراواك لتطوير الإشراف على الأراضي وشركة أمبريسا من جهة وبين المجتمع المحلي للسكان الأصليين الإيبان، وذلك بهدف منح الإيبان التعويض الذي وعدوا به. وذكرت الحكومة أن شركة أمبريسا والمتعهدين المتعاقدين معها من الباطن قد أوقفوا عملياتهم منذ وقوع الحادث.

٢٩٩- وفي ما يتعلق بقضية عثمان بن محمد، ذكرت الحكومة أنه تلقى عناية طبية في مركز الاحتجاز في ماكاب أمبو ولكنه توفي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ رغم هذه الرعاية. وقد أرسلت جثته إلى مستشفى ملاكة العام للتشريح الذي بين أن أسباب الوفاة كانت أسبابا طبيعية.

٣٠٠- وفي ما يتعلق بالمواطنين الإندونيسيين الثمانية، ذكرت الحكومة أن مهاجرين غير شرعيين كانوا قد أثاروا أعمال العنف في مركزي الاحتجاز في سيميني وماكاب أمبو تجنبا لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. ففي سيمينية توفي سبعة مهاجرين وشرطي ماليزي جراء أشد أعمال الشغب عنفا التي قام بها المهاجرون غير الشرعيين.

المكسيك

٣٠١- في رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير، دعت حكومة المكسيك المقررة الخاصة إلى زيارة البلد. واستجابة لهذه الدعوة، قامت المقررة الخاصة وفريق مرافق لها بزيارة المكسيك في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه. وللإطلاع على مزيد من تفاصيل الزيارة يمكن الرجوع إلى تقرير المقررة الخاصة عن بعثتها (E/CN.4/2000/3/Add.3).

٣٠٢- في أثناء الفترة قيد الاستعراض، أرسلت المقررة الخاصة سبعة نداءات عاجلة وادعاءين بشأن انتهاكات للحق في الحياة. وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، وردت تقارير عديدة عن التهديد بالقتل والمضايقة لمدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما من العاملين في المنظمات غير الحكومية.

نداءات عاجلة

٣٠٣- الناشطون في مجال حقوق الإنسان. أرسلت المقررة الخاصة ومعها المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في حرية الرأي والتعبير نداءين عاجلين مشتركين بشأن التهديد بالقتل الذي تعرض له أعضاء في منظمة غير حكومية هي مركز ميغيل أغوستين برو - خوارس لحقوق الإنسان في ٦ و ١٦ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وذكر أن عاملين في هذه المنظمة قد تلقوا عدة تهديدات بالقتل منذ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت على ما يزعم مجموعة من الأفراد بدخول منزل ديغنا أوتشوا إي بلاسيدو، المنسقة القانونية للمنظمة، ومكاتب مركز ميغيل أغوستين برو - خوارس لحقوق الإنسان في مكسيكو سيتي. وتعرضت ديغنا أوتشوا إي بلاسيدو على ما يزعم للاعتداء والتحقيق والمضايقة على يد أفراد دخلوا منزلها. وكانت قد استجوبت بشأن اتصالات مزعومة لها مع جيش زاباتيسا للتحرير الوطني والجيش الثوري الشعبي. واستمر الاستجواب على ما يذكر حتى صباح ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عندما قام المهاجمون قبل مغادرة المنزل بربط الأنسة أوتشوا إي بلاسيدو إلى قارورة غاز البوتان. وفي آب/أغسطس، قامت المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج إطار القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والمقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير بإرسال رسالة عاجلة إلى الحكومة تبلغانها فيها بتهديدات القتل التي تلقاها جميع أعضاء مركز ميغيل أغوستين برو - خوارس لحقوق الإنسان، لا سيما ديغنا أوتشوا إي بلاسيدو ومدير المركز إدغار كورتيس موراليس.

٣٠٤- المحامون والباحثون. في ٥ تشرين الأول/أكتوبر أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة المكسيك بعد إبلاغ المقررة الخاصة بتهديدات بالقتل تلقاها خورخي لويس سيارا وألبرتو إنريكييس دل فالي الباحثان المتخصصان في القوات المسلحة. ويزعم أنهما تلقيا تهديدات بالقتل لإجبارهما على التخلي عن بحثهما المتعلقة بالجيش المكسيكي التي يضطلعان بها بالاشتراك مع النائب الاتحادي جليبرتو لوبيس إي ريفاس.

٣٠٥- الصحفيون. في ١٥ شباط/فبراير، قامت المقررة الخاصة ومعها المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في حرية الرأي والتعبير بتوجيه انتباه حكومة المكسيك إلى الاعتداء على إنريكي غوتيريس وتهديده بالقتل عندما كان يغطي الانتخابات في ٧ شباط/فبراير في أكابولكو بولاية غويريرو للصحيفة المحلية "أل سور" التي يعمل فيها. وقد وقع هذا الحادث في لا غلورييتا دي بويرتو ماركيس عندما كان هذا الصحفي يجمع معلومات عن مخالفات مزعومة في العملية الانتخابية تعزى إلى موظفي الانتخابات في مركز الاقتراع رقم ٣٠٨ وموظفين يعملون في حكومة البلدية من أعضاء الحزب الثوري المؤسسي. وفي ١٥ شباط/فبراير، بعثت المقررتان الخاصتان نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن تهديدات تلقاها موظفو مجلة "لا غيلوتينا". ويزعم أن رجلا اعتدى في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ على كارينا أوتشوا الصحفية في هذه المجلة، ثم قام باستجوابها بشأن رحلتها الأخيرة إلى إسبانيا وبشأن اجتماعات يفترض أنها أجرتها مع نقابات عمالية مختلفة. وكانت كارينا أوتشوا على ما يزعم قد تعرضت لتهديد بالقتل إذا ما واصلت عملها. ووفقا للمعلومات التي تلقتها المقررتان الخاصتان فإن موظفي المجلة كانوا قد تلقوا تهديدات بالقتل في مناسبات سابقة. وفي ١٥ آذار/مارس، كان اثنان من موظفي المجلة على ما يذكر قد تعرضا لهجوم من قبل رجلين مسلحين سرقا منهما أجهزة التصوير بعيد انتهائهما من تسجيل اجتماع عام بين السكان المحليين وجيش زاباتيسا للتحريرو الوطني. وفي ١٦ تموز/يوليه، بعثت المقررتان الخاصتان نداء عاجلا مشتركا إلى الحكومة تبلغانها فيها بتهديدات بالقتل تلقاها خيسوس بارازا زافالا محرر المجلة الأسبوعية "بلسو" في مدينة سان لويس ريو كولورادو في ولاية سونورا. ووفقا للمعلومات التي وردت، تتصل هذه التهديدات بمقالة نشرت في المجلة الأسبوعية تربط بين محافظ سابق لكوينتانا رو والاتجار بالمخدرات. وكانت هذه المجلة الأسبوعية في السابق قد نشرت مقالة توجه الانتباه إلى تورط مزعوم للشرطة القضائية الاتحادية في الاتجار بالمخدرات وتدعو إلى التحقيق في هذه المسألة. وقد أبلغ مصدر هذه المعلومات المقررتين الخاصتين بوقوع عدة اعتداءات وزيارات تهديدية إلى خيسوس بارازا زابالا وحرسه. وفي ندائهما العاجل ذكرت المقررتان الخاصتان حكومة المكسيك بأن بنجامين فلوريس غونزاليس، وهو محرر سابق في المجلة الأسبوعية ذاتها، كان قد قتل في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٣٠٦- الفلاحون. في ١٩ أيار/مايو، قامت المقررة الخاصة ومعها المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب بإرسال نداء عاجل إلى الحكومة بشأن الفلاح إيفاريسو ألبينو تيليز البالغ ٢٧ سنة من العمر وأنطونيو مندوزا أوليفيرو البالغ ١٢ سنة من العمر. ويذكر أن الاثنين كانا قد غادرا باريو نوفيرو سان خوسيه الذي يشكل جزءا من بلدية رانشو نوفيرو ديموكراسيا المستقلة في ولاية غويريرو للعمل في الحقول. وعندما لم يعودا خرجت للبحث عنهما شقيقة زوجة إيفاريسو ألبينو تيليز المدعوة فرانسيسكا سانتوس بابلو البالغة ٣٣ سنة من العمر وجدة الصبي فيكتوريانا فاسكيز سانشيز البالغة ٥٠ سنة من العمر. وعندما بلغت المرأتان الحقل واجهتا مجموعة كبيرة من الجنود الذين كانوا قد اقتحموا منطقة مكستيك للسكان الأصليين في بلدية تلاكوتشيسيتلاوака في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وعندما شاهدتا الجنود حاولتا الفرار ولكن الجنود أمسكوهما واغتصبهما. وتمكنت المرأتان من العودة إلى باريو نوفيرو سان خوسيه وإبلاغ زعماء المجتمع المحلي بما حدث لهما. ووفقا للمعلومات التي وردت، قام الجنود بأعمال الدورية في الحقل لبضعة أيام ولم يجرؤ أحد من أفراد المجتمع المحلي على الاقتراب من المكان خوفا من التعرض لاعتداءات جديدة. وبعد أن غادر الجنود المكان في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وجدت آثار دماء صندل الطفل وخبث الذخيرة وقفازات مطاطية ملطخة بالدماء وقناع. ويزعم أيضا أن هؤلاء الجنود قاموا في أثناء وجودهم في هذا المكان بضرب روفينو

راميرز سانتوس وفتاة في العاشرة من عمرها كانت معه. وقد أبلغت هذه الوقائع إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإلى لجنة الولاية لحقوق الإنسان. كما أبلغ بها أيضا مكتب المدعي العام في أوميتيبيك وكذلك قاضي المحكمة الابتدائية في المكان نفسه الذي رفض على ما يزعم ليومين أن يمنح الموافقة على طلب يعادل الحق في المثل أمام المحكمة طالما لم يمثل أنطونيو مندوزا وأفاريسو ألبينو أمام السلطات. وفي ٧ أيار/مايو، أبلغت لجنة الولاية لحقوق الإنسان على ما يذكر أقارب أنطونيو مندوزا وأفاريسو ألبينو بأنهما قتلا على أيدي الجنود. ويزعم الجنود أن أفاريسو وأنطونيو أطلقا النار على الجنود. ووفقا للمعلومات التي وردت، كان مكتب المدعي العام في أوميتيبيك الذي نقلت إليه الجثتان على علم بوفاة أفاريسو وأنطونيو قبل إبلاغ أسرتهما بوقت طويل. وعندما راجع الأقارب مكتب الطبيب الشرعي في أكابولكو أبلغوا بأن أنطونيو مندوزا كان قد توفي بسبب فقدان الدم الناجم عن جرح واحد بطلقة نارية في ساقه.

المعلومات المرسلّة

٣٠٧- أرسلت المقررة الخاصة أيضا ثلاث شكاوى من وقوع انتهاكات للحق في الحياة للأشخاص التاليين.

٣٠٨- وفقا للمصدر، قام فردان في ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ يرتديان زي الشرطة القضائية في الولاية بقتل أوريليو بنيالوزا غارسيا. ورغم أن شاهدين أفادا في شهادتهما بأن أوريليو بنيالوزا غارسيا كان في الشارع المحاذي لمنزله، أفاد مكتب المدعي العام بأنه كان في منزله وكان قد قتل برصاص فردين دخلا منزله. كما قتل أيضا خيسوس ألفيار بيريز على ما ذكر في الحادثة ذاتها. وكان أوريليو بنيالوزا غارسيا ينسق الحملة الانتخابية لفلكس سلفادو ماسيدونيو المرشح لمنصب حاكم ولاية غويريرو بوصفه ممثلا لائتلاف ثلاثة أحزاب سياسية (حزب الثورة الديمقراطية، وحزب العمل، وحزب العمال الثوري).

٣٠٩- يذكر أن سيارة فورد بيضاء من طراز فان يقودها أفراد من قوة الشرطة المحلية في ألباراييسو ببلدية أتويك دي الفارز في ولاية غويريرو قد توقفت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، خارج مقهى كان يجلس فيه فيسنت مارسيلو غارسيا وابنه البالغ ١٧ سنة من عمره. وقام رجال الشرطة على ما يزعم بجر فيسنت مارسيلو غارسيا إلى خارج المقهى فيما تمكن ابنه من الفرار. ووجدت جثة فيسنت مارسيلو غارسيا بعد ذلك بوقت قصير في شارع قريب من المقهى.

٣١٠- وفقا لمعلومات تلقتها المقررة الخاصة وجدت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، مجموعة من الجنود في قرية خوخو كابا. وقد أمر الضابط المسؤول الجنود بالعودة إلى المعسكر الواقع على سفح تل في خالكواتلا. ويذكر أن ستة منهم رفضوا الانصياع للأمر وذهبوا إلى قرية تلاكوكويكو المجاورة. وبعد ساعات قليلة، عاد الجنود الستة إلى خوخو كابا وذهبوا للرقص فيها. وفي أعقاب مشادة مع مجموعة من الشبان قام الجنود على ما يزعم بفتح النار، فأصاب إحدى الرصاصات التي أطلقت مجدالينو هيرنانديز إسكوبار الذي توفي على الفور.

المعلومات الواردة

٣١١- وبرسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير بعثت بها حكومة المكسيك إلى المقررة الخاصة نسخة من الكتاب الأبيض عن أكتيال وذلك رداً على النداء العاجل الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في أعقاب أحداث ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عندما قتل في بلدية تشينالاهو بولاية تشياباس ٤٥ مشرداً من جماعة السكان الأصليين الذين يسمون تسوتيسيلس والذين كانوا قد شردوا إلى منطقة أكتيال. وترد تفاصيل هذه القضية في تقرير المقررة الخاصة عن زيارتها إلى المكسيك (E/CN.4/2000/3/Add.3).

٣١٢- وفي رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بالتقدم المحرز في التحقيق في مقتل سينوبيو سيكستو سانتوس في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ على أيدي أفراد الجيش الاتحادي على ما يزعم (انظر E/CN.4/1999/39/Add.1، الفقرة ١٣٣). وذكرت الحكومة أن سينوبيو سيكستو سانتوس كان قد جرح برصاصة في أثناء العملية ولكنه لم يمت. وذكرت الحكومة أنه جراء الأحداث التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ في مجتمع باريو نويفو سان خوزيه في بلدية تلاكو تشيستلا هواكا بولاية سكستو سانتوس أُلقت السلطات المختصة القبض على سينوبيو سيكستو سانتوس وهيرنانيو سيكستو سانشيز.

٣١٣- وفي رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بالتقدم المحرز في التحقيق في مقتل دانييل كولين انيسيو، وخوان كارلوس مورينو، وإيفان مورينو في كولونيا دي بوينس آيرس، بمكسيكو سيتي. وذكرت الحكومة أنه تم إكمال الاستماع للشهود وتمثيل الحوادث والفحوص البصرية. وبحسب شهادة الوفاة، كان سبب الوفاة هو جروح بطلقات نارية. وتولى مكتب المدعي العام مسؤولية التحقيق، وبشرت المحكمة الجنائية بالمنطقة الاتحادية رقم ١٩ الإجراءات القانونية. ولا يزال التحقيق الوزاري مفتوحاً. أما الفاعلون فلم تحدد هويتهم بعد وبالتالي لم تفرض أي عقوبة. فأى عقوبة تعتمد على القرار القضائي في القضية. وذكرت الحكومة أنها دفعت لكل أسرة من أسرتي الضحيتين تعويضاً بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ بيسوس جديد.

٣١٤- وفي رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل، قدمت الحكومة معلومات عن وفاة جيراردو فيلاريال في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ في لينارس بولاية نويفو ليون. ووفقاً للتقارير، توفي جيراردو فيلاريال بعد تعرضه لمعاملة سيئة على يد أفراد الشرطة القضائية بالولاية (E/CN.4/1999/39/Add.1، الفقرة ١٣٤). وذكرت الحكومة أن سبب الوفاة الوارد في شهادة الوفاة هو صدمة النقص في حجم الدم جراء نزيف من رضوض عميقة في البطن. وتولى مكتب المدعي العام في حكومة ولاية نويفو ليون مسؤولية التحقيق. وكانت الإجراءات الجنائية قيد التطبيق في محكمة ابتدائية مختلطة الاختصاص في الدائرة القضائية السادسة في الولاية، وتقع هذه المحكمة في لينارس بنويفو ليون. وذكرت الحكومة أنه لم تحدد بعد هوية القاتل ولكن الأدلة تشير إلى أفراد سابقين في الشرطة القضائية للولاية (لم يمكن إبراد أسماء في هذه المرحلة من المحاكمة). والأشخاص المتورطون ليسوا في الخدمة، وذلك في انتظار صدور الحكم في هذه القضية الجنائية. ولم يدفع بعد أي تعويض لأسرة الضحية كي لا تنتهك أحكام المادة ١٤٥ (٣) من قانون العقوبات الساري في ولاية نويفو ليون.

٣١٥- في رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل، أشارت الحكومة إلى مقتل ميري ترويبا أرسينيغا على يد أحد أفراد القوات المسلحة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ في بلدية غوادالوب إي كالفو بولاية تشيواوا (E/CN.4/1999/39/Add.1، الفقرة ١٣٩). وقالت الحكومة إن لجنة حقوق الإنسان في ولاية تشيواوا أجرت عددا من التحقيقات تبين منها أن مكتب المدعي العام العسكري كان قد قدم اتهامات جنائية بقتل ميري ترويبا أرسينيغا ضد أحد أفراد الجيش المكسيكي وهو المقدم لويس راؤول موارالس دومنغيس. وأعلنت المحكمة الابتدائية في منطقة مينا القضائية أن لا اختصاص لها في النظر في القضية وأحالتها إلى المحكمة العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية الثالثة والواقعة في مازاتلان بسينالوا.

٣١٦- في رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه أبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن مكتب المدعي العام الخاص بالتحقيق في قتل النساء في سيوداد خواريس قد أنشئ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقدمت الحكومة أيضا معلومات عن الإجراءات المتخذة مثل إعادة تنظيم الوحدة المتخصصة وإعادة توزيع المهام المناطة بها. وذكرت الحكومة أن تحليلا عاما كشف عن اتهام ١٤٥ مشتبه فيها بتهمة قتل نساء في قضايا يبلغ مجموعها ١٠٣ قضايا وذلك في محاكم جنائية مختلفة تقع في سيوداد خواريس. ويتناول مكتب المدعي العام الخاص حاليا ٦٥ قضية تشمل ٦٧ ضحية. ولا تزال عظام ٢٣ ضحية قيد الفحوصات المتنوعة، أما في القضايا الأخرى البالغ عددها ٤٤ قضية فقد حددت فيها هوية الضحايا والتحقيقات جارية فيها. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حتى وقت الكتابة. شهدت تسجيل وفاة ١٦ امرأة في سيوداد خواريس، منها ١٤ حالة وفاة في جريمة قتل. وأشارت الحكومة إلى اعتقال واتهام المشتبه في أنهم مسؤولين عن القتل في تلك القضايا البالغ عددها ١٤ قضية.

٣١٧- وفي ١٠ آب/أغسطس، قدمت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات عن تدابير اتخذت بصدد النداء العاجل الذي كانت قد بعثته المقررة الخاصة إلى الحكومة في ١٦ تموز/يوليه بشأن التهديد بالقتل الذي تلقاه خيسوس بارازا زافالا، على ما يزعم من أفراد من الشرطة القضائية الاتحادية في مدينة سان لويس دي ريو كولورادو، بولاية سونورا. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأنه كان قد طلب إلى المدعي العام في حكومة ولاية سونورا في ١٦ حزيران/يونيه أن يتخذ تدابير لحماية خيسوس بارازا زافالا. وفي اليوم ذاته، طلبت الحكومة إلى مكتب المدعي العام للجمهورية اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد ما إذا كان أفراد الشرطة القضائية الاتحاديين متورطين في الحوادث، وتهديدهم في حال تورطهم باستخدام تدابير الإنفاذ المتاحة له لمنعهم من اتخاذ أي إجراء مباشر أو غير مباشر ضد خيسوس بارازا زافالا، ولضمان سلامته. أما نائب المدعي العام المكلف بالإشراف على الإجراءات في مكتب المدعي العام في حكومة ولاية سونورا فقد أبلغ الحكومة بأنه رغم اتخاذ بعض التدابير لضمان سلامته لم يكن في وسع الشرطة القضائية للولاية أن تزوده بحماية شخصية طوال الوقت بسبب قيود الميزانية. وأبلغت الحكومة بأن خيسوس بارازا زافالا كان على اتصال هاتفي مستمر بمسؤولين في مجلس التنسيق العام لبرنامج معالجة الجرائم ضد الصحفيين والنشطين في مجال حقوق الإنسان.

٣١٨- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، بعثت حكومة المكسيك رسالة إلى المقررة الخاصة بشأن التهديد بالقتل لأعضاء مركز ميغيل أغوستين برو - خواريس لحقوق الإنسان، وبخاصة دغنا أنشوا إي بلاسيدو وأدغار كورتيز موراليس.

وأدانت حكومة المكسيك في هذه الرسالة جميع أشكال التهديد ضد المنظمات المدنية. وأبلغت الحكومة عن إنشاء آليات، بموجب المادة ٤٠ من قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف اتخاذ تدابير وقائية سريعة للأشخاص الذين يتعرضون لهذه التهديدات. ووفقا للحكومة، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الملف إلى مفتشتها العامة الرابعة المسؤولة عن التنسيق في برنامج المساعدة في حالات إلحاق الأذى بالصحفيين والمدافعين المدنيين عن حقوق الإنسان. وبموافقة الأطراف التي لحقها الأذى، طلبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى مكتب وزير السلامة العامة أن يتخذ تدابير تحوطية لضمان السلامة البدنية والنفسية لديغنا أتشوا إي بلاسيدو وأعضاء المركز. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، وطلب من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، جرى الاتصال بمسؤولين في مكتب وزير السلامة العامة وفي المنطقة الاتحادية وتم الاتفاق على تدابير المراقبة التي يتعين اعتمادها لتوفير الحماية المطلوبة. وبعد الحصول على إفادة من المدعي والشهود بدأ مكتب محامي الدفاع الحكومي في المنطقة الاتحادية تحقيقات أولية في المزاعم. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر أبلغت الحكومة المقررة الخاصة باتخاذ جميع التدابير لضمان أمن أعضاء مركز ميغيل أغوستين برو - خواريس لحقوق الإنسان.

الملاحظات

٣١٩- توجه المقررة الخاصة الانتباه إلى التوصيات الواردة في التقرير الذي أعدته عن زيارتها إلى المكسيك (E/CN.4/2000/3/Add.3). وتشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأي شخص يحقق في المخالفات التي يزعم ارتكابها من جانب سلطات الدولة.

ميانمار

المعلومات الواردة

٣٢٠- أبلغت المقررة الخاصة بأن ساي لا أونغ وزوجته نانغ زارم كانا وطفليهما في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ يقضون الليلة في مزرعتهم عندما حضر من لاي - خا ما بين ٤٠ و ٥٠ جنديا من جنود مجلس الدولة للسلم والتنمية يقودهم على ما يذكر النقيب ثين سو واتهموهما بالعمل كمخبرين للمقاومة. وتعرض الزوجان على ما يزعم للضرب والركل. وأمرت نانغ زارم بمغادرة المزرعة هي وطفليها، وفي أثناء مغادرتهم سمعوا على ما يذكر أصوات طلقات نارية. ويزعم أن نانغ زارم وجدت جثة ثاي لا أونغ في اليوم التالي.

٣٢١- أبلغت المقررة الخاصة بأن نحو ١٠٠ جندي من مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقودهم على ما ذكر الرائد سو فيو قد طوقوا، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لونغ سو، وساي سنغ، ومانغ نون هاوم، ونانغ ناو، وساي تي - يا، وساي آو - تايا، ونانغ نيو ني وقتلوهم رميا بالرصاص. وكان الجنود قد أبلغوا بأن أعضاء في المقاومة المسلحة شان كانوا يعقدون اجتماعا عاما في القرية المذكورة، ولكن عند وصول الجنود لم يكن موجودا كما قيل إلا الأشخاص الأنف ذكرهم وهم من القرويين العزل، وكانوا يأكلون ويشربون. فقام الجنود بإطلاق الرصاص عليهم.

٣٢٢- وأبلغت المقررة الخاصة بأن لونغ يواي، وبا ثويي، ووي لينغ، ونانغ ماون، وساي كياو، ونانغ نيم هم في الأصل من قرية لوي فا الواقعة في أراضي وان لونغ ولكنهم كانوا قد أُجبروا على الرحيل إلى المدينة، وكانوا قد قتلوا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وذلك في ما يزعم على أيدي جنود من مجلس الدولة للسلم والتنمية يقودهم الرائد ميبنت لوين. ووفقا لما ذكر، قام نحو ٤٠ جنديا باعتقال الرجال وأوثقوا أيديهم وطلبوا مالهم. وزعم أن الرجال الستة جميعا قد قتلوا بعد نقاش معهم.

٣٢٣- وأبلغت المقررة الخاصة بأن ١٣ قرويا قد قتلوا في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ برصاص جنود من مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقودهم الرائد ماونغ ثين. وكان القتلى على ما يبدو من مجموعة من القرويين الذين كانوا قد رحلوا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ ثم رحلوا ثانية إلى قرى وان لاو، وساي خاو، وباينغ خارن. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ توقفت على ما يزعم في قرية كاي لام على طريق كون هينغ - خو قافلة سيارات قادمة من تاونغي مؤلفة من ١٢٠ جنديا. ومشى هؤلاء الجنود إلى قرية وان لاو حيث قتلوا بالرصاص على ما يذكر القرويين البالغ عددهم ١٣ شخصا.

٣٢٤- وأبلغت المقررة الخاصة أيضا بأن نحو ١٠٠ من جنود مجلس الدولة للسلم والديمقراطية من موقع نام - زارنغ كانوا يقومون بأعمال الدورية في منطقة كاينغ تاونغ في مورنغ - ناي. وأوقف هؤلاء على ما يزعم لونغ سو - نان - تا وأجبروه على العمل كدليل وحمال. وزعم أن لونغ سو - نان - تا قد مرض في أثناء الاستراحة في ليل ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في الدير في قرية وان كارد ولم يعد قادرا على المتابعة في الصباح التالي. ويذكر أنه لهذا السبب قام الجنود بضربه وركله حتى الموت. ويذكر أن قائد الجنود الرائد هتو نيين قتل بالرصاص أيضا لونغ كارنغ كيا، زعيم قرية وان كارد.

٣٢٥- وأبلغت المقررة الخاصة بأن دورية مؤلفة من نحو ٣٠ جنديا من جنود مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقودهم على ما يزعم الرائد ثان نيونت قد حضروا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى مزرعة لم يكن فيها على ما يذكر إلا نانغ لام، الحامل في شهرها السابع، وشقيقتها نانغ زو. واتهمت هاتان المرأتان على ما يزعم بأنهما زوجا جنديين من جنود شان وتعرضتا للضرب، ما أسفر على ما يزعم عن وفاة نانغ لام.

٣٢٦- وأبلغت المقررة الخاصة بأن جنودا من جنود مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقودهم على ما يزعم النقيب أونغ خين كانوا يقومون بأعمال الدورية في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في كون - هينغ عندما قتلوا برصاصهم على ما يزعم لونغ ماونغ ولونغ بان لا، وهما حمالان مدنيان كانا في خدمتهم، كما قتلوا برصاصهم أربعة قرويين محليين هم لونغ خام لينغ، وبا فيت، ونانغ نو، ووا - زيت - تا.

٣٢٧- وذكر أن جنودا من مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقودهم على ما يزعم النقيب هتون ماونغ قد اغتصبوا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أربعة نساء كن يعملن في مزرعة تقع على بعد ثلاثة أميال إلى الشمال من كون - هينغ. وعندما جاء لونغ ساي وساي مينت أونغ، زوجا الامرأتين، للبحث عن زوجتيهما في اليوم التالي، قُتلا على

ما يذكر برصاص الجنود الذين كانوا قد أرسلوا لحراسة المنطقة المحيطة بالمزرعة. ويزعم أن الاغتصاب قد استمر وأخذ الجنود الامرأتين معهم عند مغادرتهم كون - هينغ. ويذكر أن الجنود قد قتلوا لونغ بان - تا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في كون - هينغ، وهو أصلا من قرية كابينغ لوم.

٣٢٨- وأبلغت المقررة الخاصة بأن جنودا من مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقودهم على ما يزعم الرائد ثين وين قد قتلوا بالرصاص في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لونغ يو ولونغ سو نيا، وهما حاملان مدنيان بدأ الجنود استخدامهما قبل يومين. ووفقا للتقارير، أصبح لونغ يو منهكا بعد يومين من أعمال الحمل فلم يقدر على المشي. ويزعم أن الجنود قد ركلوه وضربوه ثم قتلوه برصاصهم في النهاية.

٣٢٩- وأبلغت المقررة الخاصة بأن النقيب سو هلينغ كان قد اغتصب وقتل نانغ سا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٣٣٠- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قام النقيب سو هلينغ وجنوده على ما يزعم بتعذيب وقتل لونغ كانغ لو، زعيم قرية ناونغ كاو الذي يذكر أنه شهد ونقل نبأ الحادث المذكور آنفا الذي وقع ضحيته زعيم البلدة. وكان لونغ كانغ لو على ما يذكر قد أوقف وتعرض للتحقيق والتعذيب حتى الموت بتهمة حيازة جهاز للاتصال بالراديو مخبأ في بيته.

٣٣١- وتفيد التقارير بأن نحو ٥٠ جنديا من مجلس الدولة للسلم والديمقراطية يقع مركزهم في مورنغ تون ويقودهم الرائد نيان مينت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ يقومون بأعمال الدورية في المنطقة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عندما أوقفوا على ما يزعم كاو لينغ، زعيم القرية، وباي - تي، شقيق زوجته، بتهمة إبلاغ الثوار معلومات تساعد في نصب كمين للجنود. ويزعم أن الجنود قد حققوا مع كاو لينغ وباي - تي وضربوهما وعذبوهما وقتلوهما أخيرا بالرصاص.

٣٣٢- وأبلغت المقررة الخاصة بأن عددا من الحمالين كانوا قد قتلوا على أيدي جنود مجلس الدولة للسلم والديمقراطية في الفترة ما بين ٢ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، يذكر أن جنودا يقودهم الرائد تان لات قبضوا على سارنغ أو في قرية وان وا في أراضي ها وان. وعندما أصبح سارنغ أو منهكا بعد بضعة أيام بدون ما يكفي من الطعام والراحة، يذكر أن الجنود اتهموه بتحدي الأوامر العسكرية وضربوه وركلوه حتى الموت على الطريق عند مدخل قرية لونغ لورنغ في أراضي ناونغ تاو. ومن الحمالين الآخرين الذين يذكر أنهم قتلوا على أيدي جنود مجلس الدولة للسلم والديمقراطية في الفترة ذاتها لونغ سو لينغ، وساي خات نسي، وساي سارنغ أو، ولونغ ساي.

٣٣٣- وأبلغت المقررة الخاصة أيضا بأن مجموعة من النساء منهن نانغ لينغ سا كن يحملن الأرز من مزارعهن إلى القرية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عندما صادفن دورية مؤلفة من ٧٠ إلى ٨٠ جنديا من جنود مجلس الدولة

للسلم والديمقراطية يزعم أنهم كانوا بقيادة الرائد مينت سين. ويذكر أن مينت سين أخذ معه نانغ لانغ سا واغتصبها وقتلها بالرصاص. ويزعم أنه عندما كان هذا الرائد على وشك إطلاق النار على نانغ لانغ سا استرحمه ساي مو، أحد الحماليين المدنيين، ولكن مينت سين قتله أيضا بالرصاص على ما ذكر.

الملاحظات

٣٣٤- في أثناء الفترة قيد النظر، يذكر أن ما لا يقل عن ٥٣ شخصا قد قتلوا على أيدي جنود مجلس الدولة للسلم والتنمية. ويذكر أن ما لا يقل عن ٨ نساء قد اغتصبن وقتلن، كانت إحداهن حاملا في شهرها السابع. ويذكر أن معظم الضحايا قد عذبوا قبل قتلهم بالرصاص. ولم تتلق المقررة الخاصة أي رد من الحكومة على رسائلها.

نيبال

٣٣٥- أبلغت المقررة الخاصة بأن انتهاكات حقوق الإنسان قد زادت زيادة مثيرة بعد أن أطلقت الحكومة عملية في بضع مناطق في الغرب الأوسط والغرب والوسط في شهر أيار/مايو ١٩٩٨. وأدى تكثيف أعمال الشرطة إلى زيادة في التقارير عن الإعدام خارج نطاق القانون. وتلقت المقررة الخاصة أيضا تقارير تفيد بأن الشرطة تعمدت استهداف مدنيين يشتبه في أنهم من مؤيدي الحركة المسلحة وإعدامهم خارج نطاق القانون.

٣٣٦- وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، كتبت المقررة الخاصة إلى الحكومة تطلب دعوتها لزيارة نيبال. وكان رد الحكومة على الطلب إيجابيا، وتتطلع المقررة الخاصة إلى زيارة نيبال في أوائل عام ٢٠٠٠.

المعلومات المرسلة

٣٣٧- أحالت المقررة الخاصة رسالة إلى الحكومة بشأن انتهاك الحق في الحياة لسوك بهادور لاما. وذكر أن سوك بهادور لاما كان في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ في طريقه إلى بهيراهاوا مع سائق شاحنة، وشقيق صاحب الشاحنة، ورجل أعمال. ويذكر أنهم توقفوا لقضاء ليلة في دومكيباس جيانير، في مقاطعة نوابراسي. وأمضى ثلاثة منهم الليلة في الشاحنة، فيما ذهب رجل الأعمال إلى فندق. وترك مبلغ من المال يعود لأحدهم في موضع مقفل في الشاحنة طوال الليل. وفي الصباح التالي كانت الأموال مفقودة من موضعها. وتقدم رجل الأعمال بشكوى في مركز شرطة دومكيباس إليكا فأوقفت الشرطة سوك بهادور لاما والرجلين الآخرين. ويذكر أن الرجال الثلاثة نقلوا إلى مركز شرطة كواسوتي إليكا بعد ظهر يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ حيث أكدوا براءتهم وطلبوا إلى المفتش إيجاد الجاني. ويذكر أن المفتش اتهم عندئذ سوك بهادور لاما بسرقة الأموال. ووفقا للمعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة، نقل سوك بهادور لاما في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى مستشفى كالي غانداكي بعد إصابته بجروح في أسفل قدميه يقال إن سببها هو حروق وضرب. ويزعم أنه أصيب أيضا برضوض شديدة في جميع أجزاء جسده. ويذكر أن سوك بهادور لاما كان قد أدخل بعد ذلك إلى مستشفى بير. ووفقا للتقرير الطبي الصادر عن المستشفى، كان سوك بهادور

لأما قد أدخل إلى المستشفى وهو يعاني من آلام في البطن، ونزيف ورضوض في ساقيه وقدميه. ويذكر أنه توفي بعد مرور ١٢ ساعة على دخوله المستشفى.

المعلومات الواردة

٣٣٨- ردت الحكومة برسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على رسالة المقررة الخاصة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ووفقا للحكومة، فإن أهالي التبت يدخلون نيبال من الصين. وفي هذا الصدد، أحضرت الشرطة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ المجموعة المعنية إلى مركز إيلكا للشرطة المحلية الكائن في كاتاري. وفي أثناء التحقيق مع هذه المجموعة قامت بمهاجمة أفراد الشرطة بالسكاكين فاضطر رجال الشرطة إلى فتح النار دفاعا عن النفس.

٣٣٩- وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر قدمت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات بشأن وفاة سوك باهادور، في أثناء التحقيق الأولي جاء فيها أنه عندما تبين أنه كان قد تعرض لسوء المعاملة في أثناء احتجازه، أوقف بعض أفراد الشرطة عن العمل فوراً، بمن فيهم مفتش الشرطة المتورط في ذلك. وفي ١٦ آب/أغسطس شكلت لجنة تحقيق مؤلفة من ثلاثة أعضاء تتولى التنسيق فيها وزارة الشؤون الداخلية. ووفقاً للتقرير الذي قدمته اللجنة، بدأت إجراءات على مستوى دائرة الشرطة ضد أفراد الشرطة المتورطين في هذه المعاملة الجائرة. وقد قدمت مساعدة مالية إلى أسرة الفقيد باسم حكومة صاحب الجلالة.

نيكاراغوا

المعلومات المرسلة

٣٤٠- أحالت المقررة الخاصة إلى حكومة نيكاراغوا زعماً بانتهاك الحق في الحياة نيابة عن وليمير أنطونيو غونزاليس روخس الذي توفي على ما يذكر في سجن تيبيتابا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ بعد نقله إلى زنزانة تخضع لإجراءات أمنية مشددة وذلك رغم اعتراض طبيب السجن.

المعلومات الواردة

٣٤١- لم يرد أي رد من الحكومة حتى الآن.

باكستان

٣٤٢- تشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ إزاء استمرار ارتكاب الشرطة وأفراد الجماعات المسلحة، في أثناء الفترة قيد الاستعراض، لأعمال القتل وذلك على ما يزعم بدعم وحماية من الحكومة. وكان موظفو إنفاذ القانون، وقوات الأمن، والجوالون شبه العسكريين، ووكالات الاستخبارات، وأفراد الشرطة قد اتهموا جميعا بارتكاب فعل الإعدام خارج نطاق القانون. وتلاحظ المقررة الخاصة أن أعضاء في مجلس الشيوخ قد تلقوا في هذه السنة تهديدات علنية بالقتل بسبب معارضتهم لمشاريع قوانين متنوعة.

٣٤٣- ووردت أيضا مزاعم تتعلق بما يسمى "جرائم الشرف". ويزعم أن عددا متزايدا من الإعدامات خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو على نحو تعسفي قد نفذت في باكستان في الفترة قيد الاستعراض. ولا تزال المرأة في باكستان ضحية العنف الجنائي.

نداءات عاجلة

٣٤٤- في ١٢ كانون الثاني/يناير، بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة باكستان بعد إبلاغها بأحكام الإعدام التالية. فقد ذكر أن نحو ١٠ مدنيين قد حكم عليهم بالإعدام في محاكم عسكرية في كراتشي في شهر كانون الأول/ديسمبر في جرائم مختلفة، وينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيهم بعد صدور قرار عن المحكمة العليا في باكستان. وذكر كذلك أن رجلين قد أعدموا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على التوالي، وذلك بعد أيام من ادانتهم ورفض استئنافهما الحكم. وقد نفذ حكما الإعدام على ما يبدو رغم كون التماسات تطعن في دستورية المحاكم العسكرية التي أدانتهم لا تزال تنتظر البت فيها في المحكمة العليا للسند والمحكمة العليا لباكستان.

٣٤٥- ولاحظت المقررة الخاصة أن القرار الجمهوري الإجمالي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يسمح بإنشاء المحاكم العسكرية التي يؤذن لها بمحاكمة المدنيين المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة محددة في غضون ثلاثة أيام من اعتقالهم. وأضافت المقررة الخاصة أن المدانين ليس أمامهم على ما يبدو إلا ثلاثة أيام لاستئناف الأحكام الصادرة عليهم، وأنه يتعين تقديم هذا الاستئناف في محكمة عسكرية وليس في المحكمة العالية أو المحكمة العليا كما هي الحال في قضايا الأشخاص الذين يحاكمون في المحاكم العادية. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها لكون هذه الإجراءات التي يحاكم المدنيون بموجبها في محاكم عسكرية في مهلة زمنية محدودة وفرص محدودة لإعداد الدفاع واستئناف الأحكام الصادرة إجراءات لا تتشمل المعايير الدولية المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة النزيهة.

٣٤٦- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أبلغت المقررة الخاصة حكومة باكستان بأن فاتن غيلاني، وهي ناشطة أفغانية في مجال حقوق الإنسان وزوجها اسحق غيلاني قد تلقوا عددا من التهديدات بالقتل. وأبلغت أيضا بأن أشخاصا

يزعمون أنهم يمثلون طالبان قد أصدروا تهديدات لهما باعتبارهما من اثني عشر مواطنا أفغانيا يعيشون في باكستان يمكن أن يكونوا هدفا للاغتيال بسبب أنشطتهم المناهضة لطالبان على ما يزعم. وذكر أن الزوجين كانا قد تلقا عددا من التهديدات بالهاتف في منزلهما ولاحظا متابعتهم من قبل رجال مسلحين. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على اتخاذ خطوات إضافية لضمان سلامتهما.

٣٤٧- وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن أعضاء في مجلس الشيوخ ينتمون إلى أحزاب المعارضة كانوا قد تلقوا تهديدات علنية بالقتل من جماعة إسلامية بسبب معارضتهم لسن قانون التعديل الخامس عشر للدستور في جمهورية باكستان الإسلامية. ووفقا للتقارير الواردة، قام زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في قاعة المجلس بتوجيه انتباه الحكومة إلى هذا التهديد العلني. وذكر أن رئيس المجلس لم يستنكر هذه التهديدات فقام بعض الشيوخ عندئذ بمقاطعة أعمال المجلس. وفي اليوم التالي تكررت التهديدات العلنية على ما يذكر وبقوة أكبر. ويزعم أن هذه التهديدات تطلق بتحريض من الحكومة أو على الأقل بتساهل من جانبها.

المعلومات المرسلة

٣٤٨- في أثناء الفترة قيد النظر وجهت المقررة الخاصة إلى حكومة باكستان ١٦ ادعاء بانتهاك الحق في الحياة.

٣٤٩- ووفقا للتقارير، يزعم أن فتاة تدعى غزاله قد أشعلت فيها النار واحترقت حتى الموت في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وذلك على يد شقيقها على ما يذكر في كوهار اباد، في مقاطعة البنجاب لأن أسرتها اشتبهت بوجود علاقة غير شرعية لها بأحد الجيران. وذكر أن جثتها المحروقة والعارية ظلت متروكة في الشارع لمدة ساعتين.

٣٥٠- وزعم أن صاحب خاتون، وهي امرأة في الستين من عمرها، قد قتلت على يد شرطة ماتيري في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وذكر أن شرطة ماتيري اقتحمت منازل عديدة وضربت سكانها في أثناء البحث عن فار من وجه العدالة.

٣٥١- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، احتجز فيروز حسين على ما يزعم للاشتباه في تورطه في جريمة. وذكر أنه توفي في أثناء احتجازه في مركز شرطة باهارانا، وذلك جراء التعذيب على ما يزعم.

٣٥٢- وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، توفي عمران دانيش في مستشفى في كراتشي بعد احتجازه لدى الشرطة. ووفقا للتقارير، يزعم أن التعذيب أسفر عن تعطل كليتيه.

٣٥٣- وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، توفي عبدالله عمراني في المستشفى بعد تعرضه للتعذيب على ما يزعم في أثناء احتجاز لدى الشرطة. وكانت شرطة ضمرة قد ألقت القبض عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣٥٤- وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أفادت التقارير بأن افتخار أحمد توفي بعد أن تعرض للتعذيب على يد أحد رجال الشرطة. وذكر أن الشرطي خوشي محمد كان قد أوقفه على ما يزعم في منزله الكائن في جارانوالا في مقاطعة فيصل آباد. ووفقا للمعلومات التي وردت، كان رأس افتخار أحمد قد فصل عن جسده وألقي في بئر جافة بينما أُلقيت جثته في حقل.

٣٥٥- وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، توفي نزار حسين في أثناء احتجازه لدى الشرطة في سراي سيدو في مقاطعة خانيوال، وذلك على ما يزعم جراء التعذيب في سجن الشرطة.

٣٥٦- وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، توفي محمد نظير على ما يزعم في سجن الشرطة في بهيرة. وذكر أنه كان قد أوقف قبل وفاته بثلاثة أيام.

٣٥٧- وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، توفي جميل أحمد في المستشفى جراء سوء معاملته في أثناء احتجازه لدى الشرطة.

٣٥٨- وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، كان محمد نبي في السجن القضائي في سوابي. وذكر أن اخوته حصلوا على أمر بالإفراج عنه بكفالة ولكن الشرطة على ما يذكر رفضت قبول الأمر. ووفقا للمعلومات الواردة، قام شرطي بقتل محمد نبي.

٣٥٩- ووفقا للتقارير، قتل ثائر برنس في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ على يد الشرطة في لاهور. ووفقا للشرطة فإنه توفي في أثناء مواجهة مسلحة. غير أنه ذكر أن برنس قد أوقف وقتل بالرصاص في أثناء احتجازه لدى الشرطة.

٣٦٠- ووفقا للتقارير، توفي غول محمد على ما يزعم في أثناء احتجازه لدى الشرطة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ بعد أن تعرض للتعذيب على يد الشرطة. وذكر أن الشرطة المحلية في كراتشي قد ألقت القبض عليه في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٣٦١- ووفقا للتقارير، قتلت بالرصاص في آذار/مارس ١٩٩٩ فتاة متخلفة عقليا في السادسة عشرة من عمرها اسمها جميلة وذلك على ما يزعم بعد أن أبلغت أفرادا من قبيلتها بأنها اغتصبت. وقرر مجلس شيوخ القبيلة أنه يتعين قتلها. ووفقا للمعلومات الواردة، لم تتخذ السلطات أي إجراء ضد القاتل أو ضد الذين حرضوا على ارتكاب الجريمة.

٣٦٢- قتلت سامية سرور بالرصاص في مكتب محاميتها في لاهور في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويعتقد أن أمها كانت وراء قتلها. ووفقا للتقارير، قررت سامية سرور طلب الطلاق بعد ١٠ سنوات من العنف والإساءة المنزليين. واعتبر والداها هذا الإجراء عملا مشينا، وذكر أنهما حرصا على قتلها. وذكر أن الشرطة نادرا ما تقاضي القتلة في مثل هذه الظروف.

٣٦٣- وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ قتل بالرصاص المحامي إظهار الحق وزوجته شابانا حق، المحاضرة في كلية النساء المحلية، وذلك في منزلهما الكائن في حي نقشبندي في ملتان. ولم تتمكن الشرطة من اعتقال القتلة.

٣٦٤- ووفقا للتقارير، هاجم مسلحون وقتلوا بالرصاص في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ آزام شادره، الرائد المتقاعد من الجيش الباكستاني، وذلك في أثناء سفره في سيارة جيب في منطقة بهاليا في محافظة البنجاب.

المعلومات الواردة

٣٦٥- في رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩، أشارت الحكومة إلى النداء العاجل الذي أحالته المقررة الخاصة إلى الحكومة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن باكستان استضافت أكبر تجمع من اللاجئين في أي مكان في العالم منذ إخراجهم من أفغانستان قبل بضعة عقود. ووفقا للحكومة، فإن هذا الوجود الكبير للاجئين يشكل عبئا كبيرا ومسؤولية عظيمة في مجال الموارد البشرية والوطنية. وذكرت الحكومة أنها أصدرت تعليمات إلى السلطات المختصة لتوفير أمن إضافي للسيدة غيلاني وزوجها.

٣٦٦- وفي ما يتعلق بالنداء العاجل الذي أرسل في ١٢ كانون الثاني/يناير بشأن أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم العسكرية، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن هذه المحاكم أنشئت للاستجابة إلى الحالة الاستثنائية التي أوجدها إرهابيون في كراتشي وغيرها من أجزاء البلاد المتأثرة بالارهاب. وقد طعن في إنشاء هذه المحاكم لدى المحكمة العليا التي أعلنت أنها محاكم غير دستورية ورفضت الأحكام الصادرة عنها.

بيرو

النداءات العاجلة

٣٦٧- بعثت المقررة الخاصة ندائين عاجلين إلى الحكومة في الفترة قيد الاستعراض. وفي ١٦ نيسان/أبريل، كتبت المقررة الخاصة إلى الحكومة تعرب عن قلقها إزاء ما تفيدته التقارير بأن لولا فلوريس، عضو لجنة حقوق الإنسان في مويوبامبا، وزوجها استيبان ريوس يتلقيان تهديدات بالقتل. وفي ١٣ آذار/مارس اقترب رجلان يرتديان بلاكلافا من استيبان ريوس وسألاه عن عمل زوجته في مجال حقوق الإنسان وضرباه على رأسه بعضا. وعندما حاول الدفاع عن نفسه أطلقوا النار عليه مرتين.

٣٦٨- وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا مع المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في حرية الرأي والتعبير بشأن التهديد بالقتل الذي تلقاه خوان سوسا سيكلين، وهو مراسل صحفي وإذاعي تلقى على ما يزعم مكالمات هاتفية تحذره من عدم التوقف عن انتقاد جهاز المخابرات الوطني.

المعلومات الواردة

٣٦٩- في ٢١ كانون الثاني/يناير و ١٠ حزيران/يونيه على التوالي أحالت حكومة بيرو إلى المقررة الخاصة قائمة بأناس اتهموا بموجب قانون مكافحة الإرهاب وأفرج عنهم بعد منحهم الرحمة. والأشخاص التالية أسماؤهم منحوا الرحمة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩: خوان آجيل ريفادينييرا ألفارادو، وماريا إيزابيل راميريز ليديزما، ولينو باندورو ريخيفو، وإسيدرو لانديو بالومينو، وخفيير فيسنت ألكرون أغويري، وخوزيه لويس غوتيريز فيفانكو، وألفريدو فيديل كوسيبي دي لا كروز، وتيوفيلو روميرو دازا، وخوزيه لويس لونسكو غوتيريز، وسيزار أغوستو سيرانكوي سانشيز.

الفلبين

٣٧٠- بعثت المقررة الخاصة في أثناء الفترة قيد الاستعراض إلى الحكومة سبعة نداءات عاجلة بشأن بضعة أشخاص يواجهون التنفيذ الوشيك لحكم الإعدام وبشأن زعم بانتهاك الحق في الحياة.

٣٧١- في ما يتعلق بقضايا حكم الإعدام، أصدرت المقررة الخاصة بيانا صحفيا في ٢٣ آب/أغسطس ترحب فيه بقرار الحكومة تعليق تنفيذ أحكام الإعدام وتوسيع عضوية لجنة تستعرض أحكام الإعدام. فقد حكم بالإعدام على نحو ٢٠٠ ١ شخص بموجب قانون أعاد عام ١٩٩٤ فرض عقوبة الإعدام في حالة الجرائم "البشعة". وقد نفذ أول إعدام في الفلبين منذ ٢٣ سنة في شباط/فبراير، وأعدم أربعة أشخاص آخرين حتى إعلان تعليق تنفيذ أحكام الإعدام في آب/أغسطس.

النداءات العاجلة

٣٧٢- بعثت المقررة الخاصة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ نداء عاجلا نيابة عن ليو إتشيجاري. ولاحظت المقررة الخاصة أن المحكمة العليا قد رفعت قرار وقف تنفيذ حكم الإعدام في السيد إتشيجاري في أعقاب صدور قرار الكونغرس في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بعدم مناقشة مسألة عقوبة الإعدام في ذلك الحين. وأبلغت أيضا بأن المحامين الذين يمثلون السيد إتشيجاري هم في صدد تقديم طلب إلى المحكمة العليا لإعادة النظر في قرارها. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على إعادة النظر في الدعوى، ووجهت انتباه الحكومة إلى قرار لجنة حقوق الإنسان الذي دعت فيه اللجنة جميع الدول التي لا تزال تقي على عقوبة الإعدام إلى القيام تدريجيا بالحد من عدد الجرائم التي قد تخضع لعقوبة الإعدام، وأن تفرض وقفا لتنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاما.

وإذ تسلم المقررة الخاصة بخطورة التهم الموجهة ضد السيد إتشيجاري ولا تقصد التوصل إلى أي استنتاج بشأن وقائع القضية، فإنها تشير إلى أن إعدام السيد إتشيجاري من شأنه أن يكون الأول في الفلبين منذ ٢٣ عاماً والأول منذ إعادة فرض عقوبة الإعدام في عام ١٩٩٣. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن إعدامه إذا ما نفذ أن يجعل الفلبين البلد الأول في العالم في استئناف تنفيذ أحكام الإعدام بعد الأخذ بعقوبة الإعدام من جديد.

٣٧٣- وفي ٢٥ آذار/مارس، بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلاً نيابة عن دانتي بيانديونغ، وخيسوس مورالوس، وآرتشي بولان الذين حكم عليهم بالإعدام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في قضية قتل شرطي في أثناء محاولتهم السرقة في مانيل. وقد أبلغت المقررة الخاصة في شباط/فبراير ١٩٩٧ بأن المحكمة العليا قد ثبتت أحكام الإعدام الصادر عليهم، وأن محكمة دنيا قد أمرت بتنفيذ تلك الأحكام في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأن المتهمين الثلاثة جميعهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب في أثناء تحقيق الشرطة معهم وذلك بهدف استخلاص اعترافات منهم. وذكر أن المتهمين قد شهدوا في أثناء محاكمتهم بأنهم تعرضوا للتعذيب، ولكن القاضي صاحب الحكم في قضيتهم لم يأت على ذكر هذه الشهادات إلا بشكل عابر عند إصداره أحكام الإعدام. وزعم كذلك أن المحكمة العليا لم تورد أية إشارة إلى التعذيب المزعم عند إعادة نظرها في الأحكام الصادرة. ودعت المقررة الخاصة الحكومة إلى المبادرة إلى بدء تحقيقات فورية ونزيهة في هذه المزاعم، وإصدار أمر بوقف تنفيذ أحكام الإعدام في انتظار نتيجة هذه التحقيقات.

٣٧٤- وبعثت المقررة الخاصة بضعة نداءات عاجلة بشأن حكم الإعدام الصادر على بابلييتو أندان. وفي ٢٧ أيار/مايو، بعثت المقررة الخاصة، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب النداء العاجل الأول بشأن هذه القضية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلاً بعد أن بلغها أنه من المقرر تنفيذ حكم الإعدام في بابلييتو أندان في أي وقت حال انتهاء مفعول قرار وقف تنفيذ حكم الإعدام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وذلك بعد رفض الرئيس طلب الرحمة الموجه إليه من المحكوم عليه. ووفقاً للتقارير، صدر حكم الإعدام على بابلييتو أندان لارتكابه جريمة اغتصاب وقتل في آب/أغسطس ١٩٩٤. وعلى ما يذكر، شهد في أثناء محاكمته بأنه كان قد تعرض للتعذيب في أثناء التحقيق معه لإجباره على الاعتراف بارتكاب الجريمة. وحثت المقررتان الخاصتان الحكومة على فتح تحقيق فوري ونزيه في هذه المزاعم بمقتضى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تعتبر الفلبين طرفاً من أطرافها.

٣٧٥- وفي ١٢ آب/أغسطس بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلاً بشأن جوري أندال، وريكاردو أندال، وأدوين مندوزا الذين أدينوا في عام ١٩٩٤ بجريمة اغتصاب وقتل معلمة في الثانية والعشرين من عمرها، وكان من المقرر تنفيذ حكم الإعدام في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ عند انتهاء فترة الإرجاء البالغة ٦٠ يوماً والممنوحة من الرئيس أسترادا. ووفقاً للمعلومات الواردة، كان إرجاء التنفيذ قد منح بهدف إجراء اختبارات دنا (DNA) التي طلبها محامو فريق المساعدة القانونية المجانية لتحديد ما إذا كان هؤلاء الرجال مذنبين أو أبرياء. ويذكر أن علماء الطب الشرعي في مكتب التحقيق الوطني وفي معهد بحوث العلوم الطبيعية في جامعة الفلبين الذين كان من المقرر أن يجروا هذه

الفحوص قدموا تقريرهم إلى السلطات. غير أن التقرير لم يتح للمحامين الذين يمثلون الرجال الثلاثة. وأبلغت المقررة الخاصة أيضا بأن عينات دنا لم تؤخذ بعد من الرجال المدانين كي يمكن إجراء مقارنة بين نتائج الفحوص.

٣٧٦- وفي ١٧ آب/أغسطس وجهت المقررة الخاصة انتباه الحكومة بصفة عاجلة إلى المعلومات التي تلقتها بشأن روميو غالو الذي يذكر أنه أدين وحكم عليه بالإعدام في جريمة اغتصاب ابنته البالغة ١٣ سنة من عمرها في عام ١٩٩٤. وكان من المقرر تنفيذ حكم الإعدام الصادر على روميو غالو في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩. وذكر أن المحامين من فريق المساعدة القانونية المجانية قد قدموا التماسا إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر وقف مؤقت للتنفيذ بغية تأخير تنفيذ الإعدام وذلك بالاستناد إلى غياب رئيس جمهورية الفلبين في ذلك الوقت فلم يكن بالتالي على ما يزعم موجودا لتلقي نداءات أو لمنح الرحمة.

٣٧٧- وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا بالنيابة عن جوزفينا أسباراس التي يذكر أنها أدين وحكم عليها بالإعدام بتهمة الاتجار في المخدرات رغم غيابها عن قاعة المحكمة.

المعلومات المرسلّة

٣٧٨- أحالت المقررة الخاصة ادعاء بالنيابة عن هيرميلا فالكاتان. فقد ذكر أن ثلاثة رجال مسلحين يرتدون زيا عسكريا وسبعة رجال آخرين يرتدون بزات، بينهم ثلاثة كانت وجوههم مغطاة، وصلوا في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى منزل هيرميلا فالكاتان وطلبوا إليه وإلى ابنه تسليم أسلحتهم النارية. وذكر أنهما نفا حيازتهما لأسلحة نارية. ويزعم أن جنديا قام في تلك اللحظة بضرب هيرميلا فالكاتان من الخلف ثم أطلق النار من بندقيته الآلية في ظهره. ويذكر أن هيرميلا فالكاتان قد توفي في وقت لاحق في مركز زامبونغا الطبي.

المعلومات الواردة

٣٧٩- في رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بقضية ليو أنتشيغاري. وفي ما يتعلق بالمخالفات المزعومة وعدم أهلية الدفاع، أكدت الحكومة أن ليو أنتشيغاري قد تلقى مساعدة من محامين مؤهلين يعملون في فريق المساعدة القانونية المجانية وذلك منذ بداية الإجراءات. وقد صدر حكم الإعدام أولا عن المحكمة الدنيا وهي المحكمة الإقليمية في مدينة كويزون. وبموجب قانون الفلبين، فإن أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الدنيا تخضع تلقائيا لإعادة نظر من المحكمة العليا التي تخضع القضية لدراسة شاملة ومحايدة. وقد استغرقت إعادة النظر في هذه القضية في المحكمة العليا قرابة ثلاث سنوات ثبتت بعدها الحكم الصادر. وإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة العليا لم تعد النظر في القضية ذاتها فحسب بل أعادت النظر أيضا في دستورية قانون الإعدام وطريقة تنفيذه.

٣٨٠- وفي رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير، أشارت الحكومة إلى نداء عاجل مشترك أحيل إليها من المقررة الخاصة ومن المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين بشأن التهديد بالقتل الذي تلقاه المحامي خوسيه مانويل ديوكنو. وذكرت الحكومة أنه لم يرد حتى حينه إلى سلطات الشرطة أي تقرير رسمي أو شكوى رسمية مما يزعم من تهديدات بالقتل. وفي حالة عدم وجود شكوى من هذا النوع، لا يمكن لسلطات الشرطة أن تجري تحقيقاً مجدياً. ومع ذلك، بادرت لجنة حقوق الإنسان الفلبينية إلى النظر في القضية وأبلغها خوسيه مانويل ديوكنو بأن الحكومة عرضت عليه مرافقين أمنيين ولكنه رفض العرض لأنه شعر بأمن أفضل بدونهم.

الملاحظات

٣٨١- تشعر المقررة الخاصة بالقلق لأنه رغم الاتجاه الدولي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، استأنفت الفلبين أحكام الإعدام في أثناء الفترة قيد الاستعراض. وتأسف المقررة الخاصة لأن الخطوة التي اتخذها الرئيس أسترادا في آب/أغسطس لم تليها نهاية دائمة للإعدام في البلد.

جمهورية كوريا

المعلومات الواردة

٣٨٢- تلقت المقررة الخاصة رسالة من الحكومة بشأن قضية بونغ - هاي بي الذي توفي على ما يذكر في أثناء الاحتجاز في يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ووفقاً للحكومة، كان بونغ - هاي بي في أثناء توقيفه شخصاً مضطرباً نفسياً وفي حالة صحية هشة. وأكدت أن تقرير الطبيب الشرعي عن تشريح الجثة أثبت أن سبب الوفاة هو إصابته بسكتة قلبية مفاجئة ولكنه نفى حدوث نزيف داخلي؛ وعلى العكس من ذلك، توجد أدلة على نزيف في الطبقة الجلدية جراء جروح خارجية ربما أنزلها بنفسه. ولا توجد أدلة تؤيد المزاعم القائلة بأنه كان قد تعرض للضرب أو سوء المعاملة على يد السجناء الآخرين أو حراس السجن. وبعد سلسلة من التحقيقات، لا سيما من قبل مكتب المدعي العام، تبين عدم وجود مبرر للقول بانتهاك حقه في الحياة.

الاتحاد الروسي

٣٨٣- بعثت المقررة الخاصة إلى الحكومة نداء عاجلاً بشأن الحالة في الشيشان، وادعاء بوقوع انتهاك للحق في الحياة.

٣٨٤- وأصدرت المقررة الخاصة بياناً صحفياً في كانون الأول/ديسمبر بشأن الحالة في الشيشان. وأعربت فيه عن قلقها الشديد إزاء الإنذار النهائي الذي وجهته سلطات الاتحاد الروسي إلى شعب غروزني لمغادرة المدينة بحلول ١١ كانون الأول/ديسمبر أو مواجهة هجمات مكثفة. وإذ لاحظت أن الطائرات الروسية قد ألقت منشورات فوق غروزني

تبلغ فيها المدنيين بوجود ممر إنساني للخروج من المدينة، قالت المقررة الخاصة إنها تدرك أن المحاولات السابقة لإنذار السكان المدنيين سلفا بالهجمات الوشيكة أو بوجود طرق آمنة للخروج لم تكن محاولات فعالة.

نداءات عاجلة

٣٨٥- في ٧ كانون الأول/ديسمبر بعثت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن حالة المدنيين في غروزني. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على بذل كل جهد لضمان تنبيه السكان المدنيين إلى وجود ممرات آمنة تؤدي إلى خارج غروزني، وكذلك لحماية وضمان أمن هذه الطرق لإتاحة الفرصة للمدنيين للمغادرة بأمان. وحثت الحكومة على وقف جميع الهجمات على غروزني فوراً لتمكين الناس من الوصول إلى هذه الممرات الآمنة.

المعلومات المرسلة

٣٨٦- وفقا للمعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة، وجدت لاريسا يودينا، وهي صحفية ومحرة في صحيفة سوفيتسكايا كالميكيا، مينة بالقرب من مدينة أليستا ووجدت كسور في الجمجمة وطعنات عديدة. وذكر أنها كانت قد أُنذرت مرارا بالتوقف عن انتقاد أنشطة السياسيين الذين اتهمتهم بالفساد في كتاباتها.

الملاحظات

٣٨٧- رحبت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير إلى اللجنة بقرار الاتحاد الروسي إلغاء عقوبة الإعدام بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٩، وذلك بموجب التزامات هذا البلد كعضو في مجلس أوروبا. فقد أصبح الاتحاد الروسي عضوا في مجلس أوروبا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وأبلغت المقررة الخاصة في ٣ حزيران/يونيه بأن رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسين، قد قام، بناء على توصية من رئيس اللجنة الرئاسية للرحمة أناتولي بريستافكين، بتخفيف جميع أحكام الإعدام البالغ عددها ٧١٦ حكما والمعرضة على اللجنة. وبعد صدور قرار من المحكمة الدستورية في شباط/فبراير، لم يعد ممكنا فرض مزيد من أحكام الإعدام قبل استيفاء الشرط الدستوري بإجراء محاكمة في محكمة من المحلفين في قضايا جرائم الإعدام في جميع مناطق الاتحاد البالغ مجموعها ٨٩ منطقة. ورحبت المقررة الخاصة بهذا القرار وحثت الحكومة على إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاما من القانون الجنائي.

رواندا

٣٨٨- أحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة ادعاء بانتهاك الحق في الحياة. ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة عن مذابح اللاجئين والمدنيين في بعض أجزاء البلد. وتأسف المقررة الخاصة للنقص في المعلومات الواردة من الحكومة عن المزاعم الماضية بشأن انتهاكات الحق في الحياة. ولم تتلق أية رسائل من حكومة رواندا في السنوات الثلاث الماضية.

٣٨٩- ووفقا لمعلومات تلقتها المقررة الخاصة في ٦ آب/أغسطس، فإن مجموعة من الناس قبضت على أبيفاني وسوزان أويتاكيه فيما كانتا تحاولان استعادة منزليهما اللذين كانا مسكونين في ذلك الوقت على ما يزعم. ووفقا للمصدر، تعرضت المرأتان للضرب، وخاصة أبيفاني التي ضربت ضربا مبرحا على ما يذكر، ونقلت المرأتان إلى مكتب القطاع (مكتب الحكومة المحلية) في نياميرامبو. وتدخل مستشار القطاع (مسؤول الحكومة المحلية) لحماية المرأتين واتصل بالشرطة. ثم ذهبت المجموعة التي ضمت على ما يزعم مسؤولا في الشرطة وموظفا مدنيا مسؤولا عن الأمن المحلي إلى مكاني عمل فليسين غاسانا وبليز بارانكوريهو وقبضوا على الرجلين اللذين نقلوا على ما يذكر إلى مكتب القطاع في نياميرامبو، حيث كانت تحتجز الزوجتان أيضا. وتعرض فليسين غاسانا على ما يذكر للضرب في الطريق وشوهد وهو يعرج؛ وضرب بليز بارانكوريهو في أثناء احتجازه. وتوفي فليسين غاسانا في مستشفى كيغالي جراء الوحشية التي تعرض لها في مكتب الحكومة المحلية على ما يزعم. ونظرا إلى المزاعم المذكورة آنفا، أعرب عن مخاوف على حياة أبيفاني وسوزان أويتاكيه وبليز بارانكوريهو وسلامتهما البدنية.

المملكة العربية السعودية

٣٩٠- تشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ لكون ما يزيد على ١٠٠ شخص قد أعدموا في البلد. وتلاحظ المقررة الخاصة أن تطبيق عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية يتناقض تناقضا مباشرا والاتجاهات العالمية إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وينبغي للمملكة العربية السعودية أن تتخذ خطوات فورية لكبح هذا القتل المنهجي على يد الدولة. وقد أبلغت المقررة الخاصة بأن معظم المتهمين لا يعطون الحق في الدفاع عن أنفسهم أو لا تتاح لهم فرصة لاستئناف الأحكام الصادرة عليهم.

٣٩١- وأحالت المقررة الخاصة ادعاءين إلى الحكومة في أثناء الفترة قيد الاستعراض وذلك نيابة عن الأشخاص التاليين.

المعلومات المرسلة

٣٩٢- أبلغت المقررة الخاصة بأن محمد الحايك قد توفي في أثناء احتجازه في مقر المباحث العامة في الدمام في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكان قد اعتقل على ما يذكر في عام ١٩٩٦.

٣٩٣- وأبلغت المقررة الخاصة في شباط/فبراير ١٩٩٩ بأن أحمد بن أحمد المبلبل كان قد توفي على ما يذكر في أثناء احتجازه لدى أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويذكر أنه كان قد أوقف في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في قريته على أيدي أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونقل إلى مكان مجهول. ووفقا للتقارير، طلب أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أقاربه أن يأخذوا جثته من مركز الاحتجاز.

المعلومات الواردة

٣٩٤- لم يرد أي رد من الحكومة حتى الآن.

السنغال

٣٩٥- أعربت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير إلى اللجنة عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في منطقة كازمانس وإزاء النزاع بين قوات الأمن السنغالية وحركة القوات الديمقراطية لكازمانس (E/CN.4/1999/39/Add.1، الفقرة ٣١٤).

المعلومات الواردة

٣٩٦- في رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو، أحالت الحكومة إلى المقررة الخاصة آراءها بشأن الإعدام التعسفي المزعوم لألفونس دياتا وساراني باديان، هذا الإعدام الذي نفذته على ما يذكر قوات عسكرية في منطقة كازمانس. ووفقا للحكومة، وردت هذه المزاعم من مصادر غير موثوقة. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن رسالتها كانت قد أحييت فوراً إلى اللجنة الوزارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي توصلت بعد إجراء تحقيق إلى عدم صحة هذه المزاعم. ووفقا للحكومة، فإن الإعدام خارج نطاق القانون كان قد ارتكب على يد أفراد ينتمون إلى حركة القوات الديمقراطية لكازمانس. وأكدت الحكومة أن القوات المسلحة تتلقى تثقيفا دقيقا في مجال حقوق الإنسان.

الملاحظات

٣٩٧- ترحب المقررة الخاصة بالمعلومات التي وردت عن التثقيف المتعلق بمسائل حقوق الإنسان الذي تتلقاه القوات المسلحة في السنغال، وتحث الحكومة على مواصلة هذه الجهود.

سيراليون

الرسائل الموجهة

٣٩٨- أحالت المقررة الخاصة إدعاء بانتهاك الحق في الحياة إلى حكومة سيراليون بعد أن أبلغت بأن ٢٤ جنديا أعدموا على أيدي فريق إعدام يدعى أنه تحت إمرة فريق مراقبة إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الملاحظات

٣٩٩- تأسف المقررة الخاصة لعدم رد الحكومة على رسائلها حتى وضع هذا التقرير في صيغته النهائية.

جنوب أفريقيا

النداءات العاجلة

٤٠٠- أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين إلى الحكومة أثناء الفترة قيد الاستعراض. وفي ٣١ آذار/مارس أبلغ المقرران الخاصان كلاهما بأن المحامية جيني وايلد تعرضت لتهديدات بالموت إثر حادث جد عشية السابع من آذار/مارس عندما عمد مسلحون إلى تطويق منزلها في دوربان. ويعرب المقرران الخاصان عن قلقهما إزاء أمن جيني وايلد.

الملاحظات

٤٠١- تأسف المقررة الخاصة لعدم رد الحكومة على رسالتها.

سري لانكا

٤٠٢- أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا و٩ رسائل إلى الحكومة تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة للأشخاص التالية أسماؤهم.

النداء العاجل

٤٠٣- أحالت المقررة الخاصة في ١٥ حزيران/يونيه إلى الحكومة نداء عاجلا بعد أن أبلغت بأن وكيل العريف السابق السري لانكي المسمى سوماراتن راجابكسي وأسرتته تلقوا تهديدات بالموت في شكل رسائل موجهة إلى زوجة السيد راجابكسي. ودعي السيد راجابكسي من طرف قاض مكلف بعملية استخراج جثث من القبر للتحقق من سبب الوفاة في منطقة شيماني بجفنا وذلك ليدل على المواقع المدعى أنها استخدمت كقبور جماعية. وتم الإبلاغ أيضا بأن هناك نواحي قلق على سلامة أربعة أفراد من دوائر الأمن محتجزين حاليا في سجن كولومبو وأسرههم بعد أن أيدوا فيما يدعى الشواهد التي قدمها السيد راجابكسي المتعلقة بالقبور. واستفيد أن السيد راجابكسي محتجز في سجن بوغمبير، في كاندي في انتظار نتيجة الطعن في الحكم بالإعدام الذي أصدرته المحكمة العليا في كولومبو في تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد أدانت المحكمة الرجال الخمسة باغتصاب واختطاف وقتل البنت البالغة من العمر ١٨ سنة المسماة كريشانتي كوماراسامي وقتل أمها وأخيها الأصغر وجارها في عام ١٩٩٦. واستفيد أن السيد راجابكسي أبلغ

المحكمة أثناء المحاكمة بأن مئات الجثث الأخرى دفنت في نفس الموقع الذي دفن فيه الأشخاص الآنف ذكرهم. وبالنظر إلى هذه الاتهامات ناشدت المقررة الخاصة الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين أمن وسلامة الأشخاص الآنف ذكرهم.

الرسائل الموجهة

٤٠٤ - أحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة رسائل تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم.

٤٠٥ - اعتقل سانشيفام سانيفان من قبل الشرطة في بانديروبو، بمقاطعة أمباراي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. واستفيد أن أقاربه عندما زاروه في مركز شرطة كالموناي يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لاحظوا أنه عاجز عن رفع ذراعيه وأنه يجد صعوبة في الابتلاع. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر أبلغت الشرطة أقاربه أنه توفي في مواجهة مسلحة مع فرقة نمور تحرير تميل لإيلام عندما كانت الشرطة تقتاده إلى أمباراي.

٤٠٦ - استفيد أن سانثيني سانغاراسا وأخته بافاني سانغاراسا قتلا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في قرية موريبو في مولاييفو عندما دمر مسكنهما في غارة جوية يدعى أن قاذفات القنابل التابعة للقوات الجوية السريلانكية قامت بها. كما توفي شابان إثنان يدعيان موهانثان وجيغان في هذا الحادث إلى جانب خمسة أشخاص آخرين أصيبوا بجراح.

٤٠٧ - وقتل سيفيثي جوزيف، وموهانراج كافيثا وناغندران يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في كودايكاتياكولام في كيلينوشي في غارة جوية يدعى أن قاذفات القنابل التابعة للقوات الجوية السريلانكية قامت بها. كما أصيب عشرة مدنيين آخرين بجراح في هذا الحادث ونقلوا إلى المستشفيات في مالافي وأكارايانكولام.

٤٠٨ - واستفيد أن فيلوبيلاي سيلاتوراي وفيسوفالانغام يوغاناني ويوغاشندران ماليكادي في وكالاناثان ثانوشا وراسالانغام سوثا وسيفا قتلوا يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في قرية صيادي الأسماك الواقعة في مالاثانيثودوفا - شينديكولام شرقي فايامارادشي نتيجة لغارة جوية يدعى أن الطائرات النفاثة كفير التابعة للقوات الجوية السريلانكية قد شنتها. وقيل إن أشخاصا آخرين أصيبوا بجراح في هذا الحادث.

٤٠٩ - وقتل سامباسيفام أروشديلفان وراسو لاتشومي يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بفاني نتيجة لغارة جوية شنتها مقاتلات كفير التابعة للقوات الجوية السريلانكية.

٤١٠ - وتفيد التقارير أن موهونثان بالشاندرون قتل يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بقرية موريبو في مولاييفو إثر غارة جوية شنتها قاذفات القنابل كفير التابعة للقوات الجوية السريلانكية.

٤١١- وقيل إن غونسواري موثي قتل يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بقرية موريبو في مولائيتفو إثر غارة جوية يدعى أن قاذفات القنابل كفير التابعة للقوات الجوية السريلانكية قد شنتها.

٤١٢- وقيل إن أرولسيفيني رامالغام قتل يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في كوكافيل إثر غارة جوية يدعى أن قاذفات القنابل كفير التابعة للقوات الجوية السريلانكية قد شنتها. وكان في طريقه إلى مالا في لبعض الأعمال عندما استهدف للغارة الجوية المدعاة.

٤١٣- ويدعى أن أنورا سامبات أقتيد إلى مركز شرطة موراتوا يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر لكي يدلي ببيان. وقيل إن أخاه زاره في اليوم نفسه وقال له أنورا سامبات إنه يلقي معاملة سيئة من قبل الشرطة. وفي اليوم التالي ادعى أن أنورا سامبات قد اختفى من مركز الشرطة وقام الضابط المسؤول في وقت لاحق بإبلاغ أسرة أنورا سامبات أنه توفي وقدم لها معلومات دقيقة عن المكان الذي توجد فيه جثته وقد عثرت الأسرة على الجثة في مستشفى كالوبوفيل.

الملاحظات

٤١٤- تأسف المقررة الخاصة لعدم رد الحكومة على رسائلها.

السودان

٤١٥- أحالت المقررة الخاصة نداءين عاجلين وادعاءين بانتهاك الحق في الحياة إلى حكومة السودان أثناء الفترة قيد الاستعراض.

النداءات العاجلة

٤١٦- في ٢٨ نيسان/أبريل قامت المقررة الخاصة بالاشتراك مع الرئيس-المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بإحالة نداء عاجل إلى حكومة السودان يتعلق بـ ٢٦ شخصا كانوا محتجزين في ظروف غامضة. واستفيد أنهم اعتقلوا في إطار عمليات تفجير قنابل في منشآت مدنية عديدة تقع بالقرب من الخرطوم وحدثت هذه التفجيرات في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويفيد المصدر أن هؤلاء الأشخاص وضعوا رهن الحبس الانفرادي منذ اعتقالهم في مرفق عسكري للاحتجاز بالقرب من الخرطوم. ويقال إنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب أثناء استنطاقهم. وناشدت المقررة الخاصة الحكومة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتأمين حماية حقهم في السلامة البدنية والنفسية.

٤١٧- وفي ١٠ حزيران/يونيه قامت المقررة الخاصة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بتوجيه نداء عاجل يتعلق بآدم عبد الرحمن حسين ومحمد عيسى تياتو ومحمد حامد أحمد وفاضل آدم عبد الرحمن وعبد الله ربيع فاضل وصديق سليمان أباكار ومحمد إبراهيم عبد الله ومحمد أباكار شوغافيت وعلي عبد الرحمن ادريس الذين حكم عليهم فيما قيل بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبالإعدام شنقا ثم صلبهم ليشهد الجمهور جثثهم. وقيل إن الحكم يتفق مع قانون العقوبات المعمول به في السودان استنادا إلى تفسير الحكومة للشريعة. وأفادت التقارير بأن هؤلاء الأشخاص محكوم عليهم في عملية سطو على مصرف ويدعى أنهم حرموا أثناء احتجازهم من الغذاء والنوم وفرضت عليهم تمارين مجهدة أثناء الحر وسكب عليهم في الشتاء الماء البارد. وناشد المقرر الخاص الحكومة استيضاح هذه الظروف بغية تأمين حق المحتجزين وحماية حقهم في الحياة.

الرسائل الموجهة

٤١٨- أبلغت المقررة الخاصة بأن محمد عبد السلام بابيكر وهو طالب في جامعة الخرطوم قد اعتقل رفقة زميلين من زملائه أثناء مظاهرة طلابية نظمت في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨. وعلى حين أن الطالبين الآخرين أفرج عنهما، في ما استفيد، في اليوم التالي، بقي محمد عبد السلام بابيكر رهن الاحتجاز. وأعلن رسميا عن وفاته في الساعة الواحدة صباحا وقيل إن تشريحا للجثة جرى وبين أن محمد عبد السلام بابيكر توفي من جراء نزيف دموي في الدماغ حدث نتيجة للضرب المتكرر على رأسه بأدوات حادة.

٤١٩- وأبلغت المقررة الخاصة بأن اسماعيل ايدام إبراهيم عبدو، وأحمد تيا، ومايلاك شول بيلكواي وجون غاتكوي قد احتجزوا في شباط/فبراير ١٩٩٩ عندما تاهوا في إقليم يسيطر عليه جيش التحرير الشعبي للسودان على مقربة من حقول النفط الجنوبية التي تستغلها الحكومة والشركات الصينية والمالية والكندية. ووفقا للتقارير الواردة أعلن جيش التحرير الشعبي للسودان أن أربعتهم قتلوا يوم ٣١ آذار/مارس أثناء الطلق الناري الذي تبودل أثناء محاولة فاشلة للانقاذ قامت بها القوات الحكومية.

الرسائل الواردة

٤٢٠- بموجب رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجهته المقررة الخاصة بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل والمتعلق بالأب لينو سيببت والأب هيلاري بوما اللذين احتجزا واتهما بعمليات التفجير التي وقعت في الخرطوم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واستهدفت منشآت مدنية حيوية تشمل محطات توليد الطاقة الكهربائية ومسرحا من المسارح. وكشفت الشهادات المقدمة بأن الشخصين كليهما كانا قد أشرفا على المؤامرة ومولاها ولذلك وجهت إليهما التهمة بموجب المادتين ٥٠ و ٥١ من القانون الجنائي لعام ١٩٩١ وجرت محاكمتهم من قبل محكمة عسكرية بموجب قانون القوات المسلحة لعام ١٩٨٦. ومن ثم اعتقلوا وفقا لهذا القانون. وقد عومل المشتبه فيهما معاملة تتفق مع القانون الذي يضمن الحق في السلامة الجسدية وفي عدم الخضوع لأي شكل من أشكال

المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وأبلغت الحكومة أن سبيل الوصول إلى محام من اختيارهما قد أُتيح لهما وأنهما تلقيا القدر الملائم من الرعاية الطبية.

طاجيكستان

٤٢١- أحوالت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة يتعلق بأسد الله البافيتش شوماتوف وهو عقيد شرطة سابقا كان وقت تعرضه للاحتجاز (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) نائبا أول في وزارة الداخلية في دوشامبي. وتفيد المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة أنه أُدين وحكم عليه بالإعدام في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ "لقيامه بتنظيم مجموعة إجرامية بهدف نقل وبيع المخدرات". واستفيد أن الطعن في حكم الإعدام الصادر بحقه قد قوبل بالرفض في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ من قبل المحكمة العليا. وادعي أن محاكمته لم تتسم بالإنصاف ويفيد المصدر أن الأدلة المقدمة لإدانته لم تكن كافية وأن الشواهد التي كانت ستثبت براءته لم ينظر فيها وأن القضاة والشهود تعرضوا للتخويف.

الملاحظات

٤٢٢- تأسف المقرر الخاصة لعدم تلقيها أي رد على رسالتها.

تايلند

الرسائل

٤٢٣- أبلغت المقررة الخاصة بأن يو وين توي وهو بحار من بام، بولاية كارين في ميانمار قد تعرض، في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، فيما يدعى للضرب حتى الموت على أيدي الشرطة التايلندية. وقيل إن يو وين توي كان في غرفته مع بعض أصدقائه من العمال المهاجرين من ميانمار، عندما وصل إلى الحي مسؤولون من الشرطة المحلية. وخوفا من أن يعتقلهم أولئك المسؤولون لكونهم هاجرا بصورة غير شرعية فقد هربوا. ويفيد شاهد بأن شرطيا تعقب يو وين توي وضربه حتى الموت. وبعد ذلك ادعى أن الشرطة ألقت بجثته في جدول وادعت أنه غرق. وقال شاهد آخر رأى جثته في محفظ الجثث في المستشفى إن آثار القطع والكسر كانت بادية على الجثة.

٤٢٤- وأبلغت المقررة الخاصة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٨ بأن نيان لين ولاجئتين إثنيين آخرين عادوا إلى المخيم بعد الوقت الذي حددته السلطات لمنع الجولان وهو السادسة مساء. وقد حاول الدخول إلى المخيم في الساعة السادسة والنصف بعد أن انتهوا من العمل خارج المخيم عندما اقتربت منهم، فيما يدعى، مجموعة من قوات الأمن التايلندية. وقد هرب إثنان منهم. واختفى نيان لين في الأحرار ولكن قوات الأمن عثرت عليه وضربته بمؤخرة بندقية. وقيل إن هذا الحادث قد بلغ إلى المسؤول عن المخيم الذي عثر على نيان لين في مكان وهو عاجز عن الحركة أو الكلام. وقيل إن نيان لين نقل بعد ذلك إلى المخيم على ظهر محمل ثم أخذ إلى مستشفى محلي حيث أعلنت وفاته.

الملاحظات

٤٢٥- تأسف المقررة الخاصة لعدم رد الحكومة على رسالتها.

ترينيداد وتوباغو

٤٢٦- أحالت المقررة الخاصة نداءين عاجلين إلى حكومة ترينيداد وتوباغو أثناء الفترة قيد الاستعراض.

النداءات العاجلة

٤٢٧- في ٢٧ كانون الثاني/يناير كتبت المقررة الخاصة إلى الحكومة موجهة نظرها إلى رسالتها العاجلة السابقة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بحالة السيدة إندرافانا بامبلا رامجاتان التي قيل إن حكما بالإعدام قد صدر بحقها في أيار/مايو ١٩٩٥ لقيامها في شباط/فبراير ١٩٩١ بقتل الرجل الذي تزوج بها زواج متعة وهو ألكسندر جوردن. وتفيد المعلومات المتلقاة أن السيدة رامجاتان قد تعرضت للإساءة البدنية ولسوء المعاملة من قبل السيدة جوردن. ويستفاد أنها تعرضت للضرب والتهديدات الموجهة ضد حياتها وللاغتصاب مرات متعددة. وادعي كذلك أن السيد جوردن غالبا ما كان يعمد إلى تجويع أطفالهما وضربهم. ولاحظت المقررة الخاصة أن الخبراء الطبيين انتهبوا إلى أن السيدة رامجاتان كانت تشكو على الأرجح من أعراض نفسية ناتجة عن هذا النوع من الإساءة، بما في ذلك بما يشار إليه عادة بأنه "متلازمة المرأة التي تتعرض للضرب". وكررت المقررة الخاصة، في هذا الصدد، اقتناعها بأن إساءة من هذا القبيل كان ولا بد أن تقبل بوصفها من الظروف المخففة. كما أنها رغبت في الإشارة إلى إدعاءات سابقة ورد وصفها مفصلا في رسالتها إلى الحكومة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مفادها أن السيدة رامجاتان لم تمنح لمساعدة القانونية الكافية أثناء محاكمتها. ولاحظت المقررة الخاصة أن طلب السيدة رامجاتان منحها إجازة للطعن في حكم الإعدام الصادر بحقها كان ستنظر فيه اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في لندن في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩. وأحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة وجهة نظرها القائلة بأن الإدعاءات المذكورة أنفا تبين بوضوح أن قضية السيدة رامجاتان يجب أن يعاد النظر الفاحص فيها بغية التدقيق فيما جرى التبليغ به من مخالفات للإجراءات القانونية التي أفضت إلى إدانتها فضلا عن ظروف التخفيف التي تكتنف الجريمة التي يدعى أنها اقترفتها.

٤٢٨- وفي ٢٧ تموز/يوليه أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا يتعلق بأنطوني بريجس الذي كان مقررا لإعدامه يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولاحظت المقررة الخاصة أن السيد بريجس حكم عليه بالإعدام في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لاغتياله سويدات رامكيسون عام ١٩٩٢ وعلى إثر طعون أمام المحاكم الوطنية لم تسفر عن أي نتيجة قدم التماس يتعلق بالسيد بريجس إلى لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تضمن دعوى بأن حقوقه بمقتضى الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان قد انتهكت. وقيل إنه بالرغم من أن لجنة البلدان الأمريكية ما تزال تنتظر في هذا الالتماس فإن سلطات ترينيداد وتوباغو قررت مع ذلك إعدام المعني بالأمر يوم ٤

آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد منح إيقاف بتنفيذ العقوبة بعد تقديم التماس يفيد بأن إعدامه سيكون عملاً منافياً للدستور والحال أن الالتماس معروض على لجنة البلدان الأمريكية. كما أبلغت المقررة الخاصة بالإضافة إلى ذلك أن لجنة البلدان الأمريكية قررت، في آب/أغسطس ١٩٩٨، إحالة قضية السيد بريجس إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حيث رُئي أنه معرض "لضرر لا يقبل الإصلاح". وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨ أصدرت المحكمة أمراً إلى حكومة ترينيداد وتوباغو بالحفاظ على حياته. وأشارت المقررة الخاصة في ندائها إلى أن هذا الأمر ما يزال سارياً.

٤٢٩- وفي هذا السياق، لاحظت المقررة الخاصة أن اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملك الخاص في لندن عمدت، في آذار/مارس ١٩٩٩ في قضية لا صلة لها بهذه القضية، إلى إصدار حكم يقضي بوجوب إيقاف تنفيذ الإعدامات لغاية البت في الالتماسات التي تقدم إلى الهيئات الدولية وإلى أن تنتظر السلطات ذات الشأن في الأحكام الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قرارها بشأن التماس السيد بريجس وانتهت إلى أن الدولة انتهكت حقه في الممارسة الكاملة والحرّة لحقوقه بموجب اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وتبينت اللجنة، بالاستناد إلى بحثها لهذه القضية، أن السيد بريجس له الحق في الانتصاف الفعال بما في ذلك التخفيف من حكم الإعدام الصادر بحقه. وفي أمر مؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩ قررت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الإبقاء على الأمر القاضي بالحفاظ على حياة السيد بريجس "إلى أن تقوم المحكمة... بالبت في هذه المسألة". وبالنظر لحقيقة أن المحكمة لم تقم، حتى تاريخه، بإصدار قرارها حثت المقررة الخاصة الحكومة على الأمر بوقف تنفيذ القرار الصادر بحق السيد بريجس بغية تخفيف حكم الإعدام الصادر عليه.

الملاحظات

٤٣٠- تأسف المقررة الخاصة لعدم قيام الحكومة بالرد على رسائلها لغاية وضع هذا التقرير في صيغته النهائية. وعلمت المقررة الخاصة بكل أسى أن تسعة أشخاص أعدموا شنقاً في ترينيداد وتوباغو أيام ٤ و ٥ و ٧ حزيران/يونيه. وكان هؤلاء أول الأشخاص الذين يعدمون في هذا البلد منذ عام ١٩٩٤. ونفذت عمليات الإعدام برغم النداءات التي وجهها المجتمع الدولي بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة.

تونس

٤٣١- أبلغت المقررة الخاصة بدعوى انتهاك الحق في الحياة أثناء الفترة قيد الاستعراض.

الرسائل

٤٣٢- أبلغت المقررة الخاصة بأن التيجاني الدريدي وهو سجين سياسي سابق، قد اختفى وهو في طريقه إلى مركز الشرطة بمنطقة أريانه حيث هو مطالب بالحضور يومياً. وأفادت التقارير بأن دائرة الشرطة نفسها أبلغت زوجة

التيجاني دريدي بأنها لا تعلم شيئاً عن زوجها. ويقال إنها علمت بوفاة التيجاني الدريدي، الذي عثر عليه ميتاً في طريق أريانه يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

٤٣٣- ويؤكد المصدر أن الشرطة أجبرت زوجة التيجاني الدريدي، فيما يدعى، على التوقيع على إعلان يفيد بأنها لم تكن تدري أي شيء عن وفاة زوجها. ويؤكد المصدر أن أي تحقيق رسمي لم يجر للتأكد من أسباب وظروف وفاة التيجاني الدريدي.

الرسائل الواردة

٤٣٤- لم يرد من الحكومة حتى الآن أي رد.

تركيا

٤٣٥- أحالت المقررة الخاصة ستة نداءات عاجلة وادعاء إلى حكومة تركيا أثناء الفترة قيد الاستعراض.

النداءات العاجلة

٤٣٦- في ٢٣ شباط/فبراير أحال المقرر الخاص نداء عاجلاً مشترك في توجيهه المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين إلى الحكومة المعنية بشأن احتجاز ثمانية محامين كانوا يوجدون في مقر حزب العمال الكردستاني في ديار بكر فيما يتصل بقضية عبد الله أوجلان. وأبلغت المقررة الخاصة بأن العديد من الأشخاص قد اعتقلوا أثناء وجودهم في مكاتب تابعة للحزب المذكور في مختلف أنحاء البلد إثر المظاهرات التي نظمت للمطالبة بمراقبة مستقلة لمحاكمة عبد الله أوجلان.

٤٣٧- وفي ٢٦ شباط/فبراير أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلاً بعد أن أبلغت بأن مسؤولين وأعضاء في الرابطة التركية لحقوق الإنسان قد تلقوا تهديدات بالموت يبدو أنها صدرت بصدد بياناتهم الداعية إلى محاكمة منصفة للسيد أوجلان. وتلقت فروع للرابطة التركية لحقوق الإنسان موزعة في أنحاء البلد عدداً مدعى من التهديدات الهاتفية وأفادت التقارير بأن البعض منها وجه باسم ما يسمى بفرقة الانتقام التركية. وأبلغت المقررة الخاصة بأن الأشخاص التالية أسماؤهم قد تعرضوا بصورة خاصة لتلك التهديدات وهم: عثمان بيدمير رئيس فرع رابطة حقوق الإنسان التركية في ديار بكر، وغوناي كليش، عضو فرع هذه الرابطة في أنقرة وإيرين كشكين، رئيسة فرع الرابطة في اسطنبول والأعضاء التالية أسماؤهم من فرع الرابطة في اسطنبول: صابان دايانان وغولاي كازاك وقادرية دورو، ودوان جينش. وبالنظر إلى هذه الادعاءات دعت المقررة الخاصة الحكومة إلى اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتأمين السلامة البدنية للأشخاص المنتمين إلى الرابطة التركية لحقوق الإنسان.

٤٣٨- وفي ٤ آذار/مارس أحوالت المقررة الخاصة نداء عاجلا مشتركا إلى الحكومة يتعلق بأحمد زكي أوكرو وهاتيتش كركوت وهما محاميا عبد الله أوجلان اللذان يدعى أنهما يضطهدان وقيل إن كلا المحامين تعرضا للركل والضرب عند وصولهما إلى الرصيف في مندانية للإبحار إلى الجزيرة التي يوجد فيها السجن. ووجهت إلى المحامين وإلى أسرهما تهديدات بالموت.

٤٣٩- وفي ٨ آذار/مارس أحوالت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة يتعلق بدفريم طاس وهي طالبة في الحقوق في الثانية والعشرين من العمر قيل إنها اعتقلت في ٥ آذار/مارس رفقة صديقة لها و٢٥ شخصا آخر في المركز الثقافي في بكسير في كادوكوي من قبل شرطيين في زي رسمي ونحو أربعة آخرين من الشرطة في لباس مدني. وأفيد بأنهم أبلغوا بأن الأشخاص الذين لم يتعرضوا فيما مضى للاعتقال سيتم الإفراج عنهم فوراً. وبما أن دفريم كان سبق لها أن اعتقلت لمدة يوم واحد بسبب احتجاجها على الرسوم التعليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لم يتم الإفراج عنها.

٤٤٠- وفي ٣٠ حزيران/يونيه نقلت المقررة الخاصة قلقها إلى الحكومة بشأن حكم بالإعدام فرض على عبد الله أوجلان. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن جملة من المخالفات للإجراءات القانونية قد ارتكبت وأفضت إلى صدور الحكم بالإعدام. وتم إبلاغها بأن السيد أوجلان وضع في الحبس الانفرادي لمدة عشرة أيام خلال فترة احتجازه السابقة على المحاكمة وأن قيودا شديدة فرضت على سبيل وصوله إلى محام. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أحوالت المقررة الخاصة نداء عاجلا بعد أن أبلغت بأن حكم الإعدام الصادر بحق السيد أوجلان قد تم إقراره.

الرسائل الموجهة

٤٤١- وجهت المقررة الخاصة ادعاء إلى الحكومة يتعلق بانتهاك الحق في الحياة الذي يتمتع به سليمان ياطر والذي استفيد أنه توفي رهن الاحتجاز يوم ٧ آذار/مارس في زنزانه بفرع لمقاومة الإرهاب تابع لمقر الشرطة في اسطنبول. وفي ٥ آذار/مارس قيل إن الصحفي والنقابي سليمان ياطر وأربعة من الأشخاص الآخرين اقتيدوا من أماكن عملهم في صحيفة "دايا نسمة" ويدعى أنهم وضعوا في زنزانات مجاورة بفرع مقاومة الإرهاب التابع لمقر شرطة اسطنبول. وعندما جيء بسليمان ياطر بعد أن تم استنطاقه في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي أدعي أنه قال إنه جرد من ملابسه وضرب ضربا مبرحا ورش بالماء البارد وأجبر على الاستلقاء على الثلج. وفي يوم ٧ آذار/مارس ادعي أن سليمان ياطر توفي رهن الحجز حسب المعلومات التي أدلى بها النائب العام في فاتح.

الرسائل الواردة

٤٤٢- بموجب رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير وتتعلق بعبد الله أوجلان الذي تم إيقافه في الخارج وجيء به إلى تركيا يوم ١٦ شباط/فبراير أحوالت الحكومة إلى المقررة الخاصة نص ندوة صحفية عقدها رئيس الوزراء في ٢١

شباط/فبراير حول هذا الموضوع. وبمقتضى رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس أحالت الحكومة إلى المقررة الخاصة صحيفة معلومات تتعلق باعتقال عبد الله أوجلان. وفي ٢٢ آذار/مارس أحالت الحكومة أيضا المعلومات التالية المتعلقة بقضية السيد أوجلان: "يخضع عبد الله أوجلان لمراقبة طبية يومية وقد أمكنه الاتصال بمحاميه. ويتم بانتظام نقل التقارير الطبية المتعلقة بصحته إلى اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب تمشيا تماما مع الالتزامات الدولية الملقة على عاتق لتركيا. وبناء على طلب تقدم به ١٦ محاميا إلى مكتب النائب العام الأول في محكمة أمن الدولة باسطنبول بإجراء لقاء مع عبد الله أوجلان على أساس أنهم محاموه، عرض الأمر على النائب العام في جزيرة إمرالي، أين يحتجز حاليا أوجلان وصدر تبعا لذلك الإذن لمحامي السيد عثمان بيدنير. إلا أن حضور السيد بيدنير الاجتماع يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ قد تعذر بسبب رداءة الأحوال الجوية ولحقيقة أن الإذن اللازم لم يسلم بالسرعة المطلوبة. ومع ذلك ذهب المحاميان أحمد أوكولو وهاتيتش كركوت إلى جزيرة إمرالي والتقيتا بالمحتجز المتهم في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ بعد أن وفر ما يلزم لأمنهما. وفي ٨ آذار/مارس ١٩٩٩ قام عبد الله أوجلان بتوكيل السيد أحمد ذكي أوكولو وأخيه المحامي سليم أوكولو والمحامي السيد نيازي بلغان. وتبعا لذلك اجتمع السيد أحمد ذكي أوكولو بأوجلان مرة ثانية يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٩. واستمر اللقاء مدة ٤٥ دقيقة أمكن فيها للسيد أوكولو، كما كشف عن ذلك هو نفسه في الندوة الصحفية، أن السيد أوجلان في صحة نفسية وبدنية جيدة وأن احتجازه يتم في كنف الراحة العالية المستوى. وزار المحامون السيد أحمد ذكي أوكولو والسيد سليم أوكولو والسيد نيازي بلغان أوجلان يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩ وبقوا هناك لمدة أربع ساعات. وأدلى السيد أحمد ذكي أوكولو في وقت لاحق ببيان قال فيه إن عبد الله أوجلان فوض إليه سلطة تعيين ممثلين قانونيين آخرين لمحاكمته وعلى هذا النحو وحتى تاريخه سيكون هناك ١٥ محاميا حاضرين أثناء النظر في القضية".

٤٤٣- وبموجب رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه أحالت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات تتعلق بالحكم الصادر في قضية عبد الله أوجلان. وأفادت الحكومة بأن الإجراءات القانونية المتصلة بقضيته كانت مطابقة مطابقة كلية للمعايير الدولية. وبالنظر إلى الشفافية الكاملة والفحص الدقيق الذي جرى أثناء الفترة السابقة للمحاكمة وبالنظر إلى المحاكمة نفسها منذ البداية كانت الحكومة على ثقة من أنها أوفت بواجباتها التي تملها عليها التشريعات المحلية فضلا عن الالتزامات الدولية في هذا الصدد. والتقرير الذي قدم إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من طرف ممثلي هذا المجلس الذين تابعوا سير الدعوى يبرز المحاكمة بوصفها "محاكمة منصفة" ويصف إجراءات المحاكمة بأنها "سليمة وتتمشى مع القانون التركي المطبق" وبذلك يتأكد مجددا امتثال تركيا لواجباتها والتزاماتها. وذكرت الحكومة أيضا أن الملاحظات الصادرة عن ممثلي مجلس أوروبا أشير إليها كذلك في البيان الذي أصدرته رئاسته الاتحاد الأوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد قام وفد يمثل اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللانسانية أو المهينة بزيارة تركيا شملت زيارة السجن الواقع في جزيرة إمرالي في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩. وشددت الحكومة على أن التقرير الذي صدر عقب هذه الزيارة والذي نشر بموافقة منها يعكس بوضوح الشفافية السائدة والنهج التعاوني المتوخى. وبالنظر إلى الطابع الخاص والعنف اللذين تتسم بهما الجرائم التي يدعى أن السيد أوجلان قد اقترفها، تم التمديد في مدة احتجازه بما يتمشى كلية مع التشريع التركي ذي الصلة بالموضوع. فقد احتجز لمدة سبعة أيام (من ١٦ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩) وعلى إثر استنطاقه تم احتجازه في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ استنادا إلى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٥ من القانون الجنائي التركي. وتم الاعتراف بحق السيد أوجلان

في الدفاع عن نفسه وقد مثلته مجموعة من المحامين. وقد أتيح لهؤلاء المحامين سبيل الوصول الخالي من العراقيل إلى موكلهم قبل المحاكمة وبعدها.

٤٤٤- وبموجب رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أشارت الحكومة إلى رسالتها المؤرخة ١ تموز/يوليه وأبلغت المقررة الخاصة بأن تركيا قد التزمت بالإيقاف المؤقت عمليا لحالات الإعدام منذ عام ١٩٨٤. إلا أن عقوبة الإعدام ظلت قائمة بوصفها عقوبة شرعية ينص عليها التشريع وتهم حصرا عددا محدودا جدا من الجرائم بما فيها الجرائم التي اتهم بارتكابها السيد أوجلان. ومع ذلك فإن الإجراءات القضائية المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر بحق السيد أوجلان لم تستنفذ بعد في ذلك الوقت.

٤٤٥- وفي ٥ نيسان/أبريل نقلت الحكومة رسالة تتعلق بالنداء العاجل الذي أحالته المقررة الخاصة فيما يتعلق بالتهديدات التي تلقاها أعضاء اللجنة التركية لحقوق الإنسان عثمان بيدمير وغوناي كيليس وإيرين كشكين وصابلان دايانان وغولاي كازاك وقادرية دورو ودوان جينتتش. وتفيد الحكومة بأن الأشخاص المعنيين لم يقدموا إلى السلطات المختصة أي شكوى ولا أي طلب بتوفير المزيد من الضمانات لأمنهم.

٤٤٦- وفي ١١ أيار/مايو أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن المديرية العامة للأمن وجهت منشورا إلى كافة الحكام في تركيا أوعزت فيه إليهم باتخاذ كافة الإجراءات والضمانات اللازمة لتوفير الأمن لكافة مباني الرابطة التركية لحقوق الإنسان ومكاتبها الفرعية وجميع الأعضاء فيها.

٤٤٧- وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ أحالت الحكومة المعلومات التالية الواردة من وزارة العدل ووزارة الداخلية فيما يتعلق بالنداء العاجل الذي أحالته المقررة الخاصة بشأن احتجاز المحامين عن عبد الله أوجلان: "أعضاء رابطة ديار بكر للمحاماة وهم المحامون السيد سينان تانريكولوف، والسيد سليم كوربانوغلو، والسيد عبد الله أكيم، والسيد محمود وفا، والسيد منصور ريسيتوغلو، والمحامي المتدرب السيد فيردا بوكرتشي فضلا عن المحامين السيد فيريدوم سيلتش والسيد يوسف توسون اللذين وضعوا رهن الاعتقال يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ من قبل مديرية الأمن في ديار بكر، على أساس الاحتجاج وتنظيم المظاهرات ضد اعتقال عبد الله أوجلان، زعيم منظمة غير شرعية وإرهابية وهي حزب العمال الكردستاني. وجميع المحامين المشار إليهم أعلاه أفرج عنهم يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ إثر استنطاقهم مع استمرار دعاويهم قائمة. وقد ثبت من خلال التقارير الطبية بأن الأشخاص المشار إليهم أعلاه لم يتعرضوا لأي تعذيب أو سوء معاملة أثناء احتجازهم. ولم يتيسر توفير معلومات ملموسة عن الدعاوى القائلة بحدوث عمليات اعتقال واسعة النطاق، بيد أنه ترد أدناه قائمة بالأشخاص الذين احتجزوا وأفرج عنهم في مقاطعات ترد الإشارة إليها في الرسالة: في ديار بكر اعتقل جلال كندال تورهان وسونغول ارتاس يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ بدعوى المشاركة في مظاهرات واحتجاجات غير قانونية وأفرج عنهما في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. الليل شريف كاراتيكن، وایبولودکیر شلبي ووزير برسيان وحسن ايسام وجلال الدين بيرتان وحسين بيرق وأديب بنبير وحسن سوسول ومحمد دوروموس احتجزوا بداعي التظاهر تأييدا لعبد الله أوجلان ونشر دعاية انفصالية وقد أفرج عنهم في ١ آذار/مارس ١٩٩٩".

٤٤٨- ولاحظت الحكومة أن مظاهرة غير شرعية نظمت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ في باتمان وأن ٢٥ من المتظاهرين قد اعتقلوا. وبما أن هذه المظاهرات كانت بوحى وتنظيم من مقر الحزب السياسي حذب في باتمان تم تفتيش مباني الحزب السياسي المذكور. ولم يحدث أي إطلاق للنار واتخذت إجراءات أمنية مشددة.

٤٤٩- اعتقل في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ حيدر دوغان وبولانت ياسلين ومنير جيزغين وبولنت غون ومراد كيليتش وحيدر كيليكيتبي بينما كانوا يستعدون لتنظيم مظاهرة غير قانونية في ايلازيغ كان سيتخللها إحراق الطرق. هذا وعلى إثر استنطاقهم تم الإفراج عنهم في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويأسر أوكشو وسينان كان بولات ورحيمي ميتين ومصطفى بولوت وزولفيناز كسكون وضياء يلماز وسوار أوزون اعتقلوا في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ حيث إنهم كانوا من بين من نظم المظاهرة غير القانونية بعد اعتقال عبد الله أوجلان. ولم يعتقل أي شخص آخر غير الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة كما لم يحتجزوا من قبل المديرية العامة في إيلازيغ.

٤٥٠- وعلى إثر تلقي معلومات تفيد بأن المكاتب الفرعية التابعة للحزب السياسي حذب في اسطنبول تستعد لتنظيم مظاهرة غير قانونية تأييدا لعبد الله أوجلان قامت قوات الأمن بتفتيش مباني هذا الحزب في اسطنبول واعتقل ١٣٦ شخصا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وجميع الأشخاص الذين اعتقلوا أطلق سراحهم في ٢٢ شباط/فبراير بعد استنطاقهم.

٤٥١- واعتقل ما مجموعه ٣٩٣ من الأشخاص في فان لاشترأهم في مظاهرات وغيرها من الأنشطة غير القانونية مثل استخدام المتفجرات والأسلحة؛ وتم الإفراج فورا عن ٢٣٥ منهم ونقل ٧٩ آخرون إلى المحاكم واحتجز ٤٣ منهم وتم الإفراج عن الأشخاص الـ ٣٦ الباقين. وفي نوردين اعتقل ١٦١ شخصا في أعقاب عملية اعتقال عبد الله أوجلان أثناء المظاهرات التي نظمت تأييدا لحزب العمل الكردستاني في تلك المنطقة وعمدت المديرية العامة في نوردين إلى إطلاق سراح ٥٧ من هؤلاء فورا وأطلق سراح ٩٣ شخصا آخر من قبل المحاكم. وبقي ٧ أشخاص رهن الاحتجاز وأودعوا السجن.

٤٥٢- وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ أحالت الحكومة المعلومات التالية المتعلقة بالمحامين نيازي بولغان وعرفان دوندار اللذين كانا من بين المحامين الذي تولوا الدفاع عن عبد الله أوجلان وشاركوا في الجلسة التي عقدت في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بمحكمة أمن الدولة في أنقرة وذلك في غياب المتهم إلى جانب المحامين وأفراد أسر ضحايا الإرهاب الذي يتزعمه حزب الشعب الكردستاني. وقد اتخذت قوات الأمن تدابير أمنية صارمة داخل مبنى المحكمة وحواليها قبل بدء الجلسة. وابتداء من الساعة السابعة والنصف صباحا بدأ أفراد أسر الضحايا (نحو ١٥٠ إلى ٢٠٠ شخص) يتجمعون حول المبنى. وفي الساعة التاسعة صباحا جاء أول محام للدفاع من بين المحامين التسعة عشر وهو السيد أحمد أرسار إلى مبنى المحكمة وبعد أن أعلن نفسه "محاميا للدفاع" عن "أوجلان" وجهت إليه بعض العبارات المعادية صدرت عن حشد من أسر الضحايا. وبفضل التدابير الأمنية الصارمة التي اتخذت لم يتعرض لأي أذى.

٤٥٣- ثم أن عرفان دوندار وموكريم تيببي ونيازي بولغان وديريا باكير وهم محامو الدفاع الذين وصلوا في وقت لاحق إلى المحكمة ودخلوا القاعة دون طلب تدابير أمنية وجلسوا بجانب أسر الضحايا وأعلنوا عن استعدادهم للدفاع عن عبد الله أوجلان" وهذا أثار ضجة بين الحاضرين. وتدخلت قوات الأمن وأخرجت المحامين من قاعة المحكمة حفاظا على أمنهم وفي مركز الشرطة المجاور لمحكمة أمن الدولة لم يتقدم أي من المحامين بأي شكوى ضد أي شخص باستثناء موكريم تيببي وديريا باكير اللتين غادرتا المكان ولم تريدا الاشتراك في الجلسة بعد ذلك. وقد سمح للسيدة تيببي والسيدة باكير بالعودة إلى قاعة المحكمة بناء على طلبهما.

٤٥٤- وفي نهاية الجلسة قام حشد يضم ٢٠٠ شخص قوامه أساسا أفراد أسر الضحايا بالاحتجاج على الإرهاب الذي يتزعمه حزب العمل الكردستاني. ولهذا السبب كان لا بد من استبقاء محامي عبد الله أوجلان في مركز الشرطة المجاور لمحكمة أمن الدولة بناء على طلبهم وحفاظا على أمنهم. وبعد مغادرة الحشد لذلك المكان نقل المحامون بواسطة سيارة تابعة للشرطة وبناء على طلبهم إلى ساحة سوق يانيشهير وهو مكان يقع بالقرب من مكتب رابطة المحامين ومكاتبهم وأشارت الحكومة إلى أنه ثبت أن أحدا لم يتعرض لسوء المعاملة أثناء الجلسة أو بعدها لا بولغان ولا دوندار ولا أي محام آخر من محامي الدفاع. علاوة على ذلك لم يقدم المحامون أنفسهم أي شكوى. ومن ناحية أخرى لاحظت السلطات أن عددا من المحامين الذين عينوا للدفاع عن عبد الله أوجلان لهم سجل إجرامي.

٤٥٥- وبمقتضى رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر أحالت الحكومة معلومات تتصل بقضية سليمان بيتر ونجم الدين كهرمان. وقد توفي سليمان بيتر في آذار/مارس ١٩٩٩ عندما كان رهن الاعتقال بفرع مقاومة الإرهاب التابع لمقر شرطة اسطنبول. وقد وجه النائب العام في فيح تهمة ضد رجال الشرطة الستة عشر الذين كانوا يؤدون عملهم اليومي في فرع مقاومة الإرهاب في اللحظة التي توفي فيها السيد بيتر. وبينت الحكومة أن نائب المدير العام للشرطة وغيرهم من الضباط الرفيعي المستوى كانوا من بين الأشخاص الستة عشر الذين وجهت إليهم التهمة. وتدعو لائحة الاتهام بسجنهم لمدة خمسة عشر عاما إذا ما ثبتت ادانتهم. وتؤكد عريضة الاتهام أن سليمان بيتر كان ضمن مجموعة من الأشخاص الذين احتجزتهم الشرطة بسبب انتمايهم إلى منظمات غير قانونية. ويدعى أنه مات رهن الاحتجاز بسبب التعذيب وسوء المعاملة مثلما يؤكد ذلك تقرير الطبيب الشرعي. وفيما يتعلق بقضية نجم الدين كهرمان ثبت أن الشخص الذي قتل في الواقع هو أخوه رمضان كهرمان الذي أصيب بجروح خطيرة ناتجة عن إطلاق النيران أثناء مظاهرات نظمت في كيزيلتيبي يوم ١٩ شباط/فبراير التي نظمت احتجاجا على القبض على عبد الله أوجلان. وأفادت الحكومة بأنه توفي في المستشفى حيث أتى به للعلاج شخصان إثنان. ولاحظت الحكومة أن هذه القضية ما زالت عالقة.

الملاحظات

٤٥٦- تعبر المقررة الخاصة عن امتنانها لحكومة تركيا للعديد من الردود التي قدمتها على رسائلها وخاصة تلك الرسائل المتعلقة بقضية عبد الله أوجلان. كما ترحب المقررة الخاصة بالوقف المؤقت الفعلي لعمليات الإعدام

المعمول به في تركيا منذ ١٩٨٤. والمقررة الخاصة تشجع حكومة تركيا على بذل جهود متجددة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام بصورة نهائية.

أوغندا

النداءات العاجلة

٤٥٧- أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى حكومة أوغندا في ٢٩ نيسان/أبريل يتعلق بـ ٢٨ شخصا كانوا يواجهون الإعدام في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ نيسان/أبريل. وكان القلق يساور المقررة الخاصة من جراء هذه الإعدامات، إن هي حدثت، حيث ستكون هي الأولى من نوعها منذ عام ١٩٩٦.

٤٥٨- وعل إثر إبلاغ المقررة الخاصة بأن اللجنة الاستشارية المعنية بمنح العفو قد أيدت أحكام الإعدام بعد أن رفضت المحكمة العليا طعون السجناء حثت المقررة الخاصة الحكومة على منح العفو وتخفيف هذه الإعدامات بغية الإعلان عن وقف دائم للإعدامات في البلد.

الملاحظات

٤٥٩- تأسف المقررة الخاصة لعدم رد الحكومة على رسالتها.

الولايات المتحدة الأمريكية

٤٦٠- تفيد المعلومات الواردة أن ٩١ سجينا أعدموا في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وهناك إعدامات عديدة أخرى مقرر تنفيذها قبل أواخر السنة. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ من أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة رفضت في تشرين الثاني/نوفمبر النظر فيما إذا كان يحظر على الولايات المتحدة الأمريكية بموجب القانون الدولي تنفيذ حكم الإعدام في الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم وهم قصر. وقد جاء الحكم الصادر عن المحكمة في قضية دومينغيز ضد نيفادا. ومايكل دومينغيز ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه في نيفادا بسبب جريمة قتل ارتكبها وهو في السادسة عشرة.

٤٦١- وتفيد المصادر أن ١٠ أشخاص تم، منذ عام ١٩٩٠، إعدامهم في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتكابهم جرائم وهم دون السن القانونية وهي ١٨ سنة. وآخر عملية إعدام لمجرم قاصر حدثت في أوكلاهوما في شباط/فبراير عندما نفذ حكم الإعدام في شين ساليريز بسبب جرائم ارتكبها وهو لم يزل في السادسة عشرة.

نداءات عاجلة

- ٤٦٢- وجهت المقررة الخاصة ١٥ نداء عاجلا إلى الحكومة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم.
- ٤٦٣- جوزيف ستانلي فولدر. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩ وجهت المقررة الخاصة ندائين عاجلين بعد أن أبلغت بأن حكم الإعدام سينفذ في السيد فولدر، وهو مواطن كندي، في ولاية تكساس يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بسبب قتله إيناز فيليب عام ١٩٧٥. وأشارت المقررة الخاصة في ندائها العاجل إلى الإدعاءات السابقة القائلة بأن محاكمة السيد فولدر والطعون التي قدمت اعترتها مخالفات عديدة من بينها أن هذا الشخص لم يحط، كما تفيد التقارير الإحاطة الواجبة علما بحقه بموجب اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية لالتماس المساعدة القضائية من القنصلية التي يتبعها. بالإضافة إلى ذلك لاحظت المقررة الخاصة أنه ادعى أن السيد فولدر أجبر على التوقيع على اعتراف بعد أربعة أيام من الاستنطاق حرم أثناءها من خدمات محام.
- ٤٦٤- غاري غرام (شاكسا سانكوبا). في ١ كانون الثاني/يناير أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا فيما يخص غاري غرام الذي كان سينفذ فيه حكم الإعدام في ولاية تكساس يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ بسبب جريمة يدعى أنه ارتكبها وهو لم يزل في السابعة عشرة من العمر.
- ٤٦٥- شين سلرز. في ٢١ كانون الثاني/يناير أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلا بخصوص شين سلرز الذي كان مقررا إعدامه في ولاية أوكلاهوما يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد صدر بحقه حكم بالإعدام في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بسبب جريمة يدعى أنه ارتكبها وهو لم يزل في السادسة عشرة من العمر. وأحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة معلومات تلقتها تفيد أنه فيما يتصل بمحاكمة السيد سلرز عام ١٩٨٦ بينت التشخيصات أنه يعاني من اضطرابات عقلية. بالإضافة إلى ذلك استفيد أن التشخيص الذي أجري عليه وأكده الأطباء النفسانيون الذين فحصوا السيد سلرز في عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢ على التوالي يظهر أن أعراض الفصام الاضطهادي واختلال الشخصية المتعدد الأوجه كانت تبدو عليه.
- ٤٦٦- ميزر جين وجيرمين جونس. في ٢٦ كانون الثاني/يناير كتبت المقررة الخاصة إلى الحكومة بعد أن أبلغت بأن النواب العامين لفلوريدا كانوا يطالبون بإنزال عقوبة الإعدام بقاصرين اثنين متهمين بالقتل. وهما ميزر جين البالغ من العمر ١٧ عاما وجيرمين جونس البالغ من العمر ١٦ عاما والذين حوكما في نابولي بمقاطعة كولبير في فلوريدا وقد اتهما بقتلهما مايكل كارلوس سييرا وهو حارس بمعهد بيغ سايبرس ويلديرنس الذي هو مركز لاحتجاز الأحداث تشرف عليه جهات خاصة.
- ٤٦٧- ياتورون سيريبونغ. في ٢٧ كانون الثاني/يناير وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بخصوص ياتورون سيريبونغ وهو مواطن تايلندي يبلغ من العمر ٤٣ سنة كان مقررا إعدامه يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقيل إن حكم

الإعدام صدر بحقه في عام ١٩٨٣ بسبب قتله شخصين اثنين أثناء عملية سطو في سوق تقع في بنتال بمنطقة غاردن غروف في كاليفورنيا عام ١٩٨١.

٤٦٨- كارل والتر لاغراند. في ٢٣ شباط/فبراير وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بخصوص شقيقين ألمانيين اثنين كانا يواجهان إعداماً وشيكا في ولاية أريزونا. ولاحظت المقررة الخاصة أن المعلومات التي تلقتها تفيد أن كارل والتر لاغراند لم يحاطا علماً بحقوقهما بموجب المادة ٣٦ من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية في الاتصال بممثلين قنصليين وتلقي مساعدة منهم. وأعربت عن قلقها من أن عدم إحاطة المتهمين علماً بحقوقهما ربما يكون قد حرهما من مساعدة مهمة في إعداد الدفاع عن نفسيهما.

٤٦٩- دوغلاس كريستوفر توماس. في ١٧ أيار/مايو وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلاً بخصوص دوغلاس كريستوفر توماس البالغ من العمر ٢٥ سنة والذي كان مقرراً إعدامه في ولاية فرجينيا يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بسبب جريمة قتل ارتكبها عندما كان في السابعة عشرة. وقد أدين دوغلاس كريستوفر توماس في عام ١٩٩١ بقتل ج. ب. وازمين وكاثي وازمين عام ١٩٩٠ وهما والدا صديقه جيسيكا وازمين. ولئن سلمت المقررة الخاصة بخطورة الجريمة التي ارتكبها دوغلاس كريستوفر توماس إلا أنها رغبت في تذكير الحكومة بأن تنفيذ الإعدام في المجرمين الأحداث أي في الأشخاص دون سن الثامنة عشرة أثناء ارتكاب الجريمة، لا يتماشى مع المعايير الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٧٠- غريغوري ديكنز الابن. في ١٨ أيار/مايو علمت المقررة الخاصة بأن النائب العام لولاية إنديانا يطالب بإنزال عقوبة الإعدام بحق غريغوري ديكنز الابن وهو حدث متهم بالقتل. وقيل إن غريغوري ديكنز الابن البالغ من العمر ١٧ سنة سيحاكم في المحكمة القطاعية العليا سانت جوزيف بساوث بند بتهمة قتل الشرطي بول دي كونس الذي لقي حتفه رمياً بالرصاص يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ خارج منزله في ساوث بند.

٤٧١- سكوتي لي مور. أبلغت المقررة الخاصة في ٢١ أيار/مايو بأن المقرر أن ينفذ حكم الإعدام في أوكلاهوما يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في سكوتي لي مور بعد أن أدين في عام ١٩٨٤ بقتل ألكس فرنانديز وهو مستكتب وذلك أثناء محاولة سرقة باستخدام الرصاص في فندق بمدينة أوكلاهوما يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. ولاحظت المقررة الخاصة أن التقارير تفيد بأن سكوتي لي مور كان يعاني من مشاكل نفسية خطيرة منذ نعومة أظفاره ومن بين المشاكل التي واجهها الإدمان لمدة سنين على شرب الخمر وتعاطي المخدرات وذلك نتيجة لما يعانيه من اكتئاب مزمن واضطراب في التعلم وضرر عضوي لحق الدماغ. وبالنظر إلى هذه الظروف التي ادعى أنها لم تراعى حق المراعاة أثناء محاكمة سكوتي لي مور وبالتالي ألقت أضواء لاحقة على قضيته وبالنظر إلى أن تنفيذ العقوبة من شأنه أن يحول بشكل لا رجعة فيه في إمكانية إعادة النظر في القضية حثت المقررة الخاصة على وقف تنفيذ الإعدام.

٤٧٢- جوزيف تيموتي كيل. وجهت المقررة الخاصة، في ٢ آب/أغسطس، نداء عاجلاً يتعلق بإعدام جوزيف تيموتي كيل الوشيك وقد كان مقرراً أن يعدم في ولاية كارولينا الشمالية يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩. وقيل إن حكماً

بالإعدام صدر بحقه إثر محاكمته ثانية في عام ١٩٩٣ بسبب قتل صهره. وأبلغت المقررة الخاصة بأن السيد كيل كان يعاني من ضرر عضوي لحق بدماغه وذلك بسبب أذى أصيب به قبل أن يولد. ويبدو أن معدل الذكاء لديه هو ٧٨ وهذا المعدل يجعله يقف على عتبة المعوقين ذهنيا. وأبلغت كذلك بأن جوزيف تيموتي كيل تعذر عليه عرض هذا الادعاء على محاكم الولاية وهذا يعتبر تمثيلا معيبا له في الدفاع عنه.

٤٧٣- لاري كيث روبنسون. وجهت المقررة الخاصة في ١٦ آب/أغسطس نداء عاجلا بخصوص لاري كيث روبنسون الذي كان مقررا إعدامه يوم ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩. وقيل إن حكما بالإعدام صدر عليه في عام ١٩٨٧ لقتله ٥ من الأشخاص في فورت ورث بولاية تكساس يوم ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٢. وقد ادعى كيث روبنسون على الدوام أن الأحداث المنسوبة إليه كانت نتيجة لهلوسة بصرية وسمعية أصيب بها من جراء انفصام حاد وأفيد بأن تشخيصها قد تم في وقت سبق عمليات القتل بثلاث سنوات.

٤٧٤- توماس بروفنزانو. وجهت المقررة الخاصة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر نداء عاجلا بخصوص توماس بروفنزانو الذي كان مقررا إعدامه في فلوريدا يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقيل إن حكما بالإعدام قد صدر بحقه لقتله مأمورا تنفيذيا تابعا لمحكمة أورانج كاونتي، بأورلندو، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. وتفيد التقارير بأن التشخيصات الطبية كشفت أن لدى توماس بروفنزانو اضطرابا بالشخصية ويعاني من فصام اضطهادي انتابه قبل المحاكمة، وقيل إن مرضه النفسي قد ساء أثناء السنوات الخمس عشرة التي قضاها في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيه. ويفيد المصدر بأن توماس بروفنزانو كان وقت صدور الحكم فيه يتعاطى أدوية لمعالجة هلوسة سمعية تسبب فيها الفصام الاضطهادي الذي يعاني منه. وأبلغت المقررة الخاصة بأنه حتى في حالة حكم المحكمة العليا للولاية بأن الأحوال النفسية التي يعاني منها توماس بروفنزانو يلزم ثبوتها بعد النظر الفاحص فيها، وهو أمر لم يحدث قبل إصدار القاضي لحكمه في ٧ تموز/يوليه، فإن التنفيذ يظل مع ذلك محددًا ليوم ١٤ أيلول/سبتمبر.

٤٧٥- إكسافيوس لي غيبسن. وجهت المقررة الخاصة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر نداء عاجلا بعد أن أبلغت بلن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد رفضت الطعن المقدم من إكسافيوس لي غيبسن وهو معوز ومعوق ذهنيا ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه وقد أجبر على المثول في استئناف سابق جرى النظر فيه في ولاية جورجيا بدون محام، نظرا لأنه لم يكن يملك الإمكانات المادية لتأجير محام. وقد أدين بعملية قتل ارتكبت أيام كان في السابعة عشرة من عمره. وتفيد التقارير بأن معدل ذكاء إكسافيوس لي غيبسون، وهو أسود أمريكي، يتراوح ما بين ٧٦ و ٨٢ وقد تولى في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تمثيل نفسه بعد أن صدر أمر إحضاره أمام المحكمة، وذلك بسبب فقره وعدم قدرته على دفع أتعاب محام. وتبين وقائع المحاكمة، فيما يدعى، أن السيد غيبسون لم يقدم أي دليل ولم يحقق مع أي من الشهود ولم يقدم أي اعتراض. وقد رفضت المحكمة الطعن الذي قدمه. والمعايير الدولية تقتضي لزوم أن يتاح لأي شخص يواجه عقوبة الإعدام التمثيل القانوني الملائم في جميع مراحل الدعوى. واستفيد أن الطعن اللاحق الذي قدمه للمحكمة العليا في الولاية قد رفض في أوائل عام ١٩٩٩. ويفيد المصدر بأن ثلاثة من بين القضاة السبعة في هذه المحكمة كانوا مخالفين في الرأي وأن المفروض "ألا تؤيد أي حكومة محنة السيد غيبسون". بيد أن الأغلبية قضت بأنه لم يكن له أي حق دستوري في محاكمة عام ١٩٩٦. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أيدت المحكمة العليا

في الولايات المتحدة، دون تعليق، قرار الأغلبية ذاك وبذلك خطت بالسيد إكسيفيوس لي غيبسون خطوة إضافية نحو تنفيذ الإعدام.

٤٧٦- جوني لي مكناي. وجهت المقررة الخاصة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر نداء عاجلا بخصوص جوني لي مكناي المتهم بقتل ثلاثة أشخاص في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الواردة بأن طبيبا نفسانيا انتهى إلى أن مكناي ليس مؤهلا للمثول أمام المحكمة. وقيل إنه أدين بجريمة قتل ارتكبها عندما كان في السابعة عشرة من العمر.

الرسائل الموجهة

٤٧٧- وجهت المقررة الخاصة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر دعوة إلى الحكومة بخصوص أحمد ديالو (٢٢ سنة) وهو مواطن من غينيا قتل على أيدي أربعة من الشرطة البيض التابعين لمدينة نيويورك أمام مسكنه. وتفيد التقارير الواردة أنه كان غير مسلح وأن الشرطة وجهت ٤١ رصاصة إليه.

الرسائل الواردة

٤٧٨- ردت الحكومة على كافة النداءات التي وجهتها المقررة الخاصة أثناء الفترة قيد الاستعراض. وبينت الحكومة، في ردودها، تفصيلا الضمانات القانونية المتاحة للمتهمين في القضايا الجنائية وتحديد القضايا التي تطبق فيها عقوبة الإعدام. والردود الواردة تعلق بال حالات التي تخص الأشخاص التالية أسماؤهم: شين سلرز (٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)، جوزيف ستانلي فولدر (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)، شاكا سنكوكا (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩)، دوغلاس كريستوفر توماس (١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩)، سكوتي لي مور (١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩)، جوزيف تيموتي كيل (٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، لاري كيث روبنسون (٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) وتوماس بروفنزانو (٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

٤٧٩- ونفذ حكم الإعدام في شين سلرز في ولاية أوكلاهوما يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٤٨٠- وأبلغت حكومة الولايات المتحدة المقررة الخاصة فيما يتعلق بقضية جوزيف ستانلي فولدر أنه في الوقت الذي وجهت فيه نداءها العاجل كان مقررا أن ينفذ حكم الإعدام في السيد فولدر يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد قامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في وقت لاحق بإيقاف التنفيذ ريثما تنتظر فيما إذا كانت قضية السيد فولدر تثير مسائل قانونية كافية تستوجب إعادة النظر فيها. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير قررت المحكمة أنها لن تعيد النظر في القضية. وقد أولت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة اهتماما خاصا لهذه القضية لأن السيد فولدر لم يقع إطلاعه على حقه في طلب المساعدة من موظف قنصلي كندي مسؤول وكان مفروضا أن يطلع على ذلك. وطلب وزير الخارجية من مجلس منح العفو والسراح المشروط في تكساس، وهو السلطة القانونية الوحيدة التي يحق

لها التوصية بالصفح عن السيد فولدر، أن يولي النظر الفاحص للنواحي القانونية لقضيته وكان يمكن أن يتيح هذا النظر الأساس لتوصية إيجابية. وتفيد المعلومات التي وجهتها الحكومة بأن المجلس قرر عدم التوصية بالعفو. بيد أن الحكومة كانت تختلف في الرأي مع الادعاءات القائلة بأن السيد فولدر لم يحظ بمحاكمة قضائية منصفة تتمشى مع المعايير الدولية.

٤٨١- وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة، في ١٨ حزيران/يونيه، بأن المحكمة العليا في فرجينيا قد أصدرت وقفا بتنفيذ الحكم في دوغلاس كريستوفر توماس متذرة بحكم كانت قد أصدرته منذ خمس سنوات خلت يقضي بأن الأحداث لا يمكن مقاضاتهم ما لم يتم إشعار أبويهم.

الملاحظات

٤٨٢- إن نواحي القلق الذي يساور المقررة الخاصة فيما يتصل بالولايات المتحدة تقتصر على القضايا المتعلقة بعقوبة الإعدام. فاستخدام هذه العقوبة بشكل متزايد يظل مسألة تثير بالغ قلق المقررة الخاصة. وإن مما يبعث على عدم الاطمئنان بشكل خاص استمرار حالات إعدام المرضى والمعوقين عقليا فضلا عن الأجانب الذين حرّموا من حقهم الدولي في التماس المساعدة الفعّلية. وتتنظر المقررة الخاصة إلى استمرار تطبيق عقوبة الإعدام والإعدامات التالية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم وهم قصر على أنها ممارسة بالغة الخطورة ومدعاة للجزع تتعارض بصورة جوهرية مع توافق الآراء الدولي السائد.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٤٨٣- شعرت المقررة الخاصة بأسى عميق لاغتيال الوكيل العام روز ماري نلسن إثر إصابتها بجروح ناتجة عن تفجير سيارة مفخخة خارج مسكنها في لورغان بالدائرة البلدية لأرمغ. وقد وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة أشارت فيه إلى النداء العاجل الذي أحالته المقررة الخاصة بشأن استقلال القضاة والمحامين في آب/أغسطس ١٩٩٧ بخصوص السيدة نلسون. وقد تدخل المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بخصوص السيدة نلسون في رد فعل منه على التهديدات بالموت التي تلقّتها بسبب تمثيلها لموكل متهم بقتل شرطيّين تابعين لشرطة ألستر الملكية. ويدعى أيضا أنها ضربت على خلف رأسها بواسطة درع شرطي لمقاومة الشغب أثناء تدخلها بخصوص طفل يدعى أنه عومل معاملة سيئة من قبل شرطي تابع لشرطة ألستر الملكية. ودعت المقررة الخاصة في ذلك الوقت الحكومة إلى التحقيق في هذه الادعاءات وتأمين سلامة السيدة نلسون.

أوزبكستان

٤٨٤- أحالت المقررة الخاصة إلى حكومة أوزبكستان بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في ١٤ تموز/يوليه نداء عاجلا يتعلق بخدير روزميتوف. وتفيد التقارير أن السيد روزميتوف أعيد كرها إلى باكستان من

روسيا بدعوى اشتراكه في سلسلة من التفجيرات التي حدثت في طشقند في أوزبكستان في شباط/فبراير ١٩٩٩. ويدعى أن السلطات عمدت إلى اعتقال المئات من الأشخاص الذين يعتقد أنهم اشتركوا في تلك التفجيرات. وتفيد التقارير أن المسؤولين الحكوميين ألقوا باللوم في تلك التفجيرات على مجموعات إسلامية مدربة على أيدي عناصر أجنبية كانوا يعملون بالتكاتف مع عناصر معارضة علمانية وديمقراطية. وبعد محاكمة يدعى أنها غير منصفة أفادت التقارير بأن حكما بالإعدام صدر على ستة أشخاص في ٢٨ حزيران/يونيه لاشتراكهم في التفجيرات. ويستفاد أن بخدير روزميتوف يواجه هو الآخر عقوبة الإعدام. وبالنظر إلى التقارير السابقة الواردة التي تفيد إساءة معاملة الأشخاص الستة المذكورين أبدى المقرران الخاصان تخوفهما على أمان السيد بخدير روزميتوف.

الملاحظات

٤٨٥- تأسف المقررة الخاصة لعدم تلقيها أي رد من الحكومة على رسالتها وذلك حتى وضع هذا التقرير في صيغته النهائية.

فنزويلا

النداءات العاجلة

٤٨٦- قامت المقررة الخاصة بإحالة نداء عاجل إلى الحكومة اشترك في توجيهه المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ويتعلق بجوزيه أزدريبال ريو أستروبال الذي يدعى أنه تعرض للضرب على أيدي شرطين اثنين من شرطة مدينة كاراكاس في ١٧ أيار/مايو عندما كان يهم بالدخول إلى منزله وذلك بمراى من زوجته وأطفاله. وتفيد التقارير بأنه نقل إلى مباني الشرطة في نيوفو هوريزنتي.

الرسائل الواردة

٤٨٧- بموجب رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أحالت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات تتعلق بالنداء الخاص الذي وجه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بخصوص يوليا رانجيل. وأفادت الحكومة بأن مكتب حاكم ولاية ميراندا والجهاز الفني التابع للشرطة القضائية كليهما يقومان بالتحقيق في التهديدات بالموت التي يدعى أن يوترايما ريجال تلقاها والتحقيق أيضا في وفاة فريدي دياز.

الملاحظات

٤٨٨- تأسف المقررة الخاصة لعدم تلقيها أية معلومات إضافية منذ آخر رسالة وجهتها ومؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

اليمن

النداءات العاجلة

٤٨٩- قامت المقررة الخاصة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بإحالة نداء عاجل إلى حكومة اليمن يتعلق بأبو الحسن المدهر وأحمد محمد علي عاطف وسعد محمد عاطف الذين يدعى أنهم اعتقلوا فيما يتصل باختطاف ١٦ سائحا مما أدى إلى مجابهة مسلحة قتل فيها أشخاص عديدون. وأبلغ المقررون الخاصون بأن هؤلاء الأشخاص الثلاثة سيواجهون تنفيذ حكم الإعدام فيهم إذا ما ثبتت إدانتهم. وكانت هناك ادعاءات بأن هؤلاء الأشخاص قد احتجزوا في الحبس الانفرادي لمدة طويلة وكان البعض منهم يرسف في الأغلال وحرموا من التمثيل القانوني. وأفادت تقارير إضافية بأن بيانات صادرة عن المدعى عليهم قد سلمت إلى الصحافة من قبل السلطات. وأبلغ المقررون الخاصون الحكومة بما يساورهم من قلق من أن مخالفات كهذه تقلل من حظوظ المدعى عليهم في محاكمة منصفة أثناء النظر في دعواهم.

٤٩٠- ووردت تقارير إضافية تفيد بأن محسن غالين (١٨ سنة) وشاهد بت (٣٣ سنة) ومالك نصار هرهره (٢٦ سنة) وغلان حسين (٢٥ سنة) وصمد أحمد (٢١ سنة) وجميعهم رعايا بريطانيون فضلا عن آخرين لم تعرف أسماءهم اعتقلوا في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشبهة التخطيط لهجمات بالمتفجرات في عدن وبإقامة اتصالات مع مجموعة يشتبه في أنها قامت بعمليات الاختطاف الآتفة الذكر. ووردت تقارير بأن هؤلاء الأشخاص قد تعرضوا للتعذيب وللحبس الانفرادي. وبالنظر إلى هذه الادعاءات أبدى المقررون الخاصون قلقهم إزاء المخاطر التي تحف بسلامة المدعى عليهم وسلامتهم الجسمية وبأن حقهم في محاكمة منصفة قد يكون عرضة للخطر.

الملاحظات

٤٩١- تأسف المقررة الخاصة لعدم رد الحكومة على رسائلها.

يوغوسلافيا

٤٩٢- أحالت المقررة الخاصة إلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أثناء الفترة قيد الاستعراض ندائين عاجلين ودعوى بانتهاك الحق في الحياة.

النداءات العاجلة

٤٩٣- وجهت المقررة الخاصة، في ١ نيسان/أبريل، نداء عاجلا إلى الحكومة يتعلق بالتقارير الواردة باستمرار حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تشمل حالات إعدام المدنيين خارج نطاق القضاء في كوسوفا. ووجهت

المقررة الخاصة انتباه الحكومة إلى ادعاءات محددة بأن بيرم كلمندي وهو محام من برشتينا وولديه قد قتلوا في ظروف تبين أن ثلاثتهم أعدموا بلا محاكمة. وبالنظر إلى استمرار وتصاعد الادعاءات بالعنف بانتهاك حقوق الإنسان في كوسوفا وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى الحكومة لأن تعترف بمسؤوليتها في حماية أمن وسلامة جميع الأشخاص في إقليمها ومحاولة السيطرة على الشرطة والعسكر وغير ذلك من القوات أو الأفراد سيطرة صارمة وضمان عدم السماح بمن يقترب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بأن يتصرف ويفلت من العقوبة. وشددت المقررة الخاصة في نداءها العاجل على أن حالة الحرب التي أعلنتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تعلق بأي حال التزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية حقوق الإنسان الأساسية ولا سيما الحق في الحياة الواجب صيانتها في جميع الأحوال.

٤٩٤- وفي ٢٧ أيار/مايو وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا يتعلق بحليل ماتوشي و٦٠ رجلا آخر من سكان قرية ايفليا بالقرب من برشتينا. وقد تم إيقاف حليل ماتوشي، وهو صحفي يعمل مع جريدة زيري و٦٠ رجلا آخر من قبل الشرطة في ٢٠ أيار/مايو. وأبدت المقررة الخاصة قلقها من أن الوضع الذي هم فيه يشكل خطرا على حياتهم.

الرسائل

٤٩٥- أبلغت المقررة الخاصة بأن سلافكو كوروفيا، محرر العديد من الصحف، قتل يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٦٩ خارج منزله في بلغراد. وادعي أنه اغتيل بعد أن اتهم من قبل التلفزيون الحكومي الصربي بالترحيب بالضربات الجوية التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الرسائل الواردة

٤٩٦- أحاطت المقررة الخاصة علما بالمعلومات التي أحالتها الحكومة فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية التي شهدتها يوم ٢٣ تموز/يوليه. بالإضافة إلى ذلك تظل المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء عدم ورود أي رد يتعلق بالحالات الأنفة الذكر حتى وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية.

زامبيا

٤٩٧- وجهت المقررة الخاصة رسالة واحدة تتعلق بانتهاك الحق في حياة كوسامو نجوموي الذي يدعى أنه قتل رميا برصاص الشرطة بينما كان مختبئا خلف ألواح في الصيدلية التابعة للمستشفى العام في سلويزي. وتفيد المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة أنه كان غير مسلح وقت وفاته.

باء - جهات أخرى

السلطة الفلسطينية

٤٩٨- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا وادعاء واحدا بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطة الفلسطينية أثناء الفترة قيد الاستعراض.

النداءات العاجلة

٤٩٩- في ١١ آذار/مارس، وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى السلطة الفلسطينية بخصوص رعد العطار الذي أفادت التقارير بأن حكما بإعدامه رميا بالرصاص صدر في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ لقتله شرطيا فلسطينيا. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها من انعدام الحق في الاستئناف في حالة كهذه وأن المحكمة كانت تتألف من قضاة عسكريين وأن المدعى عليه قد مثله خمسة من المحامين الذين عينتهم المحكمة وجميعهم أفراد في الشرطة المدنية.

٥٠٠- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا إلى السلطة الفلسطينية بشأن عبدو سعد الله الذي أفادت التقارير بأن حكما بإعدامه رميا بالرصاص قد صدر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ لقتله المقدم هاني عمر أبو زينة. واسترعي نظر المقررة الخاصة إلى أن الحكم بإعدامه صدر بعد ست ساعات فقط من المداولات. وأفادت التقارير بأن سبيل استئناف الحكم الصادر غير متوفر.

الرسائل الموجهة

٥٠١- أبلغت المقررة الخاصة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ بأن علاء الحمص وخميس محمود سلامة قتلا برصاصات يدعى بأن أفراد دوائر الأمن الفلسطينية قد أطلقتهما أثناء مظاهرة في رفح. وأفادت التقارير بأن التجمع نظم للاحتجاج على عقوبة الإعدام التي أصدرتها محكمة أمن الدولة ضد صبحي العطار.
